شؤون اجتماعية

تصدر عن جمعية الاجتماعيين في الشارقة
مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية
حصلت على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهاد العربي «أرسيف Arcif»
رقم وتاريخ الاعتماد if L18-0134 تاريخ 27/12/2018

الأشراف العام

د. جاسم خليل ميرزا (رئيس الجمعية)

رئيس التحرير

د. أحمد علي الحداد الحازمي

مدير التحرير

د. صلاح مصبح المزروعي

سكرتير التحرير

طه حسين حسن

الهيئة الاستشارية

أ.د . أحمد فلاح العموش	جامعة الشارقة
أ.د. عبدالخالق عبدالله	جامعة الإمارات - سابقاً
أ.د. فارس البياتي	رئيس جامعة العلوم الإبداعية
أ.د. محمد إبراهيم عايش	الجامعة الامريكية - الشارقة
د. موزة غباش	جامعة الإمارات - سابقاً
أ.د. نايف البنوي	جامعة الشارقة

هيئة التحرير التنفيذية

أ. حسين سعيد الشيخ	جمعية الاجتماعيين
د. ريما الصبان	جامعة زايد
د. سعيد ناصيف	جامعة عجمان
د. عتيق جكه	جامعة الإمارات
د. لبيب أحمد بصول	جامعة خليفة

جميع الأراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب
ترتيب الأسماء والبحوث في المجلة أبجدياً

قواعد النشر في المجلة

بحوث ودراسات

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات بخاصة والمجتمع العربي بعامة، باللغة العربية وباللغة الانجليزية. على أن يكون البحث أصلاً باللغة التي ينشر فيها البحث.
2. يكون البحث المقدم للنشر في حدود 30 صفحة مطبوعة من الحجم العادي (13000) كلمة بما في ذلك الحواشي اللازمة وقائمة المراجع والمصادر.
3. يعد البحث قابلاً للنشر إذا توافرت فيه النقاط الآتية:

أ) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع.

ب) ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى.

جـ) يكتب الباحث إسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى، ويذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.

د) يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية معينة وفي هذا الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة .

هـ) يرفق بالبحث ملخص في حدود (150) كلمة باللغة الإنجليزية وآخر بالعربية يتضمن أهداف البحث ونتائجه.

4. يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
5. يراعى في أولوية النشر ما يلي:

أ) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحوث للنشر إن كان طلب إجراء تعديلات عليها.

ب) تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب وأكبر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد وبأوسع مدى من التنوع.

جـ) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعانيه المكتبة العربية من نقص واضح فيها.

6. أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.

ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لا بد أن يشير إلى المصدر الأصلي للنشر.

عروض الكتب

تنشر المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية:

(أ) الاسم الكامل للمؤلف (ب) العنوان الكامل للكاتب (جـ) مكان النشر

(د) الاسم الكامل للناشر (هـ) تاريخ النشر (و) عدد الصفحات

(ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية (ح) اسم وعنوان عارض الكتاب

الآراء والأفكار

تنشر المجلة آراء وأفكاراً حرة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة تهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على ألا يزيد عدد الصفحات عن 10 صفحات.

ملخصات الرسائل العلمية

تنشر المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وأجازتها في ميادين العلوم الإنسانية

تقارير وندوات ومؤتمرات

تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على ألا يتجاوز حجم التقرير 10 صفحات

ترسل البحوث والدراسات بعنوان رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية

جمعية الاجتماعيين. دولة الإمارات العربية المتحدة . الشارقة. ص.ب: 3745

E-mail: social@emirates.net.ae

رسوم نشر البحوث 3000 درهم إماراتي أو ما يعادلها بالدولار

الاشتراكات السنوية

للأفراد	
الإمارات	40 درهماً
الوطن العربي	15 دولاراً
البلاد الأخرى	20 دولاراً

للمؤسسات	
الإمارات	100 درهم
البلاد الأخرى	40 دولاراً

الأسعار

الأسعار	
الإمارات	10 دراهم
البحرين	دينار واحد
الكويت	دينار واحد
السعودية	10 ريالات
عمُان	ريال واحد
اليمن	100 ريال
مصر	5 جنيه
لبنان	2000 ليرة
سورية	35 ليرة
السودان	100 جنيه
ليبيا	600 درهم
الجزائر	10 دينار
تونس	ديناران
المغرب	7 درهم
الأردن	ديناران
العراق	1000 دينار

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
جمعية الاجتماعيين بالإمارات العربية المتحدة، الشارقة
ص . ب: 3745، هاتف: 22 77 556 06 ، فاكس: 27 72 556 06

شـــؤون اجتماعية

العدد 144، شتاء 2019 – السنة 36

الافتتاحية 6

بحوث ودراسات:

التسامح من المنظور الاجتماعي: المجتمع الإماراتي أنموذجاً
أ.د عبدالعزيز عبدالله البريثن 9

مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض.
أ. عجيلة بنت سعد العتيبي. 27

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: أنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي.
د. مريم سلطان لوتاه 51

مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي: دراسة ميدانية.

د. نورة بنت ناصر القحطاني 85

نمط الثقافة السياسية لدى البدو في محافظة معان.

أ.د هاشم محمد الطويل 121

المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات: رؤية اجتماعية استشرافية (مصر أنموذجاً)

أ.د. هدى محمود حسن حجازي 149

الافتتاحية

بصدور العدد 144من مجلة شؤون اجتماعية تكون المجلة قد أكملت عامها السادس و الثلاثين من الصدور، حققت خلالها الكثير من الإنجازات التي وضعتها في مصاف المجلات العلمية الأكثر أهمية في الوطن العربي؛ من حيث عدد السنوات و انتظام الصدور والمستوى العلمي وأهمية المواضيع التي يتناولها الباحثون وتنوع جنسيات الكتاب و الباحثين المشاركين فيها وانتماؤهم إلى اكثر البلدان العربية.

و ما كان لهذه المجلة أن تحقق هذه الإنجازات لولا دعم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة المستمروتوجيهاته، ودعم وزارة تنمية المجتمع ، و المجلس الوطني للإعلام ، وتبرعات المواطنين الغيورين على تقدم الثقافة و المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشيد بما قدمه أعضاء هيئة تحرير المجلة ' و الهيئة الاستشارية والتنفيذية والمحكمون وا لباحثون الذين كان عملهم في المجلة تطوعيا إيمانا منهم بأهمية البحث العلمي في تقدم الأمم والشعوب.

وستستمر المجلة في مسيرتها نحو التطوروالارتقاء، و ستبذل جمعية الاجتماعيين قصارى جهدها للنهوض بالمجلة إلى أعلى المستويات ، وأن تكون في متناول أغلب المؤسسات و الهيئات الأكاديمية في الوطن العربي.

و يحوي هذا العدد من المجلة بحثين عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، الأول للدكتورة "مريم سلطان لوتاه" من جامعة الإمـارات في العين بعنوان "السياسة الخارجية لدولة الإمـارات العربية المتحدة : أنمـوذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي"

وقد نوهت الباحثة إلى أن الإمارات السبع المكونة للدولة الاتحادية قد خضعت للهيمنة الاستعمارية قرابة قرن ونصف القرن، عزلت فيها عن التعامل الخارجي، إذ كانت محكومة بمجموعة من المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام الإمارات والتي حالت دون اتصالهم بأي طرف خارجي؛ ومع تلك العزلة استطاعت دولة الإمارات في فترة وجيزة من قيامها بأن تبني سياسة خارجية فاعلة، و كان لها دور مؤثرفي الكثير من القضايا العربية؛ بدءا بدورها في القضية الفلسطينية، و حرب تشرين التحريرية، و الحرب الأهلية في لبنان، و اتفاقية كامب ديفيد، و غزو العراق للكويت، و الوساطة العربية العربية ، و اندلاع موجات الحراك الشعبي العربي منذ نوفمبر2010 في تونس مرورا

بسوريا و ليبيا و اليمن و البحرين حيث تعاملت مع هذه الموجات بقدر من الحذر و التوازن و التعامل مع كل أزمة على حدة ، بل ومواءمة تحركها وفق تطور هذه الأزمات.

و البحث الثاني عن دولة الإمارات في هذا العدد للأستاذ الدكتور " عبدالعزيز عبدالله البريثين" عن "التسامح من المنظور الاجتماعي : المجتمع الإمارتي أنموذجا" .

وقد بين الباحث أن المتتبع لحالة المجتمع الإماراتي يستطيع أن يلاحظ حالة التغير الاجتماعي التي تمر بها البلاد بشكل متوازن منذ العقد الماضي من القرن العشرين، فدولة الإمارات سعت منذ نشوء الاتحاد إلى ترسيخ القانون على أنه الحامي للفضائل، وفي مقدمتها الحريات و الحقوق والواجبات العامة كما تبنت سياسةالانفتاح على المجتمعات، مع الترحيب بالثقافات الأخرى، والتشجيع على التعدد الثقافي، و يظهر الباحث أن أفراد مجتمع الإمارات يتحلون بقيم الإسلام، بجانب العادات الاجتماعية العربية الأصيلة الموروثة؛ ليظهر التسامح بداية في شكل قناعة ثقافية يومية، وقد رسخ التسامح كمنهج اجتماعي و كبرنامج سياسي أملا في الوصول إلى ذروة التسامح على أنه قيمة حضاريه عالمية، حيث تبنت دولة الإمارات برنامجا وطنيا للتسامح في عام 2016 كما احتفت في عام 2019 عاما للتسامح.

والبحث الثالث في العدد بعنوان "مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينه الرياض"، للدكتورة "عتبة بنت سعيد العتيبى" ويكتسب هذا البحث أهميته من أنه يتناول موضوع منهج العلوم الشرعية الذي يجب أن يؤسس لبناء مناهج لتعليم العلوم الشرعية تقوم على التسامح و إرساء حقوق الانسان.

وقد اقترحت الباحثة أن يتم إشراك المعلمات في وضع أهداف المقرر، وأن تشتمل الأهداف على الجوانب المعرفية و المهارية والوجدانية، و العمل على تضمين الكثيرمن القضايا الخاصة بالطالبات في محتوى المقررفي العلوم الشرعية المطورة، والاهتمام بعناصر التشويق في عرض المحتوى.

والدراسة الرابعة في العدد للدكتورة "نوره بنت راشد القحطاني" بعنوان " مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب و طالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي"، وقد وضعت الباحثة تعريفا إجرائيا للأمن السيبراني ؛علي أنه عمليات الحماية التي تقوم بها السعودية أو الأفراد لحماية العمليات المرتبطة بتقنيات الاتصالات و المعلومات للحد من الخسائر و الأضرار والجرائم المرتبطة بهذه التقنيات، و قد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني والتي لها علاقه بالمجتمع، وإلى التعرف على بعض طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر طلاب و طالبات الجامعات السعودية، ولحمايه المجتمع السعودي من عمليات الاختراقات التي تتم لمجتمع المعلومات السعودي من جهات خارجية، اقترحت الباحثة تشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني و حث المجتمع الدولي على عمل اتفاقيات دولية لتتبع أصحاب جرائم الأنترنت و تحديد قواعد

التعامل مع هذه العمليات بصورة واضحة وسريعة، و متابعة التطور في البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكه من خلال أجهزة الدولة للحد من عمليات الاختراق و تأمين البيانات داخل المملكة والجهات الحكومية.

والبحث الخامس من هذا العدد للأستاذ الدكتور "هاشم الطويل" من الأردن، بعنوان " نمط الثقافة السياسية لدى البدو في محافظه معان" و قد بين الباحث أن القبيلة أو العشيرة البدوية تعد وحدة التنظيم الاجتماعي يسوسها الشيخ و يديرها، و هي تجسد في ماضيها و حاضرها .

و عند الحديث عن الثقافة لدى البدو في الماضي، كانت حياة التنقل و عدم الاستقرار لا تفسح المجال أمام العلم والثقافة و التطور و الارتقاء، و قد أظهرت الدراسة أن توجهات البدو نحو أنفسهم في النشاط السياسي كان مفتتا، وأن توجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي كانت سلبية. كما أن توجهاتهم نحو التركيبة السكانية كانت سلبية أيضا ،وقد اقترح الباحث زيادة الاهتمام برفع مستويات التعليم لأبناء المنطقة ، وزيادة المنح المقدمة لأبناء البادية، والعمل على إشراك أبناء البادية في النشاطات الثقافية، وتوسيع مشاركتهم في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة؛ وبخاصة السياسية منها.

والدراسة السادسة والأخيرة في العدد للدكتورة "هدى محمود حسن حجازي" بعنوان "المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات: رؤية اجتماعية استشرافية :(مصر أنموذجا)، وقد أشارت الباحثة إلى أن المجتمع المصري واجه في الآونة الأخيرة حملة ممنهجة من الشائعات التي تستهدف النيل من لحمته وتكاتفه، والتي تبث عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ويتداولها الناس بهدف إحداث حالة من البلبلة وعدم الاستقرار الداخلي وانشقاق وحدة الصف، وقد وصل عدد تلك الشائعات إلى مايقرب من /21 /ألف شائعة. مما دعا إلى إنشاء مركز إعلامي لمجلس الوزراء يتولى تحقيق التواصل الفعال بين الحكومة بجميع أجهزتها ووسائل الإعلام المختلفة؛ لتوضيح الحقائق للرأي العام، ودحض الشائعات حول مختلف القضايا والموضوعات في إطار من الشفافية و المصداقية.

و قد اقترحت الباحثة أن يكون للاختصاصي الاجتماعي الممارس في المؤسسات الاجتماعية دور في تنمية وعي المواطنين بالتصدي للشائعات كالتزام مهني وطني ، و أن تقوم المؤسسات الاجتماعية على المستوي المحلي ببناء شراكات مجتمعية، و منح المنظم الاجتماعي الصلاحيات المهنية و الإدارية اللازمة و إمداده بالموارد المتاحة لتطبيق آليات الخدمة الاجتماعية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات والتغلب على آثارها الاجتماعية.

التسامح من المنظور الاجتماعي : المجتمع الإماراتي أنموذجاً

أ. د. عبدالعزيز عبدالله البريثن ●

ملخص الورقة :

لقد ظهر التسامح في التاريخ الإنساني كردة فعل ضد التعصب واللاتسامح الذي يمثل نزعة وحشية في نفوس بعض البشر، تدفع إلى الاعتقاد بأن الآخر (ممن هو من غير عرقهم أو دينهم أو ثقافتهم أو جنسهم) يشكل خطراً أو انحرافاً عن الأصل أو عن الفطرة. كما شهد القرن الواحد والعشرون أحداثاً مؤلمة تعيد للأذهان مأساة عنف العصور الوسطى. وفي المشهد نفسه توجد قفزة نوعية في الدعوة إلى نبذ العنف والتطرف والدعوة إلى التسامح والتعايش مع الآخر. تحاول هذه الورقة تناول التسامح من المنظور الاجتماعي بصورة مقننة، محللة الرؤى النظرية في علم الاجتماع، والمواقف الاجتماعية ذات العلاقة؛ مع محاولة لتشخيص حالة التسامح الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة :

على الرغم مما ينطوي عليه التسامح من معان فلسفية، وآراء سياسية، وتوجهات قانونية، فإنه يظل مفهوماً اجتماعياً بحتاً. إذ يرتبط التسامح بالمعتقدات الشخصية، ويتأثر بالتنشئة

● قسم جودة الحياة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الإمارات العربية المتحدة

الاجتماعية، ثم يظهر في صورة سلوك أثناء حالة التفاعل الاجتماعي في الحياة الطبيعية للمجتمع البشري. لهذا حينما أعلنت منظمة "اليونسكو" عن المبادئ الدولية للتسامح، استندت على 14 اتفاقية دولية، كان من بينها معاهدات تُعنى بالجانب الاجتماعي بشكل دقيق، من أبرزها "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و"الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد"، و"إعلان وبرنامج عمل فينا الصادران عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان"، و"إعلان اليونسكو بشأن العنصرية والتحيز العنصري"، و"إعلان وخطة عمل كوبنهاغن اللذان اعتمدتهما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية". أما المبادئ نفسها التي أصدرتها "اليونسكو" فمن بين ما تضمنت عليه أربعة أبعاد خاصة بالتسامح من الناحية الاجتماعية، فصّلتها "اليونسكو" على النحو التالي (UNESCO، 1995):

أولاً: إن التسامح أصبح أمراً جوهرياً في هذا العصر الحديث، حيث يتميز العالم اليوم بالعولمة، والسرعة المتواترة في الحركة والاتصال، والتكامل والتكافل، وحركات الهجرة وانتقال السكان، والتوسع الحضري، مع تغير الأنماط الاجتماعية. وبما أن التنوع واقع على مستوى العالم، فإن سمة عدم التسامح، وخطر الخلاف، أصبح يهدد الدول والمجتمعات دون استثناء.

ثانياً: إن التسامح أصبح ضرورياً بين الأفراد، وفي نطاق الأسرة، وعلى صعيد المجتمعات المحلية. وبناء على ذلك، بزغت أهمية وضرورة بذل جهود تعزيز التسامح، من خلال تكوين المواقف القائمة على الانفتاح مع المجتمعات، والحوار مع الآخر، والتضامن الجماعي. هذه الجهود ينبغي أن تُبذل في المدارس والجامعات، وعن طريق التعليم غير النظامي، وفي المنزل، بالإضافة إلى مواقع العمل. كما يتطلب الأمر أن تضطلع وسائل الإعلام والاتصال بدور بنّاء في تيسير التحاور والنقاش والتعايش بصورة حرة ومفتوحة، بالإضافة إلى نشر قيمة التسامح، وإبراز خطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات، أو الأيديولوجيات غير المتسامحة.

ثالثاً: يجب أن تُتّخذ جميع التدابير الكفيلة لضمان التساوي في الكرامة، وحقوق الأفراد، والجماعات، كلما اقتضى الأمر ذلك. وينبغي في هذا الصدد إعطاء الاهتمام الخاص للفئات المستضعفة، التي تعاني من الحرمان الاجتماعي أو الاقتصادي، لضمان شمولها

بحماية القانون، واستفادتها من الخدمات الاجتماعية (مثل خدمات الإسكان، والعمل، والرعاية الصحية)، مع ضمان احترام أصالة قيمها وثقافتها، ومساعدتها على التقدم والاندماج على الصعيد الاجتماعي والمهني.

رابعاً: ينبغي إجراء الدراسات، وإقامة الشبكات العلمية الملائمة لتنسيق استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي العالمي، بما في ذلك دراسات العلوم الاجتماعية، الرامية إلى تحليل الأسباب الجذرية، والإجراءات المضادة الفعلية، والبحوث العلمية، وأنشطة الرصد، التي تُجرى لمساندة عمليات رسم السياسات، وصياغة المعايير التي تتبناها الدول الأعضاء.

من الأبعاد الأربعة التي رصدتها "اليونسكو"، يمكن استنتاج أهمية الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بالتسامح، سواء الأهمية في التعريف وتحديد الماهية، أم في رصد الجوانب التي يندرج ضمنها التسامح في خضم الحياة الاجتماعية، أم في استنباط العوامل التي بواسطتها يمكن تعزيز التسامح أثناء التفاعل والعلاقات الاجتماعية، أم في استقراء ركائز التسامح داخل المجتمع، أم مكونات التسامح ضمن الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات.

في هذه الدراسة سوف تتمّ محاولة الكشف عن التداولات المطروحة لمفهوم التسامح من المنظور الاجتماعي، مع التعرف على النظريات الاجتماعية، سواء المفسّرة لفضيلة التسامح، أو تلك التي لها مواقف مناهضة لوجود التسامح بين الناس. كما سنحاول رصد رد الفعل الاجتماعي إزاء ظاهرة التسامح. سوف تختم الدراسة عرضها بمناقشة حالة التسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لبعض الأسس النظرية، والمعارف الاجتماعية، التي تم طرحها أو مناقشتها، واستناداً إلى بعض المؤشرات والدلائل الموجودة في الحياة العملية.

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في كونها الأولى من نوعها التي تتناول موضوع التسامح من المنظور الاجتماعي، وتناقش جوانبه المختلفة. فعلى الرغم من شح المراجع التي تناولت التسامح من المنظور الاجتماعي، إلا أنه يُعد من الموضوعات التي بدأت تأخذ اهتماماً ملفتاً للنظر داخل حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام؛ فالمتتبع لحالة التسامح تاريخياً، يجد بأنه بدأ من صراع ديني عقدي إبان القرون الوسطى (القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر)، ثم تحول إلى حالة قانونية، ثم استقر به المقام في أن أصبح مطلباً وقضية جدلية ثقافية؛ حيث أضحت الدول والمجتمعات تتناوله بالنقاش والجدل. ومما يعزز أهمية الموضوع أنه يناقش الأطر النظرية، ثم تحاول الورقة تشخيص حالة التسامح داخل المجتمع الإماراتي؛ وذلك تزامناً مع عام (2019م)

التسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة. يمكن حصر أهداف الدراسة في نقطتين، هما:

(أ) الكشف عن المنظور الاجتماعي لقيمة التسامح

(ب) تشخيص حالة التسامح الاجتماعي داخل المجتمع الإماراتي.

وفقاً لتساؤلات الدراسة التي هي:

1. كيف تنظر العلوم الاجتماعية إلى التسامح كقيمة أخلاقية وفضيلة إنسانية؟
2. ما هي حالة التسامح الاجتماعي داخل المجتمع الإماراتي؟ سيتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يعد البحث المكتبي أحد أنواعه، وسيتم الاعتماد في ذلك على مسح للمراجع والأدبيات المتاحة ذات العلاقة بالموضوع.

وبما أن التسامح من المفاهيم الحديثة التي بدأت تهتم بها المجتمعات المدنية، وبدأت تنتشر داخل المؤسسات الاجتماعية، فسيعمد الباحث إلى التطرق لبعض الجوانب الأخرى ذات العلاقة بما يثري الدراسة محاولاً وضع صورة متكاملة أمام القارئ.

أولاً: تعريف التسامح من المنظور الاجتماعي:

التسامح مفهوم غامض، حيث يبقى في الغالب مفتوحاً لعدة تفسيرات. على سبيل المثال، تؤكد مجموعة من الآراء على تعريف التسامح بأنه الصبر أو التحمل أو «التمسك» بالآخرين، الذين يشكلون طرفاً مختلفاً. بالإمكان حصر أربع مجموعات رئيسة تُقدم تصوراً فريداً للتسامح، يمكن أن يُعبّر عنه على أنه جانب من جوانب تعريف التسامح من المنظور الاجتماعي (Robinson، Witenberg & Sanson، 2001). المجموعة الأولى تصور التسامح على أنه التصرف بما يُظهر التحلي بالصبر والإنصاف، تجاه أولئك الذين تختلف آراؤهم وممارساتهم عن آرائنا الشخصية. أو كما يصفه "فوجت" بأن المتسامح هو الشخص الذي يتحمل ما يكره (Vogt، 1997). على هذا النحو المحدد، يبدو بأن التسامح ليس بالضرورة أن يتضمن قبول آراء الآخرين وممارساتهم. في هذا التصور يبدو أنه يمكن للمرء التسامح والتحمّل في وقت واحد، آخذاً بعين الاعتبار أن التسامح والتحمّل متعارضان.

المجموعة الثانية: تضع تَصوراً للتسامح، على أنه موقف عادل وموضوعي يبديه الشخص تجاه أولئك الذين تختلف ممارساتهم أو عرقهم أو دينهم أو جنسياتهم (أو غير ذلك من الاختلافات) عن ممارساته. عندما يتعلق الأمر على وجه التحديد بالاختلافات العرقية والإثنية، فإن هذا "التحرر من التعصب" يعبر عنه في غياب التحيز. لقد اعتَمدت الكثير من الأبحاث التي تناقش

التسامح ضمناً على هذا النوع من التصور للتسامح، ولكن عدم وجود تحيز في السلوك لا يعكس بالضرورة موقفاً عادلاً وموضوعياً. علاوة على ذلك، نادراً ما تحدد الأبحاث ما إذا كان المستطلعون (المبحوثون) لاحظوا علامات الاختلاف العرقي / الإثني (مثل لون البشرة) عند إصدار الأحكام. من الصعب القول إن غياب التمييز دليل على التسامح، إذ قد يكون غياب التمييز ناتجاً عن فشل الشخص (المبحوث) في إدراك وجود اختلافات.

المجموعة الثالثة: تنظر إلى التسامح على أنه مفهوم ينطوي عليه رفض واعٍ للتصرفات المتحيزة، وكذلك الانطباعات الشخصية المشوبة بالتحيز. وهذا يعني أنه يتم التعرف على الصور النمطية السلبية للفرد، وتقييمها بناء على النظام القيمي.

المجموعة الرابعة: تُبقي على أقوى معانٍ للتسامح، والذي يمثل القبول الكامل للآخرين وتقييمهم مع الاعتراف بالاختلافات بينهم وبين الذات. هذا هو المثل الأعلى في معظم المجتمعات متعددة الثقافات، حيث تفتخر بذلك التعدد، وتحتفل بالاختلاف. والجدير بالذكر أن هناك القليل من الدراسات التي تناولت هذا النوع من التسامح على وجه التحديد.

إن تبني تعريف واحد على غيره من التعريفات له تأثيراته على كيفية جعل التسامح أكثر فاعلية، وأكثر عملية. يمكن اعتبار التحرر من التعصب أمراً جيداً وبشكل دائم. وعلى النقيض من ذلك، من المحتمل أن يكون الصبر تجاه النظام القيمي الذي يحتوي على تعارضات مع المبادئ الخاصة، قصوراً في الأخلاقيات (عيوباً في الأخلاقيات).

من الواضح أن تعريف التسامح يشكل قضية وأمراً معقداً. ذلك أن هناك تصورات قوية وتصورات ضعيفة للتسامح، وكلاهما يطرح تحديات بحثية. معظم المؤلفين في العلوم الاجتماعية لا يتعاملون مع هذه القضايا التعريفية بشكل عميق، ويميلون إلى مساواة التسامح مع عدم التحيز أو عدم الرفض.

يقدم قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية تعريفاً للتسامح في شكل نقطتين، إحداهم تخص التسامح على المستوى الفردي، على أنه موقف يتسم بالاستعداد لقبول وجهات نظر الآخرين دون الموافقة عليها. أمّا النقطة الأخرى فتخص التسامح على مستوى الجماعات، على أنه إحدى صور التكيف بين الجماعات المتصارعة (الصالح، 1999م: 564). فالتسامح يسمح بالتنوع الفكري والعقائدي داخل المجتمع؛ على أن المناقض للتسامح هو التعصب intolerance (بدوي، 1982م؛ البريثن2014م). لذا ينظر إلى التسامح على أنه علاج نفسي، فإذا امتلأ القلب بالتسامح،

وانشغل العقل بالتساهل والتغاضي عن أخطاء الآخرين، ساد السلام، وعم الوئام، وانتشرت المحبة بين الناس. ذلك ان التسامح يُعمّق العلاقات بين الأفراد، ويرسي قواعد التصالح في التعاملات، وينشر التصافي بين الشعوب. علاوة على ذلك، يُعَدُّ التسامح خطوة مهمة لتضميد العلاقات المتصدعة، واستعادة الصداقات المتقطعة، وتقوية أواصر المحبة، وتعزيز الثقة المتبادلة. كما يسهم التسامح في حل الكثير من المشكلات القائمة بين الناس؛ بالإضافة إلى أنه بمثابة العامل الوقائي الذي يحول دون وقوع الكثير من المشكلات الاجتماعية. بشكل عام، التسامح يزيد من جودة الحياة الاجتماعية، ويبعث على الرضا عنها. في الجانب الآخر، يترتب على عدم التسامح في العلاقات الاجتماعية آثار سلبية عديدة، كالفشل في مواجهة الصراعات والإحباطات، ويؤدي إلى قصور في مستوى الكفاءة الاجتماعية، كما يقلل من مستوى جودة الحياة الاجتماعية بشكل عام (عبد العال ومظلوم، 2013م).

ثانياً: نظرة العلوم الاجتماعية للتسامح:

قدمت نظريات علم الاجتماع تفسيرات علمية، وتحليلات منطقية للفعل الاجتماعي، أو السلوك الإنساني، الذي يمكن أن يندرج تحت مظلة التسامح، أو يفسر نهج التسامح كسلوك إنساني، وأين يمكن أن يقع، أو كيف يمكن أن يحدث. بعض النظريات لا يمكن تناولها على أنها قوالب ثابتة، وإنما سيتم سبر أغوار الأفكار النظرية، ومحاولة الكشف عن مكنونات قيمة التسامح – كقيمة إيجابية – وأين يمكن أن توجد، أو كيف يمكن أن تظهر.

أولاً: نظرية البناء الاجتماعي:

تُعرّف الاتجاهات والقيم من وجهة النظر الاجتماعية بأنها محددات للسلوك. فالاتجاه يعني التوجه والاستعداد المسبق للتصرف بطريقة معينة، وهو في الوقت نفسه يمثل نزعة تدفع الفرد للإقبال على شيء (التسامح) أو تجنبه (اللاتسامح). أما القيم فتمثل ضوابط للسلوك البشري. وتستخدم القيم كمحددات أو مؤشرات لتقييم مواقف الأفراد وتصرفاتهم وفق منظومة تجعل السلوك منضبطاً تنظيميّاً. وتصل القيم إلى الأفراد من خلال العلاقات الاجتماعية، ويتم ترسيخها بواسطة التفاعل المستمر بينهم، وبالتالي عندما يتبنى المجتمع ومؤسساته قيمة معينة (مثل التسامح)، فمن المتوقع التزام الأفراد بها واحترامها، ومن ثم يترجم ذلك في صورة سلوك. فالثقافة التنظيمية تركز على القيم والاتجاهات والمعتقدات والأفكار، التي يحملها أفراد المجتمع. بشكل عام، ترتبط الاتجاهات بالقيم، ذلك أن الفرد يعبر عن القيم (التسامح) مستعملاً

الاتجاهات السلوكية (متسامح). وفي الوقت نفسه، تشكل القيم الاجتماعية أساساً لفهم الاتجاهات السلوكية. من جهة أخرى، ترتبط القيم بالمعتقدات، فهي عبارة عن أفكار حول طبيعة العمل، والحياة الاجتماعية داخل المجتمع.

أما التعلم فيمكن تعريفه بأنه عملية التغير النسبي الدائم في السلوك الحالي أو السلوك المحتمل، والذي ينتج من الخبرة السابقة، ثم الممارسة المباشرة أو غير المباشرة (القريوتي، 1993م). ويعتبر التعلم من المحددات الهامة التي تفسر السلوك، فالعديد من سلوكيات الأفراد داخل المجتمع هي نتاج عملية التعلم، ويتم استنتاجها وتفسيرها من خلال التغيرات التي تطرأ على عملية التعلم. بناء ذلك، يكون سلوك التسامح منهجاً متعلّماً، سواء كتعليم رسمي في المدرسة، أم خلال التنشئة الاجتماعية في المنزل.

ثانياً: نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر:

يرى «ماكس فيبر» (1864م – 1920م) أن الموضوع الأساس لعلم الاجتماع هو الفعل الاجتماعي، وأن الفعل يصبح اجتماعيّاً عندما يرتبط معناه الذاتي بسلوك الأفراد الآخرين، وبذلك يكون موجّهاً نحو سلوكهم. ولكي نفهم الفعل الاجتماعي، لا بد من فهم معناه في إطار مستويين هما:

(أ) مستوى الفعل من وجهة نظر الفرد نفسه

(ب) مستوى الفعل بين جماعات الأفراد.

ففي المستوى الأول (المستوى الفردي)، لا بد من النظر إلى دوافع الفرد ونواياه واهتماماته والمعاني الذاتية التي يمنحها لأفعاله، والتي تكمن خلف سلوكه. وفي المستوى الثاني (المستوى الجمعي)، لا بد من النظر إلى النوايا والدوافع والأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة. فالفعل إذن يكون اجتماعيّاً في معناه الذاتي عندما يأخذ في اعتباره سلوك الآخرين، ويكون موجهاً في حدوثه (عبدالسلام، 1986م). والشيء الذي يمكن استنتاجه من هذا المنظور أن التسامح قد يكون نمطاً اجتماعيّاً سائداً، متى تهيأت له البيئة الاجتماعية المناسبة، كي يتقبله أفراد المجتمع كمفهوم إيجابي، ثم يكون سجية اجتماعية تَظهر في سلوكيات الأفراد، بفضل المصادقة عليه وإقراره على أنه نموذج مرغوب اجتماعيّاً. والفعل الاجتماعي المرغوب حينما يكتسبه الفرد يمكن أن يكون استجابة آلية يعتاد عليها الشخص، بحيث توجهه المعاني، على أنه نمط سلوكي أسماه «فيبر» الفعل التقليدي، وهو الذي تمليه العادات والتقاليد والمعتقدات.

ثالثاً: نظرية الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز:

يرى «تالكوت بارسونز» (1902م – 1979م) أن نسق الفعل action system يتكون من أربعة أنساق فرعية هي: النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، ونسق الكائن العضوي. فالنسق الثقافي يشمل المعتقدات والقيم والوسائل الرمزية للاتصالات بين الأفراد والقوانين والتكنولوجيا والمعارف العلمية. أما النسق الاجتماعي فيشير إلى أشكال وأنواع التفاعلات والتنظيمات الاجتماعية، والمستندة إلى فهم مشترك للرموز الثقافية المتضمنة في هذا النسق. ويعني نسق الشخصية نواحي الشخصية الإنسانية التي تؤثر في الوظائف الاجتماعية للفرد، وهو عبارة عن نسقٍ للصفات أو السمات الخاصة بالفرد، مثل ميوله واتجاهاته واهتماماته وحاجاته. في حين يكشف نسق الكائن العضوي عن المتغيرات البيولوجية والفيزيقية للكائن العضوي، مثل غرائزه ودوافعه، وغير ذلك من العمليات البيولوجية. إن لكل نسق من الأنساق الفرعية الأربعة وظيفة محددة ضمن النموذج العام لنسق الفعل. كما أن نموذج نسق الفعل يمكن أن يخضع لمستويات مختلفة من التحليل. ويرى "بارسونز" أن النسق الثقافي والحضاري يأتي في أعلى مستويات منظومة الفعل، لِما للقيم والأخلاق والمبادئ من قوةِ تأثيرٍ على توحيد تنوعات النسق الاجتماعي، فيستطيع المرء أن يميز أشكال الفعل، ويحكم على صلاحيتها بالنسبة إلى ثقافته وحضارته (عبدالسلام، 1986م). وما يمكن استخلاصه من تقسيم «بارسونز» أن التسامح يمكن أن يظهر مع النسق الثقافي، إذ يدخل ضمن القيم والمعتقدات التي يتبناها المجتمع، وتنعكس على سلوكيات أفراده. ذلك أن نسق الثقافة يُزوّد الفاعلين بالدافعية (من خلال القيم والمعايير والأيديولوجيا)، ويفرضها عليهم. وتتجلى وحدة المجتمع بوحدة النسق الثقافي والحضاري الذي يشكل مصدر تقويم وتوجيه للأفعال. وبفضل وحدة النسق الثقافي أيضاً يتحقق للتنظيم الاجتماعي توازنه واستقراره. ويشير «بارسونز» إلى جملة من الآليات (الضوابط)، التي تُسهم في حفظ النظام وتوازنه مع اختلاف الزمن، والمراحل التي يمر بها التنظيم الاجتماعي؛ ومن هذه الآليات التنشئة الاجتماعية، التي من خلالها يُلقّنُ الفرد منذ صغره القيم والمعايير الثقافية، التي تضبط السلوك، وتضبط أشكال الفعل المناسب، وتعمل كموجهات للفعل والاستجابة المناسبة.

رابعاً: نظرية العقد الاجتماعي عند روسو:

نشر الفيلسوف الفرنسي «جان جاك روسو» (1712م – 1778م) كتابه في نظرية العقد الاجتماعي عام 1762م، حيث افترض أن الإنسان كائن طبيعي ليس بالخيّر وليس بالشرير، وأن

المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية (المجتمع المدني). كما يستطيع الناس تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره، بحيث لا يجوز التنازل عنها لأحد. جوهر النظرية يكمن في أن الشعب يكون مهتمّاً بالمصلحة العامة، ومتخلياً عن مصالحه الشخصية. وبالتالي إذا رأت الدولة أن من مصلحة المجتمع إشاعة التسامح، فما على الشعب سوى الانصياع لذلك المطلب، دون الاعتبار أو الاحتكام للمصالح أو الأهواء الشخصية. ما يُستنتج من النظرية أن التشريعات التي تفرضها الدولة (العقد الاجتماعي)، هي المسؤولة عن تعزيز التسامح، وتأكيد التعايش، وتشجيع التنوع، والاعتراف بالآخر ومنحه حقوقه واحترام خصوصياته. تكمن قوة نظرية العقد الاجتماعي في احتكامها للقوانين العامة، إذ ترى أن الناس متساوون في ظل القانون، والقانون هو الحكم الذي يُقره الناس جميعاً، وهو المنفعة العامة، وأن الشعب لا يريد إلا المنفعة العامة. فالإرادة الكلية مستقيمة دائماً، ومن يأب الخضوع لها يرغمه المجتمع بأكمله. فكأن الأفراد أذابوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة، واتفقوا على قبول أحكام هذه الإرادة العامة. بناء على ذلك، يمكن تصور التسامح على أنه مطلب ايجابي، يحقق المنفعة للجميع، وبالتالي فإنه يستحق أن يُفرد له قانون أو تشريع تُصدره الدولة، فيصبح «عقداً اجتماعياً» ملزماً للجميع، ويحترمه الجميع، لأنه لا أحد فوق القانون. فالسلطة المطلقة والمقدسة – حسب رأي النظرية – تكمن في قوة القانون أو التشريع، وليس في الحكومة أو الدولة ككيان سياسي.

خامساً: نظرية الصراع:

تستند نظرية الصراع إلى الأفكار الكلاسيكية للفيلسوف الألماني «كارل ماركس» (1818م – 1883م)، والآراء المعاصرة لعلم الاجتماع، التي تؤكد على القوة الاقتصادية ودورها في فرض الواقع. على أن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، لتحقيق النجاح مقابل الخسارة للطرف أو الأطراف الأخرى. والقيم الاجتماعية عبارة عن أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية، يتشربها الفرد ويحكم بها، وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه، وتؤثر في تعلمه. وتختلف القيم باختلاف المجتمعات والجماعات، فقد تكون إيجابية مثل التسامح والتعايش وقبول التنوع، وقد تكون سلبية كعدم التسامح أو التهميش أو الإقصاء أو التعصب. ويوجد في كل مجتمع مجموعة من القيم التي يشترك فيها أفراد المجتمع، كما أن هناك قيماً «خاصة» تنتمي إلى جماعة أو مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد. وتمتاز

المجتمعات الحديثة بالتنوع وضعف التجانس، مما يؤدي إلى تعدد القيم وتباينها أحياناً داخل المجتمع الواحد، وبالتالي يحدث ما يُعرف بالصراع حول القيم، والذي يجعل من تلك القيمة أو القيم محل إشكال أو خلاف أو صراع. ونتيجة لذلك تكون الغلبة للجماعة أو الجماعات ذات القوة والسلطة أو ربما الأغلبية، بينما يكون نصيب المجموعة أو المجموعات الخاسرة الشعور بالظلم والاضطهاد. ما ينبغي التأكيد عليه أن صراع القيم يُعَدّ من أخطر أنواع الصراعات المجتمعية؛ وذلك لارتباطه بالقيم والمعتقدات التي يأخذها الناس عادة على أنها مسلمات، وبالتالي ليس من السهل أن يتوصل معها الناس إلى حلول بسيطة (أو أنصاف حلول)، فكل طرف يعتقد أنه على حق فيما يتعلق بالقيمة التي يتبناها ويدافع عنها، ومن ناحية أخرى لا يكون على استعداد للتنازل عن قيمه بيسر وسهولة.

ثالثاً: رد الفعل الاجتماعي لظاهرة التسامح:

يمكن اعتبار التسامح ظاهرة اجتماعية إيجابية. وكغيرها من الظواهر لا بد أن يكون هناك رد فعل اجتماعي، وأنماط تفاعل متشابهة ومتباينة أحياناً إزاء الظاهرة. فمن المنظور الاجتماعي، يمكن أن تتفاوت ردود فعل الناس حول التسامح، والقناعة به، وتطبيقه، وفقاً لخمسة أنماط استنباطية نعرضها على النحو التالي:

أولاً: رد الفعل الواقعي:

يمثل هذا الرد الإيجابي، تفاعلاً وترحيباً بفضيلة التسامح على أنه من مكارم الأخلاق، وعلى أنه ينسجم مع التوجه الديني، بغض النظر عن نوعية الدين، لأن الأديان السماوية تدعو بشكل عام إلى الفضائل؛ وبغض النظر عن المذهب الديني، لأن المذاهب تمثل فروعاً داخل منظومة الدين. ويمكن تبرير المغزى من تسميته «الواقعي» لأن الطبيعة البشرية في الأصل مجبولة على الخير، والإنسان بطبعه محب للسلام، وبالتالي فهو سيقبل التسامح وسيمارسه على أنه الواقع الحضاري الذي يفضّله، والحياة المدنية التي ينشدها. كما أن التسامح من المنظور الواقعي وسيلة لبلوغ الاستئناس بالآخرين وتقبلهم واحترامهم والتفاعل معهم، وهذه صفة بشرية، بل حاجة فطرية مغروسة في الإنسان، ومتفق حولها علمياً وعمليّاً.

ثانياً: رد الفعل التوافقي:

يتجسد رد الفعل التوافقي في التذبذب بين الوقوف أحياناً ثم السير أحياناً أخرى. فالشخص هنا يقبل ببعض أفكار التسامح، ويتعاطى معها في بعض الأحيان أو في بعض المواقف، بينما يرفض

بعض الأفكار التسامحية أحيانا أخرى أو في مواقف أخرى. فهو إما متردد بين موروث مقتنع به ولا يرغب التنازل عنه، وبين توجّه مثالي تجذبه دعوات يثق في مصداقيتها، سواء كانت الدعوات محلية أو عالمية. في مثل هذا الموقف، يكون الشخص أشبه ما يكون بالمتناقض، إذ قد يؤيد الأفكار والقناعات من باب المسايرة، أو خشية الانتقاد، أو ربما حبّاً في الاتسام بالمثالية والنموذجية، ولكنه في المقابل لا يعمل بمقتضى الأفكار أو القناعات التي يُعبّر عنها. وقد يكون التناقض منطوياً على مواقف معينة تجده يمارس التسامح فيها، بينما يتخلى عن التسامح في بعض المواقف الأخرى. الشخص التوافقي عادة يكون شخصاً مسالماً، لكنه ليس جريئاً بما فيه الكفاية للعمل بموجب مبادئه، أو ليس عمليّاً بما فيه الكفاية لجعل التسامح منهجاً مستمرّاً في حياته عامة.

ثالثاً: رد الفعل المتردد (المرتاب):

يمثل رد الفعل المتردد حالة من الارتياب، فهو مقتنع بأفكار ومبادئ التسامح بشكل نظري، لكن يرى في التسامح مستحضراً جديداً له أهداف تغريبية أو استعمارية، أو مستحضراً ذا أسرار خفية تبعث على الريبة. فالاختراق الثقافي، والصراع الأيديولوجي، والحروب التي شهدها العالم خلال التاريخ، وما خلّفته من ضحايا بشرية، وكوارث تهجير، وأزمات اقتصادية، حاضرة في ذهنه، بحيث يجعل التسامح في الميزان، على احتمال أن التسامح حيلة تستجدي عواطفه كي يتحمل أخطاء دعاة الحروب التي أدت إلى هجرة الملايين من البشر، وخلق لاجئين في بقاع مختلفة من العالم. كما أن المكائد التي تحيكها أجهزة الأمن والمخابرات تمثل قصصاً تناهض نزعة التسامح التي يراها حقيقة براقة، لكنه في ذات الوقت يراها بمثابة الخدعة أو المكيدة. فبما أن التسامح يتضمن العلاقة بالأجنبي والغريب والمختلف، فهذا بحد ذاته يبعث على الريبة. أيضاً قد ينطوي الموقف المتردد على مفاهيم خاطئة، مثل الاعتقاد بأن التسامح نوع من الضعف والهوان، أو أن الشجاعة وتعاليم الدين لا تؤيد التسامح الذي تنادي به النخب السياسية.

رابعاً: رد الفعل المنعزل:

رد الفعل المنعزل يمثل شخصية رأت أن التسامح شيء كمالي أو تكميلي، وبالتالي ينحو الشخص إلى الانعزال، لكون المواجهة تمثل حالة صدام مع المجتمع. الانعزالية نمط سلوكي يظهر مع الكثير من الظواهر التي لا يؤمن الفرد بها أو لا يُقرّها. الشخصية الانعزالية عادةً شخصية سالبة، لكنها ليست عدوانية بما يصل إلى مستوى الثورة أو المعارضة الصارخة ضد التوجهات المجتمعية أو المواقف التي تنتهجها الحكومة.

خامساً: رد الفعل المناهض:

رد الفعل المناهض يظهر عادة مع الأشخاص ذوي الحماس والاندفاع الزائد. هؤلاء الأشخاص عادة تكون لهم آراء خاصة، يثقون فيها، ويؤمنون بها، لدرجة تصل إلى حد التعصب (ضيق الأفق). المناهض عادة لا يعتقد بأهمية أو جدوى التسامح، وبالتالي يرى أن عدم التسامح هو السلوك الأكثر صواباً، بل يرى أن عدم التسامح هو ما يجب أن يؤمن به الآخرون ويعملوا بمقتضاه. وحسب قدرات الشخص، وإمكانياته، والظروف المتاحة، يستخدم الوسائل الممكنة لإثبات بطلان التسامح، والدعوة بالعمل في الاتجاه المعاكس لقضية التسامح (عدم التسامح). يُعَبّر رد الفعل المناهض عن أعلى درجات السلبية لتلك القضية، ورفضها بشكل قاطع، حيث يكون الشخص على استعداد للمواجهة والمناهضة مع الطرف الآخر.

رابعاً: تشخيص ثقافة التسامح في المجتمع الإماراتي:

المتتبع لحالة المجتمع الإماراتي يستطيع أن يلاحظ حالة التغير الاجتماعي التي تمر بها البلاد بشكل متواتر منذ العقد الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين). على سبيل التحديد، التعدد الثقافي صار من أبرز ملامح مجتمع مدينة دبي على سبيل المثال، التي أصبحت وكأنها منارة ثقافية عالمية، لِما تحتوية من تعدد ثقافي وتنوع عرقي. الجانب الإيجابي في الموضوع، أن تلك التعددية أصبحت محلّ قبول واحترام وافتخار، ليس من قبل المجتمع المحلي لمدينة دبي، بل للمجتمع الإماراتي عامة؛ يؤكد على ذلك ويدلل عليه النهج المشابه الذي بدأت تأخذ به بعض الإمارات الأخرى. فالمتجول في مدينة أبوظبي أو مدينة الشارقة، يستطيع أن يلحظ ذلك وكأن حالة «التطور» و«التنوع الثقافي» سباق نحو بلوغ التسامح والانفتاح الحضاري. وبما أن الحديث عن التنوع الثقافي، يجدر بنا الإشارة إلى أن مدينة الشارقة كانت عاصمة الثقافة العربية في عام 1998م، ثم عاصمة الثقافة الإسلامية في عام 2014م، وعاصمة للسياحة العربية في عام 2015م، وبعد ذلك عاصمة للصحافة العربية في عام 2016م، ومؤخراً تم اختيارها لتكون عاصمة عالمية للكتاب (2019م). وكأن الشارقة في ذلك ابنة «اليونسكو» البارة، التي تسعى دائماً وبشكل حثيث إلى تبني الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

منذ نشوء الاتحاد سعت الإمارات على ترسيخ القانون، على أنه الحامي والصائن للفضائل، وفي مقدمتها الحريات والحقوق والواجبات العامة. كما تبنت سياسة الانفتاح على المجتمعات، مع الترحيب بالثقافات الأخرى، والتشجيع على التعدد الثقافي. ويمكن أن نلمس ذلك في المادة رقم

40 من الدستور الأساسي لدولة الإمارات: «يتمتع الأجانب في الاتحاد بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية، أو في المعاهدات والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفاً فيها وعليهم الواجبات المقابلة لها».

ما يتعلق بالتسامح تجاه المرأة، وكمجتمع محافظ، استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تكون سبّاقة لفتح ميادين العمل للمرأة منذ وقت مبكر. فمنذ بزوغ فجر الاتحاد افتتحت المدارس للبنات، وخُصّصت البدلات اللازمة للمطلقات والأرامل، لضمان حياةٍ كريمة للنساء، ثم أتيحت لمجتمع النساء فرص العمل، بحيث تتنافس مع الرجل في سلم وظيفيٍ عادل ومفتوح، بلغ ببعض البارزات عمليّاً وإداريّاً تولي حقائب وزارية في الدولة.

ولو أردنا استحضار نظرية العقد الاجتماعي، فإننا سنجد قانون «مكافحة التمييز والكراهية» الصادر عام 2015م حاضراً أمام أعيننا. فالتعدد العرقي والقبلي داخل المجتمع الإماراتي، جعل مثل هذا القانون ضرورة ملحة، للحفاظ على النسيج الاجتماعي، وضمان سير التغير الاجتماعي، والتعدد الثقافي في الطريق الصحيحة. فإذا كانت نظرية العقد الاجتماعي قد ظهرت في أحضان الحياة المدنية، فإن الواقع في الإمارات يصادق على النظرية، حيث جاءت المادة 25 من الدستور الإماراتي بدعوة إلى حماية الثقافات والعرقيات والجنسيات التي تعيش على أراضيها. إذ تقول المادة ما نصه: «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي». كما أن الإمارات بادرت ومنذ وقت مبكر لتكون شريكاً فاعلاً ورسمياً في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الداعية للسلام، ونبذ العنف والتطرف والتمييز العنصري؛ وهو ما مهد الطريق لها لتكون بيئة تنعم بالسلام والمحبة والرفاهية، ومقصداً للجميع من مختلف بلدان العالم، بغض النظر عن لونهم أو عرقهم أو دينهم. أصبحت الإمارات مع مطلع الألفية الجديدة موطناً للسلام الداعي للتقارب بين الشعوب، وملتقى لحضارات الشرق والغرب. فمن الناحية العملية، حصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر الثقافة الوطنية المرتبطة بدرجة التسامح، ومدى انفتاح الثقافة المحلية لتقبل الآخر؛ حيث صعدت من المركز الثامن عام 2015م إلى المركز الثالث في العام الذي تلاه (2016م)، وذلك بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية العالمية في سويسرا عام 2016م.

يتحلى أفراد المجتمع الإماراتي بقيم الإسلام، كدين حنيف ومنهج وسطي، بجانب العادات

الاجتماعية العربية الأصيلة الموروثة، ليظهر التسامح بداية في شكل قناعة ثقافية يومية، يفرضها التطور الذي راهن عليه الشعب والقيادة معاً، ثم ترسخ التسامح كمنهج اجتماعي وكبرنامج سياسي، أملاً في الوصول إلى ذروة التسامح على أنه قيمة حضارية عالمية؛ حيث تبنّت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجاً وطنياً للتسامح في عام 2016م، ليكون خطة وبرنامج عمل شاملاً، يتضمن خمسة محاور رئيسية هي:

(1) تعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح

(2) ترسيخ دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع المتسامح

(3) تعزيز التسامح لدى الشباب ووقايتهم من التعصب والتطرف

(4) إثراء المحتوى العلمي والثقافي للتسامح

(5) المساهمة في الجهود الدولية لتعزيز التسامح وإبراز دور الدولة كبلد متسامح.

وعن التسامح الديني، اهتمت الإمارات بهذا الموضوع على المستوى الرسمي والتشريعي، حيث أفردت مادة خاصة بالتسامح الديني ضمن الدستور الرسمي للدولة، إذ تنص المادة رقم 32 من الدستور على: «حرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المصونة، على ألّا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب العامة». وعملاً بذلك، تحتضن الإمارات اليوم العديد من الكنائس والمعابد، التي تتيح للأفراد ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية وسلام. بل أطلقت الإمارات مسمى «مريم» أم النبي عيسى – عليهم السلام – على أحد المساجد. كل هذا وغيره يؤكد على أن الإمارات أصبحت واجهة عالمية للتسامح وصون الحريات. بل إن الدولة أضحت تشجع على التسامح العالمي، حيث أعلنت عن جائزة عالمية متخصصة في التسامح، ضمن «المعهد الدولي للتسامح»، الذي أنشأته الدولة في مدينة دبي عام 2017م. وسعياً لنبذ العنف والتطرف والإرهاب، بادرت الإمارات بإنشاء «معهد هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف» في مدينة أبوظبي عام 2013م، ليكون منارة عالمية مستقلة، تدعم الحوار والبحث والتدريب لمكافحة التطرف. وفي عام 2014م أسست الدولة «مجلس حكماء المسلمين» في مدينة أبوظبي ليكون هيئة دولية مستقلة، هدفها تعزيز السلم في العالم الإسلامي. وفي عام 2018م تم تأسيس «جمعية الإمارات للتسامح والتعايش السلمي». وفي العام نفسه (2018م) أيضاً بادرت الإمارات إلى تأسيس «المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة» بهدف نشر ثقافة السلم، وتعزيز قيم الاعتدال والحوار والتسامح، مع نبذ التعصب الديني والكراهية للآخر؛ وذلك استلهاماً لمبادرتها الدولية

في مجال ترسيخ قيم العيش المشترك، والاحترام المتبادل بين شعوب العالم كافة.

تشير نتائج المؤشرات الدولية، والتقارير العالمية التي تصدر عن المنظمات الموثوقة (مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية)، إلى أن الإمارات، كمجتمع مدني، ينعم بمستوى عالٍ من الانفتاح، والتعايش، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الثقافة، وعمق الهوية الوطنية، مما انعكس على الحالة الأمنية، ودرجة الاستقرار، ومستوى الرفاهية، وجودة الحياة التي يتحلى بها المجتمع الإماراتي بكل أطيافه، بحيث أصبحت وجهة مفضلة للعيش لدى الكثير من المهاجرين والسياح ورجال الأعمال. إن انخفاض مستوى الجريمة، وارتفاع مستوى التكافل الاجتماعي، يمكن الاستناد إليهما كدليل على توفر درجة جيدة من التسامح في التعاملات بين الناس في المجتمع الإماراتي. على الجانب الفردي، يمكن النظر إلى قلة العصبية، وانخفاض مستوى التوتر، على أنهما مؤشران على التحلي بالتسامح. وعلى مستوى المجتمع والعلاقات الاجتماعية، يمكن الاستدلال بالترابط الاجتماعي بين الأسر، وقوة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات، كبرهان على الميل للتسامح والبحث عن السعادة الفردية والاجتماعية. ففي عام 2017م حصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عالمياً لمؤشر التسامح تجاه الأجانب في ثلاثة تقارير دولية هي:

(1) الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

(2) تقرير مؤشر الازدهار الصادر عن معهد ليجاتم

(3) تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد إنسياد.

ومما يمكن قوله ضمن استشراف المستقبل، أن التسامح سيبلغ درجة أعلى داخل المجتمع الإماراتي، بفضل القناعات الفردية الموجودة، ثم الجاهزية المؤسسية، والاستعدادات النظامية والتشريعية المتوفرة، وكذلك الإرادة السياسة الداعمة، والتي ساهمت وتساهم في رسم خارطة الطريق، لتحويل التسامح من مجرد مصطلح يدعو لاحترام الآخرين، ويشجع على الإحساس بهم وبكيانهم، إلى جعل التسامح منهجاً وأسلوباً في الحياة عامة وبشكل مستمر. سيكون التسامح في القريب المنظور بمثابة الفكرة العامة المشتملة على جميع نواحي الحياة، وعلى جميع الصعد، وفي كل بقعة جغرافية من الدولة الفتية.

خلاصة :

من هذه الدراسة يتضح بأن التسامح ظاهرة إنسانية يمكن ملاحظتها أثناء التفاعل بين الجماعات في المجتمع، فالتباين بين الأفراد، والطبقات الاجتماعية، والثقافات الفرعية، كلها

تشكل النمط الطبيعي للحياة الاجتماعية؛ وبالتالي فظهور التعصب إزاء هذه التباينات سيكون المحك الدقيق لمستوى التسامح. ولأهمية التسامح في الحياة الاجتماعية سعت المنظمات الدولية إلى إفشاء ركائزه، وتم تحليله ضمن الأطر الأخلاقية للأديان، وتم ربطه بمواثيق حقوق الإنسان، على أنه الوصفة الفعّالة للوقاية من التطرف والتعصب والعنف والظلم والجور والإقصاء والتحيز. لقد تيقظت دولة الإمارات العربية المتحدة لأهمية التسامح منذ وقت مبكر من قيام الاتحاد، ومع إصدار الدستور الأساسي للدولة، تم تبني مؤسسات المجتمع «التسامح» كفضيلة وقيمة أخلاقية ومطلب اجتماعي وثقافي تصونه الأعراف والتقاليد الاجتماعية، بجانب حماية القوانين والتشريعات لها. الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة مع إطلاق عام التسامح (2019م)، ومع إنشاء وزارة التسامح، أصبحت تتبنى التسامح على أنه جزء لا يتجزأ من القوة الناعمة للدولة، يقوم هذا الجزء على الحوار النشط والصادق بين الجميع، بحيث يعتادون تبادل الأفكار والمعلومات الصحيحة، والاستماع باحترام إلى أفكار وآراء الآخرين، والعمل على التعايش معهم في صداقة وأخوة ومحبة وسلام. بناء على ما تقدم توصي الدراسة بالتوجه نحو الدراسات الميدانية والتجريبية، لمحاولة الوصول إلى مقاييس مقننة، تمكننا من قياس مستوى التسامح بجوانبه المختلفة داخل الحياة الاجتماعية.

المراجع العربية:

- أحمد زكي بدوي، (1982م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- تحية محمد أحمد عبدالعال، علي رمضان مظلوم مصطفى (2013م). الاستمتاع بالحياة في علاقته ببعض متغيرات الشخصية الإيجابية: دراسة في علم النفس الإيجابي. بحث منشور كلية التربية جامعة بنها.
- عبدالعزيز عبدالله البريثن، (2014م). معجم المصطلحات الاجتماعية (الطبعة الأولى). الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- محمد عوض عبدالسلام، (1986م). الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز. الكويت: دار المطبوعات الجديدة، الكويت.
- محمد قاسم القريوتي، (1993م). السلوك التنظيمي. عمان: بدون دار نشر.
- مصلح الصالح، (1999م). الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (الطبعة الأولى). الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية :

- Robinson, J.; Witenberg, R.; Sanson, A. (2001). The Socialization of Tolerance. In: Augoustinos M & Reynolds K. J. (eds) Understanding Prejudice, Racism and Social Conflict. London: Sage Publications, 73- 88.
- UNESCO (1995). Declaration of Principles on Tolerance, Proclaimed and signed by the Member States of UNESCO on 16 November 1995.
- Vogt, W. P. (1997). Tolerance & Education. Learning to Live with Diversity and Difference. Thousand Oaks, London, New Delhi: Sage.

Tolerance from social perspective: UAE society as a model

PROFESSOR ABDULAZIZ ALBRITHEN •

Abstract

Tolerance in the dictionary may mean as one's capacity to endure pain or hardship and looking at it at another angle, it could mean as a show of sympathy or indulgence for beliefs or practices differing from or conflicting with one's own. Religious tolerance has emerged in human history as a reaction against fanaticism while intolerance which is exhibited by other persons represents the brutal tendency in some. This tendency is manifested in the belief that others who differ in race, religion, culture or gender pose a danger or deviation from origin. The 21st century witnesses painful events reminiscent of the tragedies during the medieval times. On the other hand, there is a qualitative leap in the field of technology influencing the minds of people headed towards a social revolution and causing social changes. This paper attempts to look at tolerance from a social perspective in a codified way, analysing sociological theories and social reactions toward tolerance. Likewise, the paper attempts to diagnose the state of social tolerance in the United Arab Emirates

• Department of Social Wellbeing - College of Humanities & Social Sciences - United Arab Emirates University

مُشْكلَاتُ مَنَاهج العُلُوْم الشَّرْعيَّة المُطَوَّرَة بالمَرْحَلَة الابْتدَائيَّة منْ وجْهَة نَظَر المُعَلِّمَات والمشرفَات بمَدِيْنَة الرِّيَاض

د. عجيلة بنت سعيد العتيبي ●

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض. وسعيا لتحقيق هدف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وقامت ببناء أداة البحث وهي الاستبانة. وقد قامت الباحثة بتطبيق الأداة على 156 معلمة تمثل عينة عشوائية ممثلة لمجتمع البحث من معلمات العلوم الشرعية في المرحلة الابتدائية في إدارة التربية والتعليم بالرياض البالغ عددهن (2233) معلمة، وكذلك جميع مشرفات، العلوم الشرعية بمدينة الرياض التابعات للإدارة العامة للتربية والتعليم بالرياض وعددهن77 مشرفة، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1436/1435هـ، وبعد إجراء التحليل الإحصائي توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها: ضعف مشاركة المعلمات والمشرفات في وضع أهداف المقرر، مما يقلل الرغبة في تحقيقها. كذلك محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة لا يشير إلى الكثير من القضايا الخاصة بالطالبات. كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة أعباء المعلمة تضعف قدرتها على تنفيذ طرائق التدريس الفاعلة. وكذلك قلة توافر

● طالبة ماجستير مناهج وطرق تدريس علوم شرعية – جامعة الملك سعود

الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ أنشطة المناهج الشرعية المطورة داخل المدرسة. وأخيرا كثرة عدد الطالبات داخل الفصول يعيق من استخدام طريقة التقويم المناسبة. وتقترح الدراسة عدداً من الاقتراحات أهمها: الاهتمام بمشاركة المعلمات والمشرفات في وضع أهداف المقرر، كذلك الاهتمام بصياغة الأهداف بحيث تشتمل على الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية، وأن يكون توزيع الأهداف في المقرر بشكل موزون لوحدة المقرر في العلوم الشرعية المطورة. والعمل على تضمين كثير من القضايا الخاصة بالطالبات في محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة والاهتمام بعناصر التشويق في عرض المحتوى.

الكلمات المفتاحية: مشكلات، مناهج، العلوم الشرعية، بالمرحلة الابتدائية، المعلمات، المشرفات

أولا: المقدمة

تعدّ المناهج الدِّراسيَّة عنصراً أساسياً وركناً مهماً في العمليَّة التَّعليميَّة، بل هي التَّرجمة العمليَّة لأهداف التَّنمية وخططها واتجاهاتها في كل مجتمع؛ حيث تسهم المناهج الدراسية في تشكيل المجتمع و شخصية الأفراد الذين يعيشون فيه. وبمرور الوقت ونتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب تصبح المناهج القائمة في حاجة إلى تطوير بل ربما إلى تغيير جذري، وهو ما يُطلق عليه عمليَّة (تطوير المناهج)، وعمليَّة التَّطوير هذه في حدِّ ذاتها لا تقل أهميَّة عن بناء المناهج لحتميتها وضرورتها؛ إذ لا يمكن أن نبني منهجًا ونتركه مدة طويلة بدون تطوير. وتعتبر عمليَّة تطوير المناهج عمليَّة ضروريَّة وملحة؛ لأنها تساعد في حلِّ الكثير من مشكلات المناهج والكتاب المدرسي من منظور تطويري مستمر يعتمد على فلسفة المناهج المطورة لكل دولة.

وقد حرصت وزارة التَّعليم في المملكة العربيَّة السعوديَّة على تطوير المناهج بما يتواءم مع رسالة المملكة ودورها الريادي في العالم الإسلامي، فجاء مشروع تطوير المناهج منطلقًا من سياسة التَّعليم في المملكة، ومواكبًا للتغيرات الداخليَّة والعالميَّة، وملبيًا لأهداف التَّربية والتَّعليم. (وزارة التَّربية والتَّعليم، 1407هـ) ويشير المهتمون بشؤون التَّطوير والتَّحديث في المجال التَّربوي إلى أهميَّة إجراء دراسات علميَّة لمعرفة أهم معوقات هذا التَّطوير، وبالتَّالي العمل على التَّغلُّب عليها قبل أن تعصف بخطط التَّطوير وبرامجه وأهدافه، وحتى يعطي في مجال المناهج وفي بقيَّة المجالات التَّربويَّة الأخرى ثماره، وحتى تؤدي التَّربية رسالتها وتحقيق الآمال المعقودة عليها (فتح الله، 2010)، ولذلك أجريت بعض الدراسات التي بُحث فيها عن مشكلات مناهج مشروع

التَّطوير الشامل كدراسة (الحبشان، 1434هـ؛ الشمري، 1433هـ)، وغيرها.

وترى الباحثة نتيجة لقراءة عدد من البحوث أن مشروع تطوير المناهج والذي كان الهدف منه مواكبة التَّطورات العلميَّة الحديثة وإحداث نقلة نوعيَّة في التَّعليم لا تخلو من جوانب قصور يجب التَّعرف عليها ومن ثم معالجتها، ومن هنا أتى هذا البحث لتحديد مشكلات مناهج العلوم الشرعيَّة المطورة بالمرحلة الابتدائيَّة من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض.

أسئلة الدراسة :

تنبع مشكلة البحث من التساؤل الرئيس للبحث وهو: ما المشكلات التي تواجه مناهج العلوم الشرعية المطورة في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مشكلات مناهج العلوم الشرعيَّة المطورة بالمرحلة الابتدائيَّة من وجهة نظر معلمات ومشرفات العلوم الشرعيَّة.

ثانياً: الإطار النظري

مكونات المنهج المدرسي

يحظى المنهج المدرسي بمكانة كبيرة في العملية التربوية؛ وذلك لأنه الوسيلة الرئيسة لتحقيق الأهداف التربوية كافة من جهة، ولارتباطه بالعنصر البشري الذي يعقد عليه الآمال والتطلعات لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع من جهةٍ أخرى. ويمكن تعريف المنهج بأنه: «جميع الخبرات التعليمية المخططة التي تنظم داخل المدرسة وخارجها لإحداث تغيرات مرغوبة في سلوك المتعلم» (البدري 2005، ص175). ويشمل المنهج بمفهومه الحديث ستة مكونات رئيسة وهي على النحو التالي: (الأهداف، المحتوى، طرائق التدريس، الأنشطة التعليمية، الوسائل التعليمية، والتقويم). وتشكل هذه المكونات في ضوء المفهوم الحديث للمنهج منظومة متكاملة الأجزاء متحدة العناصر، تعمل في تكامل وترابط واتساق، بحيث تتفاعل مع بعضها، ويؤثر كل منها في الآخر، ويتأثر به (الخليفة، 2012).

المشروع الشامل لتطوير المناهج:

كان تطوير المناهج ولا يزال في رأس قائمة أولويات المشاريع التربوية لوزراء التربية والتعليم، ولتحقيق هذه الأولوية قامت الإدارة العامة للمناهج بإعداد خطة طويلة المدى لتطوير المناهج تمثلت في المشروع الشامل لتطوير المناهج التعليمية الذي يقوم على الأسس العلمية في صناعة

المناهج واستقطاب الكفاءات لإنتاج مواد تعليمية متنوعة مواكبة للمستجدات والمتغيرات والتطورات المعاصرة ملبيةً للاحتياجات الاجتماعية والوطنية (الحقيل، 2011). وترى الباحثة أن أيَّة عملية تطوير للمنهج لها دواعٍ أدت إلى هذا التطوير، ومن أهم دواعي التطوير الشامل للمناهج الدراسية كما يشير الحامد، زيادة، العتيبي، متولي، (2007) إلى ما يلي: الدواعي الداخلية والدواعي العالمية (الخارجية) والدواعي العلمية. وترى الباحثة أنه عندما تتوافر الدواعي السابقة لتطوير المناهج الدراسية، يكون لزامًا على المهتمين بالتربية والتطوير التربوي، العمل على تطوير المناهج الدراسية لمواكبة التغيرات والتطورات، سواء الداخلية منها أو العالمية والعلمية ونتائج الأبحاث.

حاجة المناهج الحالية إلى التطوير

تسلط الباحثة الضوء على الأهداف العامة للمشروع الشامل لتطوير المناهج:

الأهداف العامة للمشروع الشامل لتطوير المناهج:

1. إيجاد تفاعل واع مع التطورات التقنية المعاصرة.
2. الاستفادة من التجارب الدولية المعاصرة في تطوير المناهج.
3. رفع مستوى التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط).
4. تحديد المهارات اللازم تعلمها في كل مرحلة من مراحل التعليم.
5. تحقيق التكامل بين المواد في الصف الواحد.
6. تحقيق التدرج والتتابع في المادة الدراسية عبر المراحل الدراسية.
7. ربط التعليم بالحياة العملية.
8. تضمين المناهج للاتجاهات الإيجابية الحديثة في المناهج.
9. تنمية مهارات التعاون والعمل بروح الفريق الواحد.
10. توعية التلاميذ بالمحافظة على البيئة والمحافظة على الأموال العامة والموارد الطبيعية.
11. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوي.

ب-مرجعيات المشروع الشامل لتطوير المناهج:

عندما انطلق العمل في مشروع تطوير المناهج كان المرجع الأول له هو سياسة التعليم في المملكة. وبالإضافة إلى مرجعيات أخرى أخذت بعين الاعتبار، ومن ذلك:

- حاجات سوق العمل المحلي.

- مستلزمات الدِّراسَة الجامعية.
- حاجات الطلاب العقلية والنفسية والجسمية.
- الاتجاهات العالمية العملية في مجال تطوير المناهج.
- التجارب العالمية في الإصلاح التربوي.
- الدِّراسَات والأبحاث الميدانية. (الحامد وآخرون 2007)

ج - العمليات الأساسية للمشروع الشامل لتطوير المناهج (وزارة التربية والتعليم 1407 هـ):

- تحديد أسس بناء المنهج.
- بناء الإطار العام للمنهج.
- بناء وثائق المناهج التعليمية التخصصية.
- بناء أدلة تربوية معيارية (مواصفات الكتاب المدرسي، الدليل الإجرائي للتأليف، كفايات المتعلمين في التعليم العام، معايير الحكم على المواد التعليمية).
- تأليف المواد التعليمية وفق معايير الجودة.
- دمج التقنية والمفاهيم التربوية الحديثة في التعليم.
- التجريب والتقويم والتطوير.
- التعميم والتقويم والتطوير.

د - المراحل الأساسية للمشروع الشامل لتطوير المناهج:

يتكون المشروع من ست مراحل كالآتي:

- المرحلة الأولى: دراسة الواقع.
- المرحلة الثانية: إعداد وثائق المناهج.
- المرحلة الثالثة: إعداد المواد التعليمية.
- المرحلة الرابعة: تجريب المواد التعليمية.
- المرحلة الخامسة: التعميم.
- المرحلة السادسة: التقويم والمتابعة.

ثالثاً: الدراسات السابقة

ناقشت عدد من الدراسات السابقة المشاكل المتعلقة بالمناهج التعليمية. وقد قسمت الباحثة

هذه الدراسات الى دراسات عربية وأخرى أجنبية كما يلي:

القسم الأول: الدِّراسات العربيـة:

دراسة الحبشان (1434هـ): هدفت الدِّراسة إلى التعرف على مشكلات المناهج المطوّرة بالصف الرابع في محافظة الأفلاج. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدًا على الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (144) معلمًا. وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج منها:

1. تكليف المعلم ببعض الأعمال الإدارية يُضعف قدرته على تنفيذ طرق التدريس الفعالة.
2. ضعف مشاركة المعلمين في تصميم وتأليف المناهج المطوّرة.
3. المباني والتجهيزات في المدرسة لا تساعد على تنفيذ أنشطة لدروس المناهج المطوّرة.
4. صعوبة إعداد وتوفير الوسائل التعليمية المناسبة للمناهج المطوّرة.
5. ضعف جاهزية المدرسة لاستخدام وحفظ الوسائل التعليمية.

دراسة الأحمدي (1434هـ): هدفت الدِّراسة إلى تحديد معوقات تحقيق أهداف المشروع للتربية الإسلامية في مدينة جدة. وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي المسحي معتمدًا على الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (115) معلمًا. وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج منها:

1. عدم مناسبة أعداد الطلاب داخل الفصول مع استراتيجيات التدريس في المشروع الشامل.
2. عدم تقديم نماذج تطبيقية لمواضيع الحقيبة التدريبية على المشروع الشامل.
3. تعدد الأنشطة في المشروع الشامل بين كتاب الطالب والنشاط لا تساهم في تحقيق أهدافه.
4. زمن الحصة غيرُ كافٍ لتحقيق جميع أهداف المشروع الشامل للتربية الإسلامية.
5. زيادة محتوى مقررات المشروع الشامل لا تساعد في تحقيق أهدافه.

دراسة حسن شوقي وحسن داكر (2013): هدفت الدِّراسة إلى التعرف على مشكلات تدريس محتوى الرياضيات المطوّر. وقد استعمل المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات باستخدام أداتي البحث استطلاع الرأي ومقياس الاتجاه وتحليلها واستخلاص النتائج، وتكونت العينة من (30) معلمًا و(15) مشرفًا. وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج منها:

1. قلة الوسائل التعليمية ومصادر التّعليم والتّعلُم، والاستعانة بمعلمين غير تربويين في التدريس.

2. قلة الدورات التدريبية، وزيادة العبء الدراسي لمعلم الرياضيات.

دراسة الشمري (1433هـ): هدفت الدِّراسة إلى التعرف على مشكلات تنفيذ مناهج مشروع التطوير الشامل بمدينة سكاكا. وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي المسحي معتمدًا على الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (162) معلمًا. وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج منها:

1. لا يتم تحقيق الأهداف المذكورة في ضوء المدة الزمنية المحددة.
2. لم تُصغ الأهداف بواقعية بحيث يمكن للطلاب تحقيقها في ظل الإمكانات المحددة.
3. عدم مراعاة الأهداف للفروق الفردية للمتعلمين، وضعف ارتباط الأهداف بميول الطلاب.

دراسة السعيد والماضي (1433هـ): هدفت الدِّراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المعلمين في تدريس مناهج العلوم المطوّرة بمنطقة القصيم. وقد استعمل الباحثان المنهج الوصفي المسحي معتمدَين على الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (135) معلمًا. وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج منها:

1. زيادة النصاب التدريسي للمعلم وتدريسه لمواد أخرى غير تخصصه.
2. ضعف إعداد المعلم مهنيًا لتدريس العلوم.
3. ضعف فاعلية البرامج التدريبية المقدمة للمعلم حول مناهج العلوم المطوّرة.
4. تمسك المعلم بالطرق التقليدية في التدريس.

دراسة الناجم (2012): هدفت الدِّراسة إلى تقويم مناهج العلوم الشرعية بالمرحلة الثانوية. وقد استعمل الباحث المنهج الوصفي معتمدًا على الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (53) معلمًا. وقد توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج منها:

1. ركزت أهداف العلوم الشرعية على جوانب التذكر والفهم والتطبيق في المستوى المعرفي، وأغفلت جوانب التحليل والتركيب وإصدار الأحكام، كما أغفلت الجوانب التي تنطوي تحت المستوى الوجداني والمهاري الحركي.
2. لم يوفق المحتوى في عرض القضايا المعاصرة.
3. انفراد المحتوى بالقضايا الشرعية والفقهية، وبُعده عن القضايا الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع.

4. ضعف إعداد المعلمين وتدريبهم على استخدام وإنتاج الوسائل التعليمية.
5. يركز التقويم على الجانب المعرفي.

القسم الثاني: الدِّراسات الأجنبية:

رابعاً: الإطار المنهجي للدراسة

منهج البحث: تم استخدام المنهج (الوصفي المسحي) الذي يهدف بحسب ما يراه عبيدات، وعبد الحق، وعدس (1432هـ، ص 176، 177): «وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها للوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره».

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع معلمات العلوم الشرعية في المرحلة الابتدائية في إدارة التعليم بمدينة الرياض، والبالغ عددهن (2233) معلمة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (1435هـ1436-هـ) (إدارة تقنية المعلومات بالإدارة العامة للتَّربية والتَّعليم بمنطقة الرياض، 1435هـ). وكذلك جميع مشرفات العلوم الشرعية بالمرحلة الابتدائية في إدارة التعليم بمدينة الرياض، والبالغ عددهن (77) مشرفة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (1435هـ1436-هـ) (إدارة التخطيط والتطوير بالإدارة العامة للتَّربية والتَّعليم بمنطقة الرياض، 1438هـ).

عينة البحث: تكونت عينة البحث من الفئات التالية:

1. تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع البحث من معلمات العلوم الشرعية في المرحلة الابتدائية في إدارة التعليم بالرياض والبالغ عددهن (2233)، وتكونت عينة البحث من (7 %) من معلمات العلوم الشرعية، واللاتي بلغ عددهن (156) معلمة.
2. مشرفات العلوم الشرعية: تم تطبيق البحث على جميع مشرفات العلوم الشرعية بمدينة الرياض التابعات للإدارة العامة للتعليم بالرياض، حيث بلغ عددهن (77) مشرفة، وهن جميع مجتمع البحث نفسه بالنسبة لمشرفات العلوم الشرعية لإمكانية استيعابهن؛ بسبب قلة عددهن.

أداة البحث: الاستبيان والـذي تم تصميمه ثم تورزيعه على معلمات العلوم الشرعيَّة ومشرفاتهن بالمرحلة الابتدائيَّة حول مشكلات مناهج العلوم الشرعيَّة المطورة.

صدق أداة البحث:

أ - **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** تم عرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة

محكمين من المختصين وعددهم (13) محكمًا، وفي ضوء توجيهات وتدوين آراء المحكمين قامت الباحثة بتعديل صياغة بعض وحذف بعضها منها، وإضافة عبارات أكثر وضوحًا وملاءمة للمحور الذي تنتمي إليه.

ب-الصدق الداخلي: قامت الباحثة بعد التصميم النهائي لأداة البحث، وبعد التأكد من الصدق الظاهري لها باستخدام (Pearson Correlation) لاحتساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. واتضح أن جميع معاملات الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية؛ ما يعني أن الاستبانة صادقة وتقيس الجوانب التي أعدت لقياسها.

ثبات الاستبانة: تم احتساب ثبات الاستبانة، وذلك عن طريق احتساب معامل ألفا كرونباخ، وتبين أن الثبات الكلي قد بلغ (0.97)، وتعتبر قيمة مرتفعة؛ ما يعطي ثباتًا عاليًا ومصداقية للبناء الداخلي للاستبانة.

خامساً: عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

قامت الباحثة بعرض النتائج من خلال الإجابة عن أسئلة البحث التالية:

إجابة السؤال الأول: ما مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلمات ومشرفات العلوم الشرعية؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS ومعرفة درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما هو مبين في الجدول (1).

يتضح من الجدول رقم (1) ما يلي:

1. أن درجة جميع مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بأهداف مناهج العلوم الشرعية المطورة، البالغ عدد فقراتها (11) فقرة، تتراوح المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد العينة على مشكلات أهداف مناهج العلوم الشرعية المطورة ما بين (3.30) و(2.62) بدرجة محايدة.
2. درجة هذا البُعد بشكل عام (محايدة) لاستجابات أفراد العينة على فقرات مشكلات أهداف مناهج العلوم الشرعية المطورة، وذلك بمتوسط حسابي عام قدره (2.96) درجة.
3. كانت أكبر المشكلات التي وافق عليها أفراد العينة الفقرة رقم (4) (ضعف المشاركة في

وضع أهداف المقرر؛ ما يقلل من الرغبة في تحقيقها) بمتوسط حسابي (3.30)، يليها الفقرة رقم (6) (قلة ملاءمة المدة الزمنية المتاحة لتحقيق أهداف العلوم الشرعية المطورة) وبمتوسط حسابي (3.28)، بينما كانت أقل درجة موافقة في العبارة رقم (1) (أهداف مناهج العلوم الشرعية مصاغة بطرق غير واضحة) بمتوسط حسابي (2.62).

جدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات الأهداف

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التحقق	الترتيب
			موافقة جدًا	موافقة	محايدة	غير موافقة	غير موافقة مطلقًا				
1	أهداف مناهج العلوم الشرعية مصاغة بطرق غير واضحة.	ت	11	55	23	97	31	2.62	1.16	محايدة	11
		%	5.0	25.1	10.5	44.3	14.2				
2	قلة ملاءمة أهداف العلوم الشرعية مع ميول الطالبات وقدراتهن.	ت	14	62	32	84	26	2.79	1.17	محايدة	8
		%	6.4	28.3	14.6	38.4	11.9				
3	أهداف مناهج العلوم الشرعية المطورة لا تلائم الإمكانات المتاحة في البيئة المدرسية.	ت	32	84	27	55	21	3.23	1.25	محايدة	3
		%	14.6	38.4	12.3	25.1	9.6				
4	ضعف المشاركة في وضع أهداف المقرر، ما يقلل من الرغبة في تحقيقها.	ت	29	92	27	49	18	3.30	1.20	محايدة	1
		%	13.2	42.0	12.3	22.4	8.2				
5	أهداف المناهج الشرعية المطورة لا تراعي الفروق الفردية بين الطالبات.	ت	29	60	27	70	33	2.92	1.31	محايدة	6
		%	13.2	27.4	12.3	32.0	15.1				
6	قلة ملاءمة المدة الزمنية المتاحة لتحقيق أهداف العلوم الشرعية المطورة.	ت	47	65	28	59	19	3.28	1.31	محايدة	2
		%	21.5	29.7	12.8	26.9	8.7				
7	تركيز الأهداف على المجال المعرفي دون المجال الوجداني والمهاري.	ت	34	64	32	63	25	3.09	1.29	محايدة	4
		%	15.5	29.2	14.6	28.8	11.4				
8	وحدات مناهج العلوم الشرعية المطورة غير مترابطة في أهدافها.	ت	23	48	28	87	33	2.73	1.25	محايدة	9
		%	10.5	21.9	12.8	39.7	15.1				
9	ضعف الصياغة الإجرائية لأهداف مقرر العلوم الشرعية.	ت	24	47	37	82	26	2.82	1.22	محايدة	7
		%	11.0	21.5	16.9	37.4	11.9				
10	توزيع أهداف المقرر غير موزون نسبيًا لوحدة المقرر في العلوم الشرعية المطورة.	ت	25	63	37	71	21	3.00	1.21	محايدة	5
		%	11.4	28.8	16.9	32.4	9.6				
11	ضعف ارتباط أهداف المقرر بقيم المجتمع.	ت	24	51	27	68	46	2.72	1.33	محايدة	10
		%	11.0	23.3	12.3	31.1	21.0				
المتوسط والانحراف الكلي								2.96	0.95	محايدة	

كما يشير الجدول رقم (2) إلى التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة.

جدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات المحتوى

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التحقق	الترتيب
			موافقة جدًا	موافقة	محايدة	غير موافقة	غير موافقة مطلقًا				
1	محتوى المقرر لا يتطابق مع واقع المجتمع.	ت	27	35	34	69	47	2.65	1.33	محايدة	11
		%	12.3	16.0	15.5	31.5	21.5				
2	قلة مراعاة محتوى مقرر العلوم الشرعية المطورة للفروق الفردية.	ت	26	59	35	63	36	2.89	1.30	محايدة	6
		%	11.9	26.9	16.0	28.8	16.4				
3	ضعف تحقيق المحتوى لميول الطالبات واتجاهاتهن.	ت	30	62	33	53	30	3.00	1.30	محايدة	5
		%	13.7	28.3	15.1	28.8	13.7				
4	المحتوى لا يتطابق مع الأهداف المطلوبة.	ت	21	47	37	79	34	2.73	1.23	محايدة	9
		%	9.6	21.5	16.9	36.1	15.5				
5	يخلو محتوى المقرر الدراسي من التغيرات المستمرة في العلوم الشرعية.	ت	30	73	36	53	27	3.12	1.27	محايدة	3
		%	13.7	33.3	16.4	24.2	12.3				
6	ضعف الارتباط بين محتوى وحدات المقرر.	ت	15	56	40	82	25	2.79	1.15	محايدة	8
		%	6.8	25.6	18.3	37.4	11.4				
7	المحتوى لا يخدم تنمية الجانب المهاري لدى الطالبات.	ت	29	74	26	64	26	3.07	1.28	محايدة	4
		%	13.2	33.8	11.9	29.2	11.9				
8	المحتوى لا يخدم تنمية الجانب المعرفي لدى الطالبات.	ت	17	57	28	74	43	2.68	1.27	محايدة	10
		%	7.8	26.0	12.8	33.8	19.6				
9	تخلو طريقة عرض محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة من عناصر التشويق.	ت	45	71	27	52	24	3.28	1.32	محايدة	2
		%	20.5	32.4	12.3	23.7	11.0				
10	المحتوى لا يخدم تنمية الجانب الوجداني لدى الطالبات.	ت	26	53	35	68	37	2.83	1.30	محايدة	7
		%	11.9	24.2	16.0	31.1	16.9				
11	محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة لا يشير إلى الكثير من القضايا الخاصة بالطالبات.	ت	54	71	22	53	19	3.40	1.32	محايدة	1
		%	24.7	32.4	10.0	24.2	8.7				
المتوسط والانحراف الكلي								2.95	1.03	محايدة	

يتضح من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

1. أن درجة جميع مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بمحتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة، البالغ عدد فقراتها (11) فقرة، تتراوح المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد العينة على مشكلات محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة ما بين (3.40) و(2.65) بدرجة محايدة.
2. درجة هذا البُعد بشكل عام (محايدة) لاستجابات أفراد العينة على فقرات مشكلات محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة، وذلك بمتوسط حسابي عام قدره (2.95) درجة.
3. كانت أكبر المشكلات التي وافق عليها أفراد العينة الفقرة رقم (11) (محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة لا يشير إلى الكثير من القضايا الخاصة بالطالبات) بمتوسط حسابي (3.40)، يليها الفقرة رقم (9) (تخلو طريقة عرض محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة من عناصر التشويق) بمتوسط حسابي (3.28)، بينما كانت أقل درجة موافقة في العبارة رقم (1) (محتوى المقرر لا يتطابق مع واقع المجتمع) بمتوسط حسابي (2.65).

كما يشير الجدول رقم (3) إلى التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات طرق تدريس مناهج العلوم الشرعية المطورة.

يتضح من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

1. أن درجة جميع مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بطرق تدريس مناهج العلوم الشرعية المطورة، البالغ عدد فقراتها (11) فقرة، تتراوح المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد العينة على مشكلات طرق تدريس مناهج العلوم الشرعية المطورة ما بين (4.34) و(3.61) بدرجة (موافقة).
2. درجة هذا البُعد بشكل عام (موافقة) لاستجابات أفراد العينة على فقرات مشكلات طرق تدريس مناهج العلوم الشرعية المطورة، وذلك بمتوسط حسابي عام قدره (3.64) درجة.
3. كانت أكبر المشكلات التي وافق عليها أفراد العينة الفقرة رقم (1) (زيادة أعباء المعلمة تضعف قدرتها على تنفيذ طرق التدريس الفعالة) بمتوسط حسابي (4.34)، يليها الفقرة رقم (6) (زيادة أعداد الطالبات لا يتيح تنفيذ طرق تدريس فعالة) بمتوسط حسابي (4.22)، بينما كانت أقل درجة موافقة في الفقرة رقم (7) (ضعف تدريب المعلمات على أساليب تدريس المناهج المطورة في أثناء الخدمة) بمتوسط حسابي (3.61).

جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات طرق التدريس

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التحقق	الترتيب
			موافقة جداً	موافقة	محايدة	غير موافقة	غير موافقة مطلقاً				
1	زيادة أعباء المعلمة تضعف قدرتها على تنفيذ طرق التدريس الفعالة.	ت	142	40	12	17	7	4.34	1.09	موافقة جدا	1
		%	64.8	18.3	5.5	7.8	3.2				
2	يؤثر الحافز المعنوي والمادي سلبًا في أداء المعلمة.	ت	89	64	18	31	12	3.87	1.26	موافقة	5
		%	40.6	29.2	8.2	14.2	5.5				
3	ضعف مصادر التعلم بالمدرسة.	ت	90	71	16	30	10	3.93	1.21	موافقة	4
		%	41.1	32.4	7.3	13.7	4.6				
4	تدريس مقرر العلوم الشرعية من قبل معلمات من تخصصات مختلفة.	ت	102	58	16	29	11	3.98	1.24	موافقة	3
		%	36.6	26.5	7.3	13.2	5.0				
5	طرق التدريس الموصى بها غير ملائمة للمناهج الشرعية المطورة.	ت	46	69	38	49	17	3.36	1.25	محايدة	6
		%	21.0	31.5	17.4	22.4	7.8				
6	زيادة أعداد الطالبات لا يتيح تنفيذ طرق تدريس فعالة.	ت	113	66	15	18	5	4.22	1.04	موافقة جدا	2
		%	51.6	30.1	6.8	8.2	2.3				
7	ضعف تدريب المعلمات على أساليب تدريس المناهج المطورة في أثناء الخدمة.	ت	56	79	37	33	13	3.61	1.19	محايدة	11
		%	25.6	36.1	16.9	15.1	5.9				
8	لا تهتم المعلمات بتطوير مهاراتهن أثناء الخدمة.	ت	40	76	40	45	18	3.34	1.23	محايدة	7
		%	18.3	34.7	18.3	20.5	8.2				
9	ضعف التوجيه والإشراف التربوي على تنفيذ طرق التدريس الفعالة في المناهج الشرعية المطورة.	ت	32	51	42	59	35	2.94	1.32	محايدة	10
		%	14.6	23.3	19.2	26.9	16.0				
10	طرق تدريس المناهج الشرعية المطورة تتطلب جهدًا شاقًا لتنفيذها.	ت	49	54	40	48	28	3.22	1.35	محايدة	9
		%	22.4	24.7	18.3	21.9	12.8				
11	قصر وقت الحصة بما لا يتناسب مع استخدام طرق تدريس فعالة.	ت	45	67	36	46	19	3.34	1.27	محايدة	8
		%	20.5	30.6	16.4	21.0	8.7				
المتوسط والانحراف الكلي								3.64	0.77	موافقة	

4. كما يشير الجدول رقم (4) إلى التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات أنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة.

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات الأنشطة والوسائل

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التحقق	الترتيب
			موافقة جداً	موافقة	محايدة	غير موافقة	غير موافقة مطلقاً				
1	التجهيزات المدرسية لا تساعد على تنفيذ أنشطة تدريس المناهج الشرعية المطورة.	ت	95	68	21	25	10	3.97	1.18	موافقة	3
		%	43.4	31.1	9.6	11.4	4.6				
2	قلة توافر الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ أنشطة المناهج الشرعية المطورة داخل المدرسة.	ت	90	80	20	18	10	4.02	1.12	موافقة	1
		%	41.1	36.5	9.1	8.2	4.6				
3	عدم وجود أماكن ملائمة لحفظ الأنشطة التي تساعد على تدريس المناهج الشرعية المطورة.	ت	95	76	17	20	11	4.02	1.16	موافقة	2
		%	43.4	34.7	7.8	9.1	5.0				
4	أنشطة مقرر المناهج الشرعية المطورة لا تلائم بيئة الطالبات.	ت	44	59	38	52	25	3.21	1.32	محايدة	8
		%	20.1	26.9	17.4	23.7	11.4				
5	ضعف الإلمام بأساليب تنفيذ الأنشطة المناسبة للمناهج الشرعية المطورة.	ت	47	87	40	31	13	3.57	1.15	موافقة	6
		%	21.5	39.7	18.3	14.2	5.9				
6	قلة الدورات التدريبية على أساليب استخدام الوسائل المناسبة للمناهج الشرعية المطورة.	ت	49	77	35	42	15	3.47	1.23	موافقة	7
		%	22.4	35.2	16.0	19.2	6.8				
7	الأنشطة المحددة في المناهج الشرعية المطورة لا تلائم استعداد الطالبات وقدراتهن وميولهن.	ت	36	66	38	52	27	3.15	1.29	محايدة	9
		%	16.4	30.1	17.4	23.7	12.3				
8	لا تراعي الأنشطة المحددة في المناهج الشرعية المطورة الفروق الفردية بين الطالبات.	ت	39	62	31	58	29	3.11	1.34	محايدة	10
		%	17.8	28.3	14.2	26.5	13.2				
9	ضيق وقت الحصة لا يتيح تطبيق أنشطة المناهج الشرعية المطورة.	ت	67	82	14	42	14	3.67	1.27	موافقة	5
		%	30.6	37.4	6.4	19.2	6.4				
10	يقلل فصل كتاب الأنشطة عن الكتاب المدرسي من فرص تطبيق الأنشطة والتدريب عليها.	ت	94	61	14	35	14	3.85	1.30	موافقة	4
		%	42.9	27.9	6.4	16.0	6.4				
المتوسط والانحراف الكلي								3.60	0.89	موافقة	

يتضح من الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

1. أن درجة جميع مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بأنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة، البالغ عدد فقراتها (10) فقرات، تتراوح المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد العينة على مشكلات أنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة ما بين (4.02) و(3.11) بدرجة (موافقة).
2. درجة هذا البُعد بشكل عام (موافقة) لاستجابات أفراد العينة على فقرات مشكلات أنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة، وذلك بمتوسط حسابي عام قدره (3.60) درجة.
3. كانت أكبر المشكلات التي وافق عليها أفراد العينة الفقرة رقم (2) (قلة توافر الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ أنشطة المناهج الشرعية المطورة داخل المدرسة) بمتوسط حسابي (4.02)، يليها الفقرة رقم (3) (عدم وجود أماكن ملائمة لحفظ الأنشطة التي تساعد على تدريس المناهج الشرعية المطورة) وبمتوسط حسابي (4.02)، في حين كانت أقل درجة موافقة في الفقرة رقم (8) (لا تراعي الأنشطة المحددة في المناهج الشرعية المطورة الفروق الفردية بين الطالبات) بمتوسط حسابي (3.11).

و يشير الجدول رقم (5) إلى التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات التقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة على النحو الآتي.

1. أن درجة جميع مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالتقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة، البالغ عدد فقراتها (11) فقرة، تتراوح المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد العينة على مشكلات التقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة ما بين (4.32) و(3.32) بدرجة (موافقة).
2. درجة هذا البُعد بشكل عام (موافقة) لاستجابات أفراد العينة على فقرات مشكلات التقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة، وذلك بمتوسط حسابي عام قدره (3.61) درجة.

كانت أكبر المشكلات التي وافق عليها أفراد العينة الفقرة رقم (1) (عدد الطالبات داخل الفصول يعوق من استخدام طريقة التقويم المناسبة) وبمتوسط حسابي (4.32)، يليها الفقرة رقم (2) (قلة الدورات التدريبية المقدمة لتنمية أساليب التقويم وفقًا للمناهج

الشرعية المطورة) وبمتوسط حسابي (3.78)، في حين كانت أقل درجة موافقة في الفقرة رقم (4) (أساليب التقويم غير الشاملة لأهداف المقرر) بمتوسط حسابي (3.32).

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيبها لآراء أفراد العينة عن مشكلات التقويم

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التحقق	الترتيب
			موافقة جداً	موافقة	محايدة	غير موافقة	غير موافقة مطلقاً				
1	عدد الطالبات داخل الفصول يعوق من استخدام طريقة التقويم المناسبة.	ت	124	68	6	14	7	4.32	1.02	موافقة جدا	1
		%	56.6	31.1	2.7	6.4	3.2				
2	قلة الدورات التدريبية المقدمة لتنمية أساليب التقويم وفقًا للمناهج الشرعية المطورة.	ت	77	68	36	25	13	3.78	1.21	موافقة	2
		%	35.2	31.1	16.4	11.4	5.9				
3	أساليب التقويم لا تراعي الفردية للطالبات.	ت	66	60	40	36	15	3.58	1.27	موافقة	4
		%	30.1	27.4	18.3	16.4	6.8				
4	أساليب التقويم غير شاملة لأهداف المقرر.	ت	49	63	37	47	22	3.32	1.31	محايدة	11
		%	22.4	28.8	16.9	21.5	10.0				
5	خلو دليل المعلمة من إرشادات التقويم المناسبة.	ت	54	68	40	41	15	3.48	1.24	موافقة	9
		%	24.7	31.1	18.3	18.7	6.8				
6	قلة الاستفادة من نتائج التقويم في تطوير المقرر.	ت	68	74	41	34	10	3.72	1.19	موافقة	3
		%	31.1	33.8	14.2	15.5	4.6				
7	التقويم المعتمد على الأداء الكتابي غير فعال.	ت	52	78	32	37	19	3.49	1.26	موافقة	8
		%	23.7	35.6	14.6	16.9	8.7				
8	التقويم غير شامل للمجالات المهارية والوجدانية.	ت	58	69	37	40	15	3.53	1.25	موافقة	6
		%	26.5	31.5	16.9	18.3	6.8				
9	غموض إجراءات التقويم.	ت	52	60	45	43	18	3.39	1.27	محايدة	10
		%	23.7	27.4	20.5	19.6	8.2				
10	قلة التنوع في أسئلة التقويم لا يجذب الطالبات ويسهم في تنمية أدائهن.	ت	54	84	27	36	18	3.55	1.25	موافقة	5
		%	24.7	38.4	12.3	16.4	8.2				
11	تخلو أساليب التقويم من التطبيق ومهارات التفكير العليا لدى الطالبات.	ت	54	80	27	42	16	3.52	1.25	موافقة	7
		%	24.7	36.5	12.3	19.2	7.3				
المتوسط والانحراف الكلي								3.61	0.94	موافقة	

سادساً: مناقشة النتائج:

أظهر التحليل الإحصائي عددًا من النتائج تناقشها الباحثة في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة على النحو التالي:

رأى أفراد عينة البحث أن أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة للمرحلة الابتدائية والمتعلقة بأهداف مناهج العلوم الشرعية المطورة هي كالتالي:

1: ضعف المشاركة في وضع أهداف المقرر؛ ما يقلل الرغبة في تحقيقها

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الأول من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالأهداف، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.30)؛ ما يشير إلى أن المعلمات والمشرفات يعتبرن تلك المشكلة من المشكلات المحايدة المتعلقة بأهداف مناهج العلوم الشرعية المطورة، وقد يكون من المناسب إتاحة الفرصة لمشاركة المعلمات والمشرفات في وضع أهداف المقرر؛ مما يساعد في زيادة الرغبة في تحقيقها من قبل المعلمات.

2: قلة ملاءمة المدة الزمنية المتاحة لتحقيق أهداف العلوم الشرعية المطورة

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الثاني من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالأهداف، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.28)؛ ما يشير إلى أن المعلمات والمشرفات يرين أن قلة ملاءمة المدة الزمنية المتاحة لتحقيق الأهداف من المشكلات المحايدة، وقد تكون إعادة صياغة الأهداف في مناهج العلوم الشرعية المطورة، بما يتناسب مع المدة الزمنية المتاحة لتحقيقها يساعد المعلمات على تحقيقها في المدة المتاحة.

رأى أفراد عينة البحث أن أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية والمتعلقة بمحتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة هي كالتالي:

1: محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة لا يشير إلى الكثير من القضايا الخاصة بالطالبات

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الأول من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالمحتوى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.40)؛ ما يشير إلى أن المعلمات والمشرفات يعتبرن تلك المشكلة من المشكلات المحايدة المتعلقة بمحتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة، وقد يكون من المناسب إدراج الكثير من القضايا الخاصة بالطالبات في محتوى المقرر للعلوم الشرعية المطورة.

2: تخلو طريقة عرض محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة من عناصر التشويق

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الثاني من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالمحتوى، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.28)، يرى من خلالها أفراد عينة البحث أن خلوَّ طريقة عرض المحتوى في مناهج العلوم الشرعية المطورة من عناصر التشويق مشكلة محايدة، وقد يكون من المناسب اشتمال طريقة عرض محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة على التشويق والتنويع في عناصر التشويق.

رأى أفراد عينة البحث أن أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية والمتعلقة بطرق التدريس للعلوم الشرعية المطورة هي كالتالي:

1: زيادة أعباء المعلمة تضعف قدراتها على تنفيذ طرق التدريس الفعالة

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الأول من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة المتعلقة بطرق التدريس، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.34)، يرى أفراد عينة البحث أن زيادة أعباء المعلمة تؤثر سلبًا على تنفيذها لطرق التدريس الفعالة، وقد يكون من المناسب تخفيض أعباء المعلمة لتتمكن من تنفيذ طرق التدريس الفعالة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الحبشان، 1434هـ؛ والشمري، 1433هـ؛ والسعيد، والماضي، 1433هـ؛ والقرني، 1426هـ؛ والأحمدي، 1434هـ؛ والجهيمي، 2009؛ وشوقي، وداكر، 2013؛ والشديفات، 1999؛ والقحطاني، 2005).

2: زيادة أعداد الطالبات لا يتيح تنفيذ طرق تدريس فعالة:

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الثاني من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بطرق التدريس، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.22)؛ ما يشير إلى أن المعلمات والمشرفات يرين أن زيادة أعداد الطالبات لا يساعد على تنفيذ طرق تدريس فعالة، وقد يكون الحد من الأعداد الزائدة للطالبات؛ ما يساعد على تنفيذ طرق التدريس الفعالة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحبشان، 1434هـ؛ والشمري، 1433هـ؛ والأحمدي، 1334هـ؛ والقحطاني، 2005؛ ومطالقة، 1427هـ).

كما رأى أفراد عينة البحث أن أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية والمتعلقة بأنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة هي كالتالي:

1: قلة توفر الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ أنشطة المناهج الشرعية المطورة داخل المدرسة

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الأول من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بأنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.02)، ويرى أفراد عينة البحث أن قلة توافر الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ الأنشطة تعتبر مشكلة تحد من تنفيذ أنشطة مناهج العلوم الشرعية المطورة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشمري، 1434هـ؛ والسعيد، والماضي، 1433هـ؛ والقرني، 1426هـ؛ وشوقي، وداكر، 2013).

2: عدم وجود أماكن ملائمة لحفظ الأنشطة التي تساعد على تدريس المناهج الشرعية المطورة

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الثاني من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المتطورة والمتعلقة بأنشطة ووسائل مناهج العلوم الشرعية المطورة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.02)؛ ما يشير إلى أن عدم وجود أماكن ملائمة لحفظ الأنشطة تعد من أولويات المشكلات التي تواجه المعلمات في تدريس المناهج الشرعية المطورة، وترى الباحثة أن السبب قد يعود إلى عدم وجود مبانٍ حديثة في الغالب، وبالتالي عدم وجود أماكن مهيأة لحفظ الأنشطة اللازمة لتدريس مناهج العلوم الشرعية المطورة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحبشان، 1434هـ؛ والسعيد، والماضي، 1433هـ؛ والقرني، 1426هـ؛ والجهيمي، 2009؛ والقحطاني، 2005).

كما رأي أفراد عينة البحث أن أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الإبتدائية والمتعلقة بالتقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة هي كالتالي:

1: عدد الطالبات داخل الفصول يعوق من استخدام طريقة التقويم المناسب:

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الأول من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالتقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.32)؛ ما يدل على أن زيادة أعداد الطالبات في الفصل الواحد يؤدي إلى مشكلة كبرى أمام المعلمة عند استخدام التقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة، ويحد من قدرتها على التنويع في أساليب التقويم وفق ما تتطلبه المناهج المطورة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحبشان، 1434هـ).

2: قلة الدورات التدريبية المقدمة لتنمية أساليب التقويم وفقًا للمناهج الشرعية المطورة

جاءت هذه المشكلة في الترتيب الثاني من مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة والمتعلقة بالتقويم في مناهج العلوم الشرعية المطورة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.78)؛ ما يشير إلى أن قلة الدورات التدريبية لتنمية أساليب التقويم تعتبر مشكلة أمام المعلمة، ما يمثل عائقًا لها لتنمية أساليب التقويم لديها وفقًا للمناهج المطورة، وكذلك هذه الدورات إن وجدت فهي في الغالب تقتصر على الجانب النظري دون تدريب عملي للمعلمة على تطوير أساليب التقويم، وترى الباحثة أنه قد يكون من المناسب إعادة النظر في الدورات التدريبية وتكثيفها لتنمية أساليب التقويم لدى المعلمة، وأن تشتمل على الجوانب العملية التطبيقية لهذه الدورات.

سابعاً: الخاتمة

بناء على تحليل الاستبيان والذي تم تصميمه لمعرفة أهم المشكلات المتعلقة بمناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض فإن الدراسة توصلت الى أن أهم المشكلات هي على النحو التالي:

1: مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض والمتعلقة بالأهداف وتتلخص في مشكلتين رئيستين هما: ضعف المشاركة في وضع أهداف المقرر ما يقلل الرغبة في تحقيقها، وكذلك قلة ملاءمة المدة الزمنية المتاحة لتحقيق أهداف العلوم الشرعية المطورة.

2: مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض والمتعلقة بالمحتوى وتتلخص في مشكلتين رئيستين هما: محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة لا يشير إلى الكثير من القضايا الخاصة بالطالبات وكذلك تخلو طريقة عرض محتوى مناهج العلوم الشرعية المطورة من عناصر التشويق.

3: أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض والمتعلقة بطرق التدريس وتتلخص في مشكلتين رئيستين هما: زيادة أعباء المعلمة تضعف قدرتها على تنفيذ طرق التدريس الفعالة، وأيضاً زيادة أعداد الطالبات لا يتيح تنفيذ طرق تدريس فعالة.

4: أهم المشكلات في مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض والمتعلقة بالأنشطة والوسائل التعليمية وتتلخص في مشكلتين رئيستين وهما: قلة توافر الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ أنشطة المناهج الشرعية المطورة داخل المدرسة، وكذلك عدم وجود أماكن ملائمة لحفظ الأنشطة التي تساعد على تدريس المناهج الشرعية المطورة.

5: أهم مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة بالمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات بمدينة الرياض والمتعلقة بالتقويم وقد وجد أن هناك مشكلتين رئيستين هما: عدد الطالبات داخل الفصول يعوق من استخدام طريقة التقويم المناسبة، وكذلك قلة الدورات التدريبية المقدمة لتنمية أساليب التقويم وفقًا للمناهج الشرعية المطورة.

سابعاً: اقتراحات البحث:

في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث، تورد الباحثة عددًا من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلات مناهج العلوم الشرعية المطورة في المرحلة الإبتدائية على النحو التالي:

1. الاهتمام بمشاركة المعلمات والمشرفات في وضع أهداف المقرر، وأن تكون المدة الزمنية المتاحة ملائمة لتحقيقها.
2. الاهتمام بصياغة الأهداف بحيث تشتمل على الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية، وأن يكون توزيع الأهداف في المقرر بشكل موزون لوحدة المقرر في العلوم الشرعية المطورة.
3. العمل على تضمين كثير من القضايا الخاصة بالطالبات في محتوى المقرر في العلوم الشرعية المطورة والاهتمام بعناصر التشويق في عرض المحتوى كذلك تضمين المحتوى ما يحقق ميول الطالبات واتجاهاتهن وتنمية الجانب المهارى.
4. تقليل أعداد الطالبات في الفصل وتقليل أعباء المعلمة لتتمكن من تنفيذ طرق التدريس الفعالة، وكذلك توفير الوسائل التعليمية الملائمة لتنفيذ أنشطة المناهج الشرعية المطورة داخل المدرسة و تخصيص أماكن ملائمة لحفظ الأنشطة التي تساعد على تدريس المناهج الشرعية المطورة.
5. عقد دورات تدريبية تشارك فيها المعلمات والمشرفات لتنمية أساليب التقويم وفقًا للمناهج الشرعية المطورة.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

- أحلام مطالقة، (1427هـ). تطوير كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في ضوء مستجدات العصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- أحمد الجهيمي، (2009). معوقات استخدام استراتيجيات التَّدريس الحديثة في تدريس مقررات العلوم الشرعيَّة في المرحلة الثانويَّة. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، مجلد عدد 12، 96-155.
- إدارة التربية والتعليم. (1435هـ). إدارة تقنية المعلومات بالإدارة العامة للتربية والتعليم. الرياض.
- إدارة التربية والتعليم. (1438هـ). إدارة التخطيط والتطوير بالإدارة العامة للتربية والتعليم. الرياض.
- أميرة القحطاني، (2005). مشكلات تنفيذ منهاج التَّربية الفنيَّة من وجهة نظر المعلمين والمشرفين في مدارس مدينة جدة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيَّة، الأردن.
- حسن الخليفة، (2012). المنهج المدرسي المعاصر. الرياض: مكتبة الرشد.
- حسن شوقي، و حسن داكر، (2013) مشكلات تدريس محتوى الرياضيات المطور بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين واتجاهاتهم نحو تدريسه، المجلة العلمية لكلية التربية –جامعة أسيوط، 29 (4) ص 24-67
- ذوقان عبيدات، وكايد عبد الحق، وعبد الرحمن عدس، (1432هـ). البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه). الأردن: دار الفكر.
- سعيد السعيد، وعبد الرحمن الماضي، (1433هـ). مشكلات تدريس مناهج العلوم المطورة في المرحلة الابتدائية ومقترحات حلها من وجهة نظر معلمي العلوم بمنطقة القصيم. مجلة القراءة والمعرفة، العدد 140، 139___151.
- سليمان الحقيل، (2011). نظام وسياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السعوديَّة. الرياض: مطابع الحميضي.
- سميرة البدري، (2005). مصطلحات تربويَّة ونفسيَّة. عمان: دار الثقافة.
- شايع الحبشان، (1434هـ). مشكلات المناهج المطورة بالصف الرابع الابتدائي من وجهة نظر المعلمين بمحافظة الأفلاج. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

- صادق الشديفات، (1999). دور معلمي التربية الإسلامية في تطوير مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- عبد الله الأحمدي، (1434هـ). معوقات تحقيق أهداف المشروع الشامل للتربية الإسلامية في المرحلة المتوسطة. حولية مركز البحوث والدراسات الإسلامية. مصر، العدد 36، 805-813.
- فيصل الشمري، (1433هـ). مشكلات تنفيذ مناهج مشروع التَّطوير الشامل في الصف الأول المتوسط بمدينة سكاكا من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- القرني، (1426هـ). معوقات استخدام الوسائل التعليمية في تدريس العلوم الشرعية في المعاهد العلمية في علي منطقة الرياض من وجهة نظر المديرين ومدرسي العلوم الشرعية والحلول المقترحة لها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- محمد الحامد، ومصطفى زيادة، ،و بدر العتيبي، ونبيل متولي، (2007). التَّعليم في المملكة العربيَّة السعوديَّة رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض: مكتبة الرشد.
- محمد الناجم، (2012). تقويم مناهج العلوم الشرعيَّة بالمرحلة الثانويَّة من وجهة نظر المعلمين في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين. مجلة القراءة والمعرفة، 130، 206-256.
- مندور فتح الله، (2010). أساسيَّات المنهج المعاصرة. الرياض: مكتبة الرشد.
- وزارة التَّربية والتَّعليم. (1407هـ). تطور المناهج في نظام التَّعليم العام وأهميتها في تنشئة الأجيال. الرياض: الإدارة العامة للمناهج.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Arturo, X. S. (2011). Obstacles to Integrating Technology into the Middle School Curricula, PhD Thesis, Walden University.
- Busari, J. M. (2018). Effects And Challenges of Using Instructional and Multimedia Materials in Teaching Islamic Studies in Nigerian Schools: An Analysis, Manager's Journal on School Educational Technology, Vol. 13 l No. 3.
- David, W. A. (2011) Administrative Obstacles to Technology Use in West Virginia Public Schools: A Survey of West Virginia Principals, PhD Thesis, West Virginia University.

The Problems of Developed Sharia Sciences Curricula in elementary schools from the Perspectives of Female Teachers and Supervisors in Riyadh

DR. AJILAH BINT SAEED AL OTAIBI •

Abstract

The aim of this study is to identify the problems of the developed religious curriculum at the level of primary school from the viewpoint of female teachers and supervisors in Riyadh. To achieve the research objective, the researcher applied a descriptive method and created a questionnaire as a research tool. The researcher administered the questionnaire and selected the study sample randomly from (2233) teachers of religious courses in Riyadh. The participants of the study were (165) teachers selected from the teachers of religious science at the primary level at the administration of education in Riyadh, as well as all the (77) supervisors of religious science courses in Riyadh in the second semester of the academic year of 14351436/ AH. Based on the statistical analysis, the study revealed several results. First, the weak participation of female teachers and supervisors in setting the aims of the curriculum, which reduces the motivation to achieve them. Second, the content of the curriculum in the developed religious sciences does not belong to many issues related to female students. Third, the teaching overload of the teacher weakens her ability to implement effective teaching methods. Fourth, the lack of appropriate educational aids to implement the activities of the developed religious curriculum in the school. Fifth, a large number of female students in the classroom prevents the use of the appropriate assessment method. The study suggests a number of recommendations. The most important one is that teachers and supervisors should be involved in setting the course goals. In addition, the objectives should be written in a way that contains knowledge, skills and cognitive domains. In addition, the distribution of these goals should be distributed equally through the units of the course. Finally, issues of female students should be included in the developed courses and the content should be exciting.

Keywords: Problems, curriculum, religious science, the primary school, female teachers, female supervisors

• MA student in Islamic Curricula and Methods of Teaching - King Saud University

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

«أنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي»

د. مريم سلطان لوتاه ●

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الورقة السياسة الخارجية لدولة الإمـارات، باعتبارها نموذجاً ناجحاً لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي، كما تحاول تحليل تلك السياسة للوقوف على عوامل قوتها ونجاحها من خلال محاورها الخمسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة والذي تطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة والتي كان من المهم توضيحها خاصة بالنسبة للقارئ غير المتخصص

المحور الثاني: محـددات وموجهات السياسة الخارجية، تناول أهـم المحددات التي تحكم السياسة الخارجية للدول بصفة عامة، ولدولة الإمـارات باعتبارها محل الدراسة (المحدد الجغرافي – المقدرات القومية – طبيعة النظام السياسي – التكوين الاجتماعي والسياسي)، كما أوضح المحور موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات والتي تمثلت في (الموجه المصلحي – الموجه القومي – الموجه الإسلامي – الموجه الخليجي) وكيف تـأثرت السياسة الخارجية الإماراتية بهذه المحددات والموجهات.

● أستاذ مشارك – قسم العلوم السياسية – برنامج الحكومة والمجتمع - جامعة الإمارات

المحور الثالث: نماذج من السياسة الخارجية، وقدمت الدراسة في هذا المحور نماذجاً ناجحة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، بدءاً من نشأتها وحتى الوقت الراهن خليجياً وعربياً ودولياً.

المحور الرابع: عناصر قوة ونجاح الدبلوماسية الإماراتية، استعرض المحور أهم مرتكزات نجاح السياسة الخارجية الإماراتية سواء ما تعلق منها بحكمة صانع القرار، أم ما اتصل بتوظيف الموارد المالية لدعم السياسة الخارجية، أم ما تعلق برفع كفاءة جهاز صنع القرار الخارجي ليكون أكثر مواكبة للتطورات التي تشهدها البيئة الخارجية.

وطرحت خاتمة الدراسة عدداً من التساؤلات والتحديات الراهنة والمحتملة التي تتطلب جهداً مضافاً سواء على مستوى صناعة القرار، أم على مستوى الدراسة والتحليل وضرورة تقديم رؤى استباقية واستشرافية بشأنها.

مقدمة:

إن البحث في السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب بداية التعريف بمفهوم السياسة الخارجية، كما يتطلب التعريف بطبيعة تلك الدولة: ظروف نشأتها وطبيعة نظامها السياسي، باعتبار أن السياسة الخارجية لا تصدر من فراغ ولا تخرج إلى فراغ، بل هي نتاج للتفاعل بين معطيات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للدولة.

وعلى الرغم من الاعتراف بتفاوت قدرة الدول على الحركة والتأثير على المستوى الخارجي إلا أن ذلك لا ينفي قدرة الدول الصغيرة على القيام بسلوك خارجي فاعل، ولقد استطاعت بعض الدول – رغم حداثة نشأتها وصغر حجمها - أن تؤدي دوراً فاعلاً على المستوى الخارجي، مقدمة بذلك أنموذجاً لسلوك الدولة الصغيرة يمكن أن يحتذى به على مستوى تفاعل الدول الصغرى مع محيطها الإقليمي والدولي.

وهذه الدراسة معنية بتوضيح مفهوم الدولة بشكل عام، وتعريف الدولة الصغيرة والإشارة إلى الجدل الفكري حول هذا المفهوم والمعايير التي في ضوئها يتم تحديد هذا التعريف، وذلك ما سيتم تناوله بقدر من التفصيل في المحور الأول من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تناول عدد من الدراسات السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية للدول الصغيرة بشكل خاص، والسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً، وستركز هذه الدراسة بشكل أكبر على السياسة الخارجية الإماراتية كأنموذج ناجح لسلوك الدول الصغرى على المستوى

الخارجي، ومن بين هذه الدراسات:

1. **هزاع أحمد المنصوري**، «دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية»، يتناول بالوصف والتحليل، دور السياسة الخارجية الإماراتية تجاه القضايا ذات الطابع الإقليمي والدولي، فضلاً عن المبادرات والمساعدات الإنسانية التي تقدمها دولة الإمارات إلى الدول النامية في مختلف أرجاء العالم.
2. **شاكر محمود وهيب**، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة»، ويتطرق فيه لنجاح السياسة الخارجية (العربية والدولية) لدولة الإمارات العربية المتحدة، لما تتسم به تلك السياسة من هدوء في الفعل ورد الفعل السياسي، ومرد ذلك الحكمة السياسية التي تنتهجها قيادة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بعيداً عن الإثارة والتوتر، مما سهّل حل كثير من المشكلات القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي في مرحلة زمنية اتسمت بكثير من التعقيد، وشهدت العديد من التحديات، سواء على المستوى المحلي، أو العربي أو الدولي.
3. **أحمد عبدالله بن سعيد**، «البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003»، ويحلل البعد العربي في سياسة الخارجية لدولة الإمارات، والتعرف إلى العوامل المؤثرة في هذه السياسة، وآليات صنع القرار فيها، وتوضيح أهدافها ووسائل تحقيقها، وتوجهاتها نحو التجمعات الخليجية والعربية والإقليمية.
4. **نايف علي عبيد**، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة»، يتناول بعض مناهج السياسة الخارجية بصورة عامة، والسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة، وتوضيح مرتكزاتها وأهدافها، والمؤسسات التي تصنع هذه السياسة الخارجية، ومهامها الرسمية، والوسائل والأدوات التي استخدمتها لتحقيق تلك الأهداف، وعلاقات الدولة الخارجية أيضاً.
5. دراسة **Christin Ingebritsen (et al) (ed) بعنوان: Small States in International Relations**. تناقش الدراسة موقع الدولة الصغيرة في النظام الدولي من حيث استخدام القدرة المتوفرة لديها. كما تناولت ظاهرة عدم المساواة بين الدول مع الاستشهاد في ذلك بالخلل في توازن القوى سواء داخل المجموعة الأوروبية أم في الأسواق الدولية.

6. دراسة **Jean A. K. Hey** بعنوان: **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior.** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المفصليّة والمهمة في مسألة الدولة الصغيرة ودورها في السلوك الدولي. وتركز على السياسة الخارجيّة للدولة الصغيرة ومدى تأثيرها في سياسات الدول الأخرى.
7. **عمر الحضرمي**، «الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية»، تناولت مسألة «الدولة الصغيرة» كونها أصبحت مكوّناً مهماً في السياسة الدولية، خاصّة في فترة ما بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وأكدت أن المجتمع الدولي بدأ يشهد تغيّراً في موازين القوى، من حيث حسابات القدرة والدور. فالدول التي كانت تصنّف صغيرة، حسب معايير القياس القديمة من حيث الحجم وعدد السكان والقدرة العسكرية والإمكانات الاقتصادية، أصبحت تصنف أحياناً بأنها دول قوية من حيث الفاعلية والدور والقدرة على التأثير.

أهمية الدراسة:

لقد مثلت الدراسات السابقة رافداً معرفياً أساسياً فيما يتعلق بمحاولة دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات، غير أن أهمية هذه الدراسة تتمثل في كونها تحاول تقديم تعريف لمفهوم الدولة الصغيرة والمعايير التي يمكن تصنيف الدول الصغيرة على أساسها.

كما تبرز حدود الحركة التي يمكن للدول الصغيرة القيام بها على المستوى الخارجي، وكيف لها أن توازن بين القيام بدور فاعل على المستوى الخارجي، دون أن يعني ذلك تهديداً لأمنها واستقرارها السياسي.

وتحاول الدراسة تسليط الضوء على السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وتوضيح محددات تلك السياسة وموجهاتها، مع تقديم نماذج لسلوكها الخارجي (خليجياً وعربياً ودولياً). كما تحاول الدراسة توضيح عناصر قوة هذه السياسة، وأسباب نجاحها.

تساؤلات الدراسة:

وتطرح هذه الدراسة تساؤلات عدة، بعضها مرتبط بجوانب نظرية مفاهيمية، لعل من أهمها:

1 – ما المقصود بالدولة الصغيرة؟

2 – ما هي المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الدول الصغرى؟

3 – هل لازالت هذه المعايير كافية لتصنيف الدول الصغرة في ظل بيئة دولية معقدة من حيث

فاعليها ونمط التفاعل والتحالفات.

وتساؤلات أخرى مرتبطة بالسلوك الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف استطاعت كدولة صغيرة حديثة النشأة القيام بدور خارجي نشط وفاعل؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة إيجابية طردية بين إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة بما فيها من إمكانات وتحديات، وقدرة الدولة على القيام بدور خارجي فاعل.

فبقدر ما يكون إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة واضحاً وصحيحاً، بقدر ما يستطيع الموازنة بين ما تمثله هذه المعطيات من إمكانات وتحديات، ومن ثم اتخاذ قرار مبني على هذه الموازنة.

منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر في ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل، وإن كان بعض الباحثين يقلل من جدوى توظيف هذا المنهج لما يرد عليه من تحفظات لعل من أهمها: أن الكتابة التاريخية تفتقر إلى الحياد والموضوعية، ومتأثرة بالعوامل الذاتية من جهة (أي بشخص الباحث)، وموقفه من الظواهر التي يرصدها بالإضافة إلى تأثره بعوامل متصلة بالسلطة وموقفها من توثيق الأحداث، إلا أن استخدام المنهج التاريخي هنا مسألة ضرورية لرصد وتحليل تطور السياسة الخارجية الإماراتية وقراءة سلوك دولة الإمارات على المستوى الخارجي في سياقه الداخلي والإقليمي والدولي[1].

كما ستعتمد الدراسة على منهج صنع القرار لأن السياسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي هي في جوهرها عملية صنع قرار، ولذا فإنه من المهم توظيف هذا المنهج باعتباره أكثر المناهج ملائمة لدراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالرغم من صعوبة تحديد صانعي القرار بدقة، إذ إن صانع القرار المباشر قد يكون قد تأثر في اتخاذه لذلك القرار بشخص آخر بعيداً نسبياً عن دائرة صنع القرار أو ليس له أي صفة رسمية مطلقاً، ومع الاعتراف بذلك إلا أن منهج صنع القرار يعد منهجاً ملائماً خاصة في النظم السياسية العربية، وفي النظام السياسي لدولة الإمارات نظراً لكون شاغلي المناصب العليا وفي

مقدمتهم رئيس الدولة ونائبه وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد يمثلون الدائرة الأولى والأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار.

كما أن هذا المنهج يسلط الضوء على البيئة التي يتحرك صانع القرار فيها بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية منها والخارجية، وغالباً ما تكون هذه البيئة هي مصدر القضايا والتحديات التي يتم تحرك صانع القرار بشأنها[1].

بالإضافة إلى أن إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة من حوله، ولما تمثله من تحديات وإمكانات يمثل عاملاً أساسياً في اتخاذه لأي قرار خارجي.

محاور الدراسة:

سوف تتم مناقشة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني: محددات وموجهات السياسة الخارجية

المحور الثالث: نماذج من السياسة الخارجية

المحور الرابع: عناصر قوة ونجاح الدبلوماسية الإماراتية

المحور الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

بداية لابد من توضيح بعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وما أثارته من جدل فكري، كمفهوم الدولة بشكل عام، ومفهوم الدول الصغيرة بشكل خاص، ومفهوم السياسة الخارجية، باعتبار أن توضيح تلك المفاهيم مسألة ضرورية للحديث عن السياسة الخارجية لدولة الإمارات، كنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي.

أ – مفهوم الدولة:

تعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا عام 1648م، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسخت تدريجيّاً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن، وعلى الرغم من تعدد التعريفات لمفهوم الدولة، إلا أنه من الصعوبة الاتفاق على تعريف محدد لها، وذلك لاختلاف المواقف الإيديولوجية للمفكرين من جهة، وللتطورات التي شهدها حقل السياسة والنظام الدولي من جهة ثانية، وتداعياتها على مفهوم الدولة والدور المنوط بها، ووفقاً للموسوعة السياسية[3] فإن

التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر – Max Weber إذ عرّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار جغرافي محدد.

إلا أن موسوعة لاروس – Larousse الفرنسية عرفت الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة".

وثمة تعريف آخر مقبول عموماً للدولة هو التعريف الوارد في اتفاقية مونتيفيديو – Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933. وقد عُرِّفَتْ الدولة بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكاناً دائمين، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.

في حين رأى العديد من فقهاء القانون الدستوري أن الدولة: "كيان إقليمي يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه". ولا يكفي توافر المقومات الثلاثة (الأرض، الشعب، السلطة)؛ لكي يصبح بمقدور الدولة ممارسة نشاطها بصورة طبيعية، إذ لابد من اعتراف المجتمع الدولي بها.

وعلى الرغم من كون مفهوم الدولة من المفاهيم المركزية في علم السياسة، إلى درجة حملت بعض الباحثين على القول بأن علم السياسة هو علم الدولة، إلا أن مفهوم الدولة قد تعرض لعدد من التحديات من أبرزها[4]:

1. تراجع اهتمام علماء السياسة بموضوع الدولة بعد الحرب العالمية الثانية لسيادة مفاهيم واتجاهات المدرسة السلوكية على التحليل السياسي.
2. عاد الاهتمام بمفهوم الدولة في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين إثر ما تعرض له التحليل السلوكي في علم السياسة من نقد.
3. أدى بروز ظاهرة العولمة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم الدولة، نتيجة ما تمثله العولمة من تحد لمفهوم الدولة وسيادتها الوطنية.
4. أضافت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 مزيداً من الاهتمام بالدولة باعتبار أن تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني ضروري لضبط التفاعلات الاقتصادية وحمايتها مما يمكن أن يقود إليه اقتصاد السوق بلا ضوابط من كوارث اقتصادية جديدة.

ب – مفهوم الدولة الصغيرة:

هناك مقتربان في التعامل مع الدولة؛ أولهما، المقترب القانوني وهو الذي يساوي بين الدول من حيث سيادتها وحقها في البقاء وعدم السماح للآخرين بالتدخل في شؤونها. وثانيهما، المقترب الواقعي الذي يرى أن الدول تتفاوت من حيث القدرات المتوفرة لديها، ويترتب على ذلك تفاوت قدرة الدول في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى.

ومع أهمية المقترب القانوني، إلا أن تنامي تأثير الواقعية الجديدة التي ركزت على مقدرات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجيا للدول، – وما تمثله تلك المقدرات من إمكانات في حال توفرها ومن قيود في حال افتقار الدول لها على السلوك الخارجي للدول – كما أبرزت التفاعلات الدولية سواء في مرحلة الحرب الباردة أم ما تلاها محكات نظرية وواقعية لمفهوم الدولة الصغيرة وحدود وإمكانيات حركتها على المستوى الخارجي، خاصة في ظل عدم قدرة الدول الكبرى على تحقيق أهدافها بشكل مطلق، كما اتضح في أزمة الولايات المتحدة في فيتنام من نوفمبر 1955 – إبريل 1975، وعدم قدرتها على حسم العديد من الملفات لصالحها كما في الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق عام 2003.

في حين واجهت بعض الدول الصغيرة تحديات عدة نتيجة محدودية مواردها مما حد من تأثيرها، وكان سبباً أساسياً في تراجع قدرتها في الحفاظ على مصالحها.

وإن الاعتراف بتفاوت قدرة الدول على حماية مصالحها ودرء الأخطار عنها والقيام بدور فاعل على المستوى الخارجي، بناءً على تفاوت حجمها ومقدراتها القومية، يجعل من الأهمية وجود تعريف محدد لمفهوم الدولة الصغيرة، فهناك معيار كمّي اعتمد حجم الدولة الإقليمي والسكاني والناتج القومي الخام واستهلاك الطاقة والموارد. وقد أخذ بهذا المعيار ديفيد فيتل[5] David Vital الذي عرّف الدولة الصغيرة بأنها تلك التي يتراوح عدد سكانها بين 10 إلى 30 مليون نسمة. ووفق تعريف الأمم المتحدة للدولة الصغيرة بأنها كيان صغير جداً في مساحتها، وعدد سكانها، ومواردها البشرية والاقتصادية، دون تحديد واضح لهذا الصِّغر أو الكِبَرْ، وقد رفض بعض المفكرين المعيار الكمي لتحديد مفهوم الدول الصغيرة باعتبار أن هناك نماذج من الدول الصغيرة استطاعت أن تؤدي دوراً خارجياً فاعلاً يتجاوز حجمها من حيث المساحة والسكان.

وعرف روبرت كيوهن[6] Robert Keohane الدولة الصغيرة بأنها تلك الدولة ضعيفة التأثير أو معدومة التأثير في النسق الدولي. وهي، منفردة أو مجتمعة، لا تستطيع مواجهة أي تهديد أمني

كبير بشكل جوهري دون الاعتماد على المساعدة الخارجيّة، وأيضاً تعرّض هذا المعيار إلى النقد بسبب التركيز على القضية الأمنية كمحور رئيسي لتصنيف الدول، إذ إن الأمن محط اهتمام جميع الدول بغض النظر عن حجمها.

غير أن تلك المحاولات لم تقدم تعريفاً واضحاً للدول الصغيرة مما حمل الباحث فيورال Feural إلى اعتماد تعريف شامل مفاده: "إن الدولة الصغيرة هي مجموعة من الدول ذات سيادة، لها حجم جغرافي محدود، وعدد من السكان متدني، وقدرات اقتصادية ضعيفة. وأن السياق الدولي يشير إليها بأنها وحدات دولية مستقلة لها أدوار سياسية واقتصادية متواضعة في الشؤون العالمية، لأنها عاجزة عن تطوير بدائل فاعلة" [7](Fauriol, 1984).

ج - مفهوم السياسة الخارجية:

قد يكون من الصعب الوصول إلى تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية، فقد نظر إليها بعضهم باعتبارها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أنها نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية.

في حين ينظر إليها بعضهم الآخر باعتبارها الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي "تبادر بها" أو "تتلقاها وترد عليها" لاحقاً الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف جديدة خارج حدودها السياسية. أو أنها منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، لتحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية[8].

وهكذا يتضح من التعريفات السابقة بأن السياسة الخارجية هي عملية مخططة، وأنها تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية وإن كانت العناصر الذاتية والنفسية لصانع القرار تلعب دوراً في صناعة السياسة الخارجية. كما أن المصلحة الوطنية ليس لها وجود مستقل عن إدراك صانع القرار لتلك المصلحة.

وفي ضوء هذا الفهم للسياسة الخارجية - باعتبارها سلوك الدول على المستوى الخارجي الذي يهدف لتحقيق المصلحة الوطنية، وهو محكوم بفهم صانع القرار لهذه البيئة من جهة، وبمعطيات تلك البيئة وما تمثله من فرص وقيود على السياسة الخارجية لأي دولة – فالدراسة معنية بالبحث في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وكيف انعكست ظروف نشأة الدولة وطبيعتها كدولة اتحادية، وإدراك صانع القرار على هذه السياسة.

د – الدبلوماسية الناعمة:

عرف عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي هذا المصطلح في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بأنها" تلك القدرة على جعل الآخرين يقومون بتصرفات تحت ضغط وبأثر القوة التي تم إخضاعهم لها" وقد ارتبط مفهوم القوة لدى بعض الباحثين بالممارسات الإكراهية، التي تجبر الآخرين على التصرف بطريقة معينة؛ أما مفهوم القوة الناعمة فيفتح الباب لدراسة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين عبر الجاذبية والاحتواء، وقوة النموذج، وجاذبية الثقافة، والمصداقية، والالتزام.

كما تعني القوة الناعمة القدرة على التأثير في الآخرين بحيث تصبح قيمك وثقافتك ومبادؤك وطريقتك في الحياة هي النموذج الذي يرغبون في احتذائه[9].

هـ – دولة الإمارات: ظروف النشأة وطبيعة النظام السياسي

بداية يمكن القول بأن إمارات الخليج السبع المكونة للدولة الاتحادية قد خضعت للهيمنة الاستعمارية البريطانية قرابة قرن ونصف قرن من عام 1820 إلى عام 1971، عزلت فيها عن التعامل الخارجي إذ كانت محكومة بمجموعة من المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام الإمارات، والتي حالت دون أي اتصال لهم بأي طرف خارجي. هذه العزلة تعني بأن الدولة الاتحادية عند قيامها كانت حديثة العهد بالتفاعل مع العالم الخارجي، وحديثة العهد بالمؤسسات المعنية بذلك، كوزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية، بالإضافة إلى ندرة الكفاءات الوطنية القادرة على القيام بهذا الدور عند بداية تأسيس الاتحاد.

بالإضافة إلى أن النظام السياسي لدولة الإمارات كنظام قبلي يستقي موجهاته من الثقافة السياسية القبلية، وهي وإن امتلكت الكثير من الضوابط الكفيلة بإدارة التفاعلات السياسية على مستوى المجتمع القبلي، فإنها بعد قيام الدولة الحديثة لم تكن مؤهلة للتعامل على المستوى الخارجي، خاصة وأن النظام الدولي بما فيه من منظمات وقوانين يعد غريباً على الخبرة السياسية القبلية في تلك المرحلة، مما فرض مزيداً من التحديات على صانعي القرار الخارجي في الدولة الاتحادية.

كما أن عملية تجاوز حالة التجزئة والاندماج في كيان اتحادي بين هذه الإمارات مثل عبئاً مضافاً على هذه الدولة الوليدة، خاصة وأنها تتوسط من الناحية الجغرافية جيراناً أقوياء (إيران، المملكة العربية السعودية، عُمان)، وتربطها معهم حدود متداخلة خلقت لهذه الدولة

تحديات متعلقة بنزاعات الحدود مع دول الجوار، بالإضافة إلى الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية 28 نوفمبر 1971، ومشكلات الحدود الداخلية بين الإمارات المكونة للدولة الاتحادية[10].

وإذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة هي امتداد لسياستها الداخلية، ومحكومة بعناصر قوة وضعف هذه السياسة، بالإضافة إلى أنها محكومة من ناحية أخرى بمعطيات البيئة الخارجية وما تمثله من عناصر قوة وتحديات لها، فإن دولة الإمارات عند قيامها في الثاني من ديسمبر عام 1971، قد واجهت الكثير من التحديات التي يرجع منها لتاريخها السياسي، ويرجع بعضها الآخر لحداثة نشأتها وطبيعتها الفيدرالية[11]، في حين يرجع جانب من هذه التحديات إلى محيطها الإقليمي والدولي كما سبقت الإشارة.

مما تقدم يتضح أن حداثة نشأة الدولة وطبيعتها الفيدرالية وصغر حجمها وقلة عدد سكانها كما سيرد تفصيله لاحقاً تمثل عوامل تحد بالنسبة لدولة الإمارات، سواء على صعيد تحقيق الأمن أو التنمية، وكذلك على مستوى القيام بدور خارجي فاعل شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الصغيرة، إلا أن مقدراتها الاقتصادية وارتفاع ناتجها القومي قد مثل عاملاً من عوامل نجاحها سواء على الصعيد الداخلي، أم على صعيد القيام بدور خارجي فاعل ومؤثر يتجاوز حدود الحركة المتاحة أمام الدول الصغيرة، كما سيرد ذلك لاحقاً.

المحور الثاني

محددات وموجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات

محددات السياسة الخارجية:

فيما يتعلق بمحددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي:

1. المحدد الجغرافي، ويندرج تحته الموقع وحجم الدولة من مساحة وكثافة، وطبيعة تضاريس.
2. المقدرات القومية، ويندرج تحتها حجم الموارد، مستوى التحديث، أثر الموارد والتحديث على السياسة الخارجية.
3. النظام السياسي لدولة الإمارات، ويندرج تحته الطبيعة الفيدرالية، القيادة السياسية.
4. التكوين الاجتماعي، ويندرج تحته التكوين القبلي للدولة والنخبة السياسية، والعلاقة بين

الحاكم والمحكوم وتأثيرها على عملية صنع القرار الخارجي، والدوائر المؤثرة في عملية صنع القرار.

المحدد الجغرافي:

من المعروف أن قدرة أي دولة على التأثير في السياسة الخارجية ترتبط بمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها حجم هذه الدولة وإمكاناتها مقارنة بحجم الدول الأخرى في النظام الدولي، بل إن مفهوم المصلحة القومية والأمن القومي بالنسبة للدول الكبرى يمتد بامتداد مناطق نفوذها على اتساع العالم، في حين تنحصر دائرة هذين المفهومين بالنسبة للدول الصغرى عند حدودها السياسية، ولذلك فإن جغرافية دولة الإمارات كدولة صغيرة محاطة بدول جوار أكبر حجماً كالمملكة العربية السعودية وإيران، بالإضافة إلى اشتباكها الحدودي مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، واحتلال إيران للجزر الإماراتية قد مثل تحدياً بالنسبة لدولة الإمارات منذ تأسيسها، غير أن الرؤية الحكيمة لصانع القرار وإدراكه لمعطيات البيئة الإقليمية والدولية جعلته يدير علاقاته بدول الجوار ويحقق المصلحة الإماراتية ويقلل من حدة التحديات التي تعترضها من خلال تسوية خلافات الحدود وتقديم علاقة حسن الجوار والتعاون.

والجدول التالي يوضح هذه المقارنة في المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية بين دولة الإمارات وبعض دول الجوار

الدولة	المساحة	عدد السكان	الكثافة
دولة الإمارات العربية المتحدة	71.02 ألف كم2	9.1 مليون نسمة	110 نسمة لكل كم2
المملكة العربية السعودية	2000 ألف كم2	31.6 مليون نسمة	15 نسمة لكل كم2
سلطنة عمان	309.5 ألف كم2	4.425 مليون نسمة	14.3 نسمة لكل كم2
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	1،648،195 كم2	75 مليون نسمة	48 نسمة لكل كم2

الجدول من تصميم الباحث لبيانات مستقاة من موقع مجلس التعاون لدول الخليج لإحصاءات بعض دول مجلس التعاون لعام 2013، والموقع الرسمي للجمهورية الإيرانية[12].

كما أن وقوع دولة الإمارات وسط مجموعة من الدولة الخليجية المشابهة لها في الثقافة السياسية وفي طبيعة نظم الحكم قد مثل عاملاً معززاً لأمنها واستقرارها ولسياستها الخارجية نظراً للتشابه في مواقف دول الخليج العربية تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وقد تبلور هذا التقارب في إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمنظومة سياسية وأمنية عام 1981.

2) المقدرات القومية:

وفيما يتعلق بالمقدرات القومية يمكن الإشارة إلى أن أهم عناصر قوة السياسة الخارجية لدولة الإمارات تمثلت في امتلاكها لموارد نفطية مكنتها من التغلب على الكثير من المشكلات الداخلية، بالإضافة إلى كون هذه الموارد قد مثلت آلية أساسية للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، خاصة وأن القيادة السياسية في دولة لإمارات ممثلة في سمو الشيخ زايد رحمه الله قد استثمرت موارد النفط بشكل يدعم سياستها الخارجية، سواء في حالات التعاون الدولي أم الصراع، وسوف تتم الإشارة إلى ذلك بقدر أكبر من التفصيل عند التعرض لنماذج من السياسة الخارجية الإماراتية[13].

أما بخصوص مستوى التحديث، فقد تمت الإشارة فيما تقدم إلى أن دولة الإمارات دولة حديثة النشأة عزلت عن كل أشكال التطور والتحديث الاجتماعي والسياسي طوال الهيمنة الاستعمارية، وكان عليها أن تبدأ مسيرة التحديث من البداية، فالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وخدمات البنية التحتية كانت في بداياتها عند تأسيس الدولة، وكذلك الحال بالنسبة لبناء مؤسسات الدولة الحديثة. غير أن توفر الموارد وإرادة التغيير لدى القيادة السياسية ووجود كوادر وطنية مؤهلة علمياً ساهمت رغم قلة عددها في بناء الدولة والسير بخطى سريعة نحو التحديث، واستطاعت أن تنجز الكثير في فترة زمنية قصيرة، مقارنة بمسيرة التحديث في مجتمعات أخرى، الأمر الذي مكن القيادة السياسية من القيام بدور فاعل على المستوى العربي والدولي لاحقاً، متجاوزة بذلك حدود وإمكانية الحركة بالنسبة للدول الصغيرة على المستوى الخارجي.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي السنوي 2018 لوزارة الاقتصاد، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 بالأسعار الحقيقية 1422.2 مليار درهم تقريباً على مستوى الدولة مقابل 1411.1 مليار درهم تقريباً نهاية 2016، محققاً نمواً بنسبة 0.8 %[14].

3) النظام السياسي لدولة الإمارات:

فيما يتعلق بالنظام السياسي لدولة الإمارات، فقد تمت الإشارة بإيجاز فيما تقدم إلى الطبيعة الفيدرالية للدولة وما تمثله من تحديات بالنسبة لصانع القرار، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ عليه أن يوفق بين المصلحة الاتحادية العليا وبين مصالح الأعضاء المكونين للدولة الاتحادية عند اتخاذه لأي قرار داخلي أو خارجي، وتبدو المسألة أكثر تعقيداً

عندما يكون القرار خارجياً، إذ يكون صانع القرار تحت ضغط الوضع الداخلي الفيدرالي وتحديات المحيط الخارجي إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يضطره أحياناً للتضحية ببعض المصالح الداخلية في سبيل حل مشكلة خارجية، وخير مثال على ذلك تسويات مشكلات الحدود بين دولة الإمارات ودول الجوار، والتي وإن نظر إليها بعضهم باعتبارها تمثل تنازلاً عن بعض الحقوق الإقليمية لدولة الإمارات؛ إلا أنها من وجهة نظر القيادة السياسية كانت تنازلات اقتضتها متطلبات الأمن والاستقرار بالنسبة للمنطقة، ولدولة الإمارات، وقد أثبتت التطورات السياسية على مستوى المنطقة حكمة صانع القرار في إدارة مشكلات الحدود (مشكلة البريمي مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والتي تمت تسويتها لصالح سلطنة عمان عام 1971، ومشكلة منطقة خور العديد والتي تمت تسويتها لصالح المملكة العربية السعودية عام 1974) خاصة عند تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، كما مثلت العلاقات الإماراتية – السعودية عمقاً أمنياً وتنموياً واستراتيجياً لكلا البلدين[15]، والتي تبلورت عبر التنسيق لدعم جمهورية مصر العربية في حرب 1973، وحرب تحرير الكويت 1991، والموقف المشترك من أحداث 2011 في بعض الدول العربية. وازداد تعزيزاً بمشاركة البلدين في عاصفة الحزم لدعم الشرعية في اليمن، والتحالف الاستراتيجي بين البلدين[16].

وإذا كان صنع القرار الخارجي يعتمد بدرجة كبيرة على فهم وإدراك القيادة السياسية للمعطيات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تأثر القرار الخارجي بالعوامل الذاتية والنفسية لصانع القرار، فإن تلك المسألة وإن مثلت تحدياً لبعض النظم السياسية، وعاملاً من عوامل ضعف وإرباك سياستها الخارجية، فإنها بالنسبة لدولة الإمارات كانت عاملاً من عوامل قوة ونجاح هذه السياسة، وذلك لما تمتع به سمو الشيخ زايد من إرادة خيرة وحكمة وعقلانية ورشد في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى شخصيته الكارزمية التي حظيت باحترام وتقدير الجميع، وكانت عاملاً من عوامل نجاح السياسة الخارجية الإماراتية على الرغم من حداثة الدولة والتحديات التي اعترضتها[17].

4) التكوين الاجتماعي والسياسي:

تمت الإشارة فيما تقدم إلى الطبيعة القبلية للبنية السياسية في مجتمع الإمارات، إذ تعد القبيلة هي وحدة التحليل الأولى لفهم مجتمع الإمارات وفهم بنائه السياسي، وثقافته السياسية، فهو مجتمع مؤلف من عدة قبائل شهدت العلاقة بينها في الماضي حالات من التعاون والصراع،

أفرزت في النهاية حلفين قبليين، هما حلف بني ياس، وحلف القواسم، وبقيت العلاقة بين هذه القبائل من جهة وبين القبائل التي تسكن منطقة الخليج من جهة ثانية، وكذلك العلاقة على مستوى كل قبيلة محكومة بالأعراف والضوابط القبلية الكفيلة بإدارة التفاعلات المجتمعية بالشكل الذي يخدم المصلحة القبلية[18].

غير أن ملامح هذه الصورة قد تغيرت نسبياً خلال الهيمنة البريطانية، إذ ضعف مفعول الضوابط السياسية القبلية، كما تدخلت بريطانيا في إدارة الشأن الداخلي لإمارات الخليج.

ومع ذلك التغيير فقد بقيت المنطقة محكومة بنخب سياسية لكل منها نفوذه ضمن الحدود التي وضعتها بريطانيا لإمارته[19]، هذه النخب هي ذاتها النخب التي تولت السلطة بعد استقلال هذه الإمارات، وانضمامها في الكيان الاتحادي، إذ يمثل المجلس الأعلى المكون من حكام الإمارات السبع أعلى سلطة في الدولة الاتحادية، وتتمتع كل من إمارة أبوظبي وإمارة دبي بنفوذ أكبر على مستوى التكوين السياسي للدولة بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي، ولذلك لعبت القيادة السياسية لإمارة أبوظبي بحكم رئاستها للدولة الاتحادية، والقيادة السياسية لدبي بحكم نيابتها لهذه الدولة الدور الأكبر على مستوى صناعة القرار الداخلي والخارجي على حد سوا[20].

فيما يتعلق بالدوائر المؤثرة على عملية صنع القرار في الدولة الاتحادية، يمكن تحديدها في الدوائر التالية:

الدائرة الأولى: النخبة الحاكمة، وهي دائرة مقصورة على حكام الإمارات السبع، ولإمارتي أبوظبي ودبي الدور الأكبر كما سبقت الإشارة، بحكم الصلاحيات التي يعطيها الدستور لرئيس الدولة ونائبه في حالة غيابه من جهة، ولامتلاكهما لحق النقض من جهة ثانية.

الدائرة الثانية: كبار القبائل، إذ تلعب هذه الدائرة دوراً مؤثراً على عملية صنع القرار الداخلي، نظراً للتكوين القبلي للدولة، وإن كان دورها يتضح بشكل أكبر في إمارة أبوظبي خاصة عند بداية تأسيس الدولة.

الدائرة الثالثة: التجار ورجال الأعمال، ويبرز دورهم بشكل أساسي في إمارة دبي بحكم طبيعتها التجارية، وإن بدا دورها يتنامى في جميع الإمارات بفعل تأثيرات العولمة الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وتشكيل المجالس المعبرة عن رأي هذه الفئة خاصة في الموضوعات ذات الصلة بالمصالح الاقتصادية كالمجالس الاقتصادية وغرف التجارة والصناعة ومجالس سيدات الأعمال.

الدائرة الرابعة: المثقفون، ويلاحظ تأثيرهم غير المباشر على عملية صنع القرار سواء من خلال شغلهم لبعض المناصب القيادية، أم تأثيرهم على الرأي العام عبر وسائل الإعلام المختلفة، ويبرز دور هذه الفئة على المستوى الخارجي نظراً لكون المواقع الدبلوماسية مشغولة في الغالب بأبناء الإمارات من المثقفين والمؤهلين علمياً. بالإضافة إلى ما أتاحته ثورة التقنيات وشبكات التواصل الاجتماعي من فضاء أوسع لهذه الفئة في التأثير على الرأي العام ومن ثم التأثير بشكل غير مباشر على صناعة القرار.

أما بالنسبة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإلى جانب ما تتسم به هذه العلاقة من قوة بحكم الثقافة السياسية القبلية، فإن ما قامت به القيادة السياسية من إنجازات، وحالة الرخاء والوفرة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتطوير نوعية الخدمات المقدمة لهم، والشخصية الكاريزمية التي تمتع بها الشيخ زايد رحمه الله، وحرصه على تدعيم العلاقة التعاونية بين الحاكم والمحكوم، قد عملت على توطيد هذه العلاقة التي مثلت الدعامة الأساسية لاستقرار الدولة ولقوة سياستها في الداخل والخارج، وكانت من أهم عوامل نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات[21].

موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات

إن موجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات تعد مشابهة إلى حد كبير لموجهات السياسة الخارجية لأي دولة عربية، ويمكن تحديدها بإيجاز فيما يلي:

1. **الموجه المصلحي:** غني عن القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى التأثير في البيئة الدولية والإقليمية لخلق الأرضية الأكثر ملاءمة لتعظيم مصالحها والحد من التحديات والأخطار التي تعترضها أو التقليل من حدتها، ودولة الإمارات تهدف من خلال سياستها الخارجية إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية وحماية أمنها واستقرارها وسيادتها موظفة في سبيل تحقيق ذلك كل ما تمتلكه من عناصر قوة سواء تمثلت في استثمار مواردها المالية في دعم دبلوماسيتها الناعمة، أم استثمرت دائرة علاقتها التعاونية الممتدة إقليمياً ودولياً[22].
2. **الموجه القومي:** فدولة الإمارات هي دولة عربية تربطها بمحيطها القومي أواصر عدة (اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ والمصير المشترك.. الخ)، ولذا فإن سياستها الخارجية تنطلق أساساً من هذا الموجه القومي، إلى درجة تجعل من الصعب الفصل بين المصلحة الوطنية الإماراتية والمصالح العربية، خاصة بالنسبة لقيادة سياسية كسمو الشيخ زايد

طيب الله ثراه، آمنت بأن المصالح الوطنية الإماراتية لا يمكن تحقيقها بمنأى عن المصلحة العربية. وسوف تتم الإشارة لذلك عند التعرض لنماذج من السياسية الخارجية الإماراتية[23].

3. **الموجه الإسلامي:** يعد الدين الإسلامي مكوناً أصيلاً من مكونات الثقافة المجتمعية والسياسية للإمارات، بالإضافة إلى كونه منطلقاً أساسياً في صياغة دستورها ونظامها السياسي منذ تأسيس الدولة في 2 ديسمبر عام 1971 ووضع الدستور المؤقت والذي تحول إلى دستور دائم عام 1996[24]، إذ أشارت المادة (7) من الدستور إلى أن: "الاسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه"، ولذا فإن الدين الإسلامي والانتماء الإسلامي المترتب عليه، يعد موجهاً أساسياً في صناعة القرار سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، وأن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تحرص دائماً على نصرة القضايا العربية والإسلامية، سواء تحت مظلة المؤتمر الإسلامي، أم جامعة الدول العربية، أم في إطار السياسة الخارجية الإماراتية بشكل عام[25].

4. **الموجه الخليجي:** لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول الخليجية، فإنها معنية بقضايا محيطها الإقليمي الفرعي (النظام الخليجي)، ومتأثرة بكل معطيات هذا النظام الإقليمي، سواء مثلت هذه المعطيات عناصر قوة كالثروة النفطية، والتقارب النظمي، وقيام مجلس التعاون الخليجي. أم مثلت عاملاً من عوامل الضعف والتحدي كالتوترات الأمنية والتدخلات الخارجية...

ولذا فإن الموجه الخليجي يمثل أحد أبرز الموجهات المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات، خاصة بعد قيام مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينات من القرن العشرين، إذ تحرص دول الخليج على التقريب بين مواقفها السياسية الخارجية بالنسبة للقضايا العربية والدولية[26]. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب العراقية الإيرانية منذ عام 1980 – 1988، وكذلك عند غزو العراق للكويت في أغسطس 1990، ولعل مجلس التنسيق السعودي – الإماراتي الذي وقع في شهر مايو 2016، يقدم نموذجاً على عمق التنسيق الخليجي المشترك، خاصة بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية سواء على المستوى الاستراتيجي أم الأمني أم على المستوى الاقتصادي[27]، وإن كانت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1996 وحتى المرحلة الراهنة، قد مثلت مغايرة للتوجهات الخليجية حيال الكثير من القضايا.

المحور الثالث

نماذج للسياسة الخارجية لدولة الإمارات

في هذا الجزء من الدراسة سوف تتم الإشارة إلى بعض من السياسات الخارجية الإماراتية، ومحاولة تغطية الدائرة الخليجية والعربية والدولية في السياسة الخارجية الإماراتية، للوقوف على عناصر قوة ونجاح هذه السياسة.

أ) السياسية الخارجية الإماراتية وتسوية نزاعات الحدود مع دول الجوار:

بداية، لابد من الإشارة إلى أن دولة الإمارات التي نشأت في الثاني من ديسمبر عام 1971، ولدت مثقلة بتركة من مشكلات الحدود التي رسمتها بريطانيا لإمارات المنطقة أثناء هيمنتها عليها، والتي اتسمت بقدر كبير من التداخل والاشتباك.

ومن أبرز هذه الخلافات، خلافات الحدود بين دولة الإمارات وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة "البريمي" والخلافات الحدودية بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية في منطقة "خور العديد"، ناهيك عن مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران[28].

وقد أدركت القيادة السياسية لدولة الإمارات أن بقاء هذه المشكلات دون تسوية سوف يمثل عاملاً من عوامل الصراع في المنطقة، ويحد من أمنها واستقرارها، فقدم سمو الشيخ زايد رحمه الله اعتبارات الأمن والاستقرار بتقديم بعض التنازلات لصالح المملكة العربية السعودية في مشكلة "خور العديد"، لقناعته بأن الدولة الحديثة النشأة أحوج ما تكون للأمن والاستقرار ولعلاقة حسن الجوار، كي يتسنى لها البدء بعملية البناء وإرساء دعائم الدولة في الداخل، صحيح أن الخلاف حول مسألة الحدود في منطقة خور العديد قد أثير مرة أخرى، إلا أن حكمة القيادة السياسية ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد قد فضلت السير على نهج المغفور له الشيخ زايد رحمه الله والحرص على تقديم علاقة حسن الجوار مع المملكة العربية السعودية، وذلك ما جعل المملكة باتساعها وإمكاناتها تمثل عمقاً أمنياً واستراتيجياً مضافاً لما تتمتع به دولة الإمارات من إمكانات في ظل العلاقة التعاونية التي تربط بين البلدين. ولعل التحالف الاستراتيجي بين البلدين يمثل ثمرة من ثمرات ذلك النهج.

وانسحبت قناعة الشيخ زايد رحمه الله في قبوله بتسوية النزاع حول البريمي لصالح سلطنة عمان، كما تتجلى حكمته في إدارته لمشكلة الجزر مع إيران، فعلى الرغم من تبعية هذه الجزر

للإمارات وكونها أرضاً عربية وفق ما تفيد به الوثائق البريطانية والمحلية، بالإضافة إلى الحقائق التاريخية والجغرافية والاجتماعية المؤكدة لعروبة الجزر وتبعيتها للإمارات، إلا أن إرادته الخيرة وميله للسلم وحرصه على حسن الجوار قد دفعته إلى تفضيل حل هذه القضية بالطرق السلمية واللجوء إلى التحكيم الدولي، حتى وإن تعنت الطرف الإيراني، بدلاً من تصعيد الخلاف، وزج الطرفين إلى مواجهة عسكرية لا تحمد عقباها، ولن تضيف إلى المنطقة إلا مزيداً من التوتر والتدخل الخارجي.

ب) مواقف السياسة الخارجية الإماراتية من التوترات الأمنية والأزمات السياسية في المنطقة:

يمكن الإشارة إلى مواقف السياسة الخارجية الإماراتية في القضايا التالية:

1) القضية الفلسطينية: لقد تعاملت القيادة السياسية في دولة الإمارات مع القضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية الأولى، ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي، ويتجلى ذلك في دعم الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية. بالإضافة إلى قرار الإمارات المساند للقضية الفلسطينية بفرض حظر النفط على الدول المساندة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، فعلى الرغم من حداثة نشأة الدولة آنذاك، إلا أن القيادة السياسية استطاعت بقرار حكيم وجريء أن توظف النفط كسلاح في المواجهة العربية الإسرائيلية، مؤكدة بذلك عمق الانتماء القومي لشعب الإمارات وقيادته السياسية، وكون المصلحة الوطنية لدولة الإمارات وأمنها لا يتحققان بمعزل عن المصلحة والأمن القومي العربي.

كما تبرز مواقف الإمارات المساندة للقضية الفلسطينية في دعمها للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، والتأكيد على ضرورة الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى دعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً من خلال المشاريع التنموية التي تقيمها دولة الإمارات على الأرض الفلسطينية. وتأكيد سمو الشيخ زايد في أكثر من مناسبة على أن التحيز الأمريكي لإسرائيل لا يساعد على الوصول إلى تسوية عادلة لهذا الصراع وسوف يضر بالمصالح الغربية، بالإضافة إلى تأثيراته على الأمن والاستقرار في المنطقة[29].

كما اتضح موقف الشيخ زايد الداعم للشعب الفلسطيني والمؤيد لانتفاضته في 8 سبتمبر 1987م، واصفاً إياها في خطاب سموه الذي ألقاه في مجلس بلدية لندن في 19 يوليو 1989 بأنها: "انتفاضة شعب أعزل من السلاح يرفض العبودية، ويتوق إلى التحرر والتمتع بحقوقه الإنسانية"[29].

وواصلت دولة الإمارات دعمها المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، واستنكار الممارسات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية. مؤكدة على أنه لا يمكن حل الصراع العربي – الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة دون حل عادل لهذه القضية[30].

2) السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الحرب الأهلية في لبنان عام 1975: عند نشوب هذه الحرب وتعدد الأطراف الداخلية والإقليمية والخارجية المتورطة فيها، أعرب الشيخ زايد عن قلقه إزاء تأزم الوضع اللبناني وتداعياته على الأمن العربي، إذ أكد طيب الله ثراه في عام 1976 أن القتال الدائر في لبنان لا يخدم مصالح الأمة العربية، وطالب الجامعة العربية بالتحرك لإيجاد حل له، كما أكد على حجم الخسائر في الأرواح والأموال التي سيتكبدها لبنان بلا مبرر جراء هذه الحرب، وطالب اللبنانيين والفلسطينيين بالتوقف عن إراقة الدم العربي مطالباً إياهم بتوحيد جهودهم في تحرير الأراضي العربية المحتلة، مبدياً استعداده للوساطة لحل النزاع، كما شاركت دولة الإمارات ضمن القوات العربية (قوات الردع العربية) في محاولة لحفظ السلام في لبنان، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها القوات الإماراتية في انتشار عسكري خارج حدود الدولة[31].

كما برزت الدبلوماسية الإماراتية على صعيد احتواء الدمار والتخفيف من معاناة الشعب اللبناني من خلال إرسال البعثات الطبية للبنان، والمعونات الإنسانية، والتبرع بإنشاء المدارس وعملية التعمير، ودور القوات العسكرية الإماراتية في عملية إزالة الألغام.

3) **موقف دولة الإمارات من اتفاقية كامب ديفيد:** لقد عارضت دولة الإمارات هذه الاتفاقية لما تمثله من إخلال بموازين القوى بين الكيان الصهيوني والدول العربية، وانضمت دولة الإمارات إلى بقية الدول العربية في المقاطعة العربية لمصر، غير أن القيادة السياسية في دولة الإمارات حافظت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمصر، إذ لم تؤدي هذه المقاطعة إلى الإضرار بمصالح الشعب المصري، قد دعا الشيخ زايد – طيب الله ثراه – إلى ضرورة عودة العلاقات المصرية – العربية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين تقريباً، موضحاً أن هذه القطيعة أضرت بالمصالح المصرية والعربية في آن واحد[29].

3) الحرب العراقية – الإيرانية: حرصت الإمارات على القيام بدور إيجابي على مستوى هذه الحرب، بمحاولة تهدئة الصراع وإنهائه بين الطرفين باعتباره يمثل خسارة عربية وإيرانية في آن

واحد، بالإضافة إلى تداعياته السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من كون العراق دولة عربية فقد حرصت الإمارات على مساندتها سياسياً ومعنوياً ومادياً في هذه الحرب، بما تمليه الروابط القومية وفي الحدود التي لا تستفز الطرف الإيراني. بالإضافة إلى أن نشوب تلك الحرب لم يؤثر سلباً على العلاقات الإماراتية – الإيرانية، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي[32].

4) غزو العراق للكويت: لقد شاركت دولة الإمارات دول الخليج الأخرى في موقفها الرافض لغزو العراق للكويت، وسعت لإيجاد مخرج وحل عربي لهذه الأزمة، إلا أن التدخل الأمريكي في الأزمة وإصرار الولايات المتحدة على استخدام القوة ضد النظام العراقي، قد قاد إلى تصعيد تلك الأزمة وإلحاق الدمار بالعراق وبالشعب العراقي، بالإضافة إلى تداعياته السلبية على المنطقة ككل. ويبرز دور السياسة الخارجية الحكيمة لدولة الإمارات في موقفها المتوازن وحرصها على مساندة الشعب الكويتي في تلك الأزمة حيث ساهمت الإمارات مع شقيقاتها من الدول والصديقة في تحرير الكويت وعودة قيادتها الشرعية إليها، كما ساندت الشعب العراقي بعد انتهائها وطوال سنوات الحصار الدولي عليه.

5) الهجوم الأمريكي على العراق: على الرغم من تذرع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق بذرائع واهية، كامتلاك العراق لسلاح نووي، وارتباط القاعدة بالنظام العراقي، ومساندة الشعب العراقي في نيل حريته وتحقيق الديمقراطية، إلا أن تلك الذرائع لم تحل دون حرص دولة الإمارات وقيادتها السياسية على تجنيب العراق للهجوم العسكري وما يمكن أن ينشأ عنه من دمار، وتمثل ذلك الموقف بشكل واضح في مبادرة الشيخ زايد رحمه الله والتي حاولت الإمارات إيجاد إجماع عربي عليها من خلال جامعة الدول العربية، إلا أن عدم عرض المبادرة على ذلك الملتقى العربي بشأن الأزمة العراقية، وإصرار الولايات المتحدة على شن ذلك الهجوم حتى وإن لم توفر له تغطية دولية، قد حال دون إنجاح المبادرة الإماراتية.

6) كما تجلى دور دولة الإمارات في الكثير من جهود الوساطة العربية – العربية، وكذلك في جهود الإغاثة في الكوارث الطبيعية والإنسانية، إذ تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدول المانحة سواء للمنظمات الدولية أو لجهود الإغاثة المباشرة[39].

وإذا كان المنظر الأمريكي جوزيف ناي قد عرف القوة الناعمة بأنها «القدرة على التأثير والجذب والإغراء دون إكراه أو دون استخدام القوة كوسيلة للإقناع»، فإن دولة الإمارات تقدم

نموذجاً واضحاً في الدبلوماسية الناعمة التي يمكن رصد أهم معالمها فيما يلي:

- أنموذجها الوحدوي الوحيد والرائد عربياً، الذي استطاعت من خلاله دولة الإمارات تجاوز حالة التجزئة والانطلاق في مسيرة الوحدة والتنمية.
- التميز في مستوى المعيشة ورفاهية الإنسان.
- التعايش السلمي والتعاوني بين العديد من الأعراق والثقافات والأديان.
- تحقيق معدلات عالية من التحديث والأداء الحكومي المتميز وجودة الخدمات، حتى غدت أنموذجاً يحتذى لكثير من دول العالم، وفق ما يوضحه مؤشر التنافسية العالمي، إذ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول إقليمياً والخامس عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم وتقدمت بواقع 23 قفزة منذ إدراجها ضمن تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2019، وقد احتلت دولة الإمارات المراتب الأولى عالمياً في عدد من المحاور الرئيسية والمحاور الفرعية والمؤشرات الفرعية التي يرصدها التقرير. حيث صعدت الدولة إلى المركز الأول عالمياً في محور "كفاءة الأعمال" والمركز الثاني عالمياً في محور "الكفاءة الحكومية". والمراكز الخمس الأولى عالمياً في عدد من المحاور الفرعية مثل المركز الأول في "الممارسات الإدارية" والمركز الثاني عالمياً في كل من "التجارة الدولية" و"الكفاءة والإنتاجية" و"البنية التحتية" و"السلوكيات والقيم" و"أسواق العمالة"، والمركز الثالث عالمياً في "التمويل الحكومي" و"السياسات الضريبية"[31].

7) وبرزت الدبلوماسية الإماراتية النشطة والفاعلة بشكل واضح عند اندلاع موجات الحراك الشعبي العربي منذ نوفمبر 2010 بدءاً بتونس، ثم توالت الأحداث في مصر وسورية وليبيا واليمن والبحرين، إذ تعاملت مع هذه الموجات بقدر من الحذر والتوازن والتعامل بما يتناسب مع كل أزمة على حده، بل ومواءمة تحركها وفق تطورات هذه الأزمات، ولعل المتابع لموقف دولة الإمارات من الأزمة الليبية والأزمة المصرية والأزمة السورية والأزمة اليمنية يمكنه أن يلاحظ ما تتمتع به الدبلوماسية الإماراتية من فعالية ومرونة ومواءمة في التعامل مع هذه الأزمات وفق معطيات كل منها.

ويمكن ملاحظة كيف تراوح موقف الدبلوماسية الإماراتية من الأزمة المصرية بين الحذر ومحاولة حمل النظام المصري على القيام ببعض الإصلاحات حفاظاً على الاستقرار السياسي لمصر عند بداية اندلاع تلك الموجات في 25 يناير 2011، وبين تفهم مطالب الشعب المصري

وترقب تطورات الأحداث ثم الوقوف بقوة إلى جانب مصر ودعمها معنوياً ومادياً بعد ثورة 30 يونيو 2013 لقناعة صانع القرار في دولة الإمارات بأن الحفاظ على أمن مصر واستقرارها يمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الأمن القومي العربي وأمن الخليج[33].

ومن المهم الإشارة إلى أن دولة الإمارات تعد من أكثر الدول اعتماداً في سياستها الخارجية على الدبلوماسية الناعمة، إلا أن ذلك لم يحل دون مشاركتها العسكرية في الأزمة اليمنية ضمن جهود التحالف العربي لما تمثله الأزمة اليمنية وتطوراتها من تهديد لأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي وأمن الخليج، ومن المهم الإشارة إلى أن مشاركة دولة الإمارات العسكرية في إدارة بعض الأزمات العربية والدولية يأتي دائماً تحت مظلة دولية أو إقليمية كجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام[34].

ولعل نهج دولة الإمارات في توسيع دائرة شراكاتها الاستراتيجية (الهند – الصين – روسيا – باكستان...) تمثل الحيوية والفعالية والنشاط الذي تتمتع به السياسة الخارجية الإماراتية ومدى الوضوح في الرؤية لدى صانع القرار في التعامل مع التحديات الإقليمية، وتقديره لثقل الأطراف الإقليمية والدولية وما يمكن أن تقوم به في حفظ التوازنات في العلاقات الدولية والحفاظ على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي[35].

ولعل إعفاء مواطني دولة الإمارات من الحصول على تأشيرة الدخول إلى 176 دولة – إذ احتل جواز دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً على هذا الصعيد- لدليل واضح على ما تتمتع به دولة الإمارات من مكانة وسمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي[36].

المحور الرابع

عناصر قوة ونجاح الدبلوماسية الإماراتية

تضح قوة الدبلوماسية الإماراتية من نماذج النجاحات سابقة الذكر ونماذج أخرى كثيرة قد لا تتسع الدراسة لحصرها، وعند محاول البحث عن ركائز نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي استثمرها صانع القرار لأداء خارجي فاعل، ولعل من أهمها ما يلي:

1 – التزام دولة الإمارات بالقواعد التي ينبغي على الدول، وخاصة الدول الصغيرة، الالتزام بها عند التعامل على المستوى الخارجي، ومن بينها:

أ). الانضمام للمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات الفرعية المنبثقة عنها.

ب). الإلتزام بالقوانين والمواثيق الدولية.

ج). انتهاج الحوار كوسيلة لإدارة الخلافات، وحل النزاعات بالطرق السلمية، بالإضافة إلى قوة وأصالة قيم السلام وحرص دولة الإمارات على الوساطة في قضايا الصراع وإيجاد حل لها.

د). احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

هـ). توسيع دائرة العلاقات التعاونية والاستراتيجية، والحد من دائرة الصراع.

و). مراعاة عدم استفزاز أو تهميش القوى الكبرى (الدولية – أو الإقليمية).

ز). عدم التحرك العسكري على المستوى الخارجي إلا تحت مظلة دولية أو إقليمية.

2 – **وإلى جانب تلك القواعد التي التزمت بها دولة الإمارات في تعاملها على المستوى الخارجي، هناك عوامل أخرى يمكن الإشارة لها فيما يلي:**

أ). حكمة صانع القرار، وقدرته على إدراك معطيات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية بوضوح، وتحديد الخيارات الخارجية في ضوئها، وقد برز الدور الحكيم للقيادة السياسية لدولة الإمارات الممثلة في سمو الشيخ زايد رحمه الله، وسمو الشيخ حمدان بن زايد وزير الخارجية سابقاً، وكذلك سمو الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة الاتحادية، ووزير خارجيتها سمو الشيخ عبدالله بن زايد، وكيف تعاملت القيادة السياسية وصانع القرار الخارجي برشد مع مختلف الأزمات، مستثمرة في حلها رصيد دولة الإمارات من العلاقة التعاونية مع الأطراف العربية والدولية.

ب). الشخصية الكاريزمية لصانع القرار، والتي تمثلت في الشخصة المؤثرة للشيخ زايد خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وكان لها أثرها الواضح في تأييد الكثير من السياسات التي اتخذتها دولة الإمارات على المستوى الخارجي.

ج). توظيف دولة الإمارات لما تمتلكه من موارد في سبيل تعزيز مكانتها على المستوى الخارجي سواء ما تمثل منه بتوسيع وتطوير تمثيلها الدبلوماسي على مستوى العالم، أو ما تمثل منها بالمساعدات الخارجية سواء الإنمائية أو الإنسانية أو الخيرية التي تقدمها دولة الإمارات للمنظمات الدولية والإقليمية من جهة، وجهود الإغاثة في الكوارث الطبيعية من جهة أخرى.

د). تعدد وتنوع أدوات الدبلوماسية الإماراتية فهي لا تقف عند حدود الدبلوماسية الرسمية الممثلة في البعثات الدبلوماسية في الخارج، بل زاوجت بينها ودعمتها بالدبلوماسية

الناعمة التي تركز على تعزيز الحضور الثقافي الإيجابي لدولة الإمارات على المستوى الإقليمي والدولي وليس أدل على اهتمام دولة الإمارات بتعزيز الدبلوماسية الناعمة من تأسيسها لمجلس القوة الناعمة في إبريل 2017، والذي يهدف إلى تعزيز سمعة ومكانة دولة الإمارات إقليمياً وعالمياً، وترسيخ احترامها بين الشعوب، ورسم السياسة العامة، واستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات في جميع المجالات، ومناقشة واقتراح المشاريع والمبادرات الداعمة للقوة الناعمة لدولة الإمارات، واقتراح ومراجعة التشريعات والسياسات المؤثرة على سمعة دولة الإمارات، ورفع استراتيجية متكاملة ترسخ سمعة دولة الإمارات على المستوى الشعبي في جميع المناطق الاستراتيجية عالمياً[36]. بالإضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية خلال ما قام به المجلس الوطني الاتحادي من مشاركات إقليمية ودولية فاعلة سواء في الدفاع عن مصالح الإمارات العليا أم في التعبير عن مواقفها وسياساتها إزاء مختلف القضايا[37]. ودبلوماسية المؤتمرات، ويمكن الإشارة هنا بإيجاز إلى ما تحدثه القمة الحكومية في كل عام من تأثير إيجابي في تعزيز مكانة وسمعة دولة الإمارات على المستوى الخارجي.

ويبقى السلوك المتوازن للسياسة الخارجية لدولة الإمارات هو سر نجاحها، وأحد أهم عوامل قوتها، إذ توازن دولة الإمارات دائماً بين عناصر قوتها وعناصر قوة الطرف الآخر في أي مشكلة خارجية، إلى جانب إدراك صانع القرار للتحولات على مستوى البيئة الدولية والإقليمية خاصة فيما يتعلق بمراكز القوة والتغير على مستوى الفاعلين الدوليين وتعاظم دور الفاعلين الجدد، بالإضافة إلى التغير في طبيعة التحالفات الدولية، والسرعة غير المسبوقة في وتيرة الأحداث والتطورات الدولية والإقليمية، والتي واكبتها دولة الإمارات باتباع نهج التفكير الاستباقي في توقع الأحداث، ومن ثم الاستعداد لها، والتمكن من مواجهتها بأفضل الخيارات[38].

الخاتمة:

مما تقدم يتضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة وإن اشتركت مع الدول الصغرى في بعض المعايير المحددة لها، إلا أنها من ناحية أخرى اختلفت عنها في معايير أخرى، لعل من أهمها المقدرة الاقتصادية التي وفرتها عائدات النفط من جهة، واستثمار الدولة لهذه العائدات في تنويع مصادر الدخل من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق دولة الإمارات لمستويات متقدمة على مستوى مؤشر التنافسية، خاصة فيما يتعلق بالأداء الحكومي المتميز ونوعية الحياة التي يتمتع بها

مواطنوها، الأمر الذي مكن صانع القرار في دولة الإمارات من تحقيق نشاط خارجي فاعل ومؤثر مقارنة بما يمكن أن تحققه الدول الصغيرة.

وقد كان لهذا النجاح ركائزه المتمثلة في المقدرات القومية المتمثلة في المقدرة المالية التي استثمرتها دولة الإمارات في تعزيز دورها على المستوى الخارجي، ومقدرتها الدبلوماسية سواء تمثلت في مد تمثيلها السياسي في معظم دول العالم، بالإضافة إلى رفع كفاءة كوادرها الوطنية العاملة في مجال السياسة الخارجية ولعل الاهتمام بإنشاء وتطوير الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية يؤكد حرص دولة الإمارات على ذلك، إلى جانب توظيف المقدرة المالية لدولة الإمارات في المساهمة في جهود الإغاثة في الكوارث الإنسانية والطبيعية، بل وفي جهود حفظ السلام وإعادة الإعمار والتنمية، وذلك ما يؤكده مؤشر التنافسية العالمي كما سبقت الإشارة، ولعل مشاركة الإمارات في الأزمة اليمنية ضمن جهود عاصفة الحزم وإعادة الأمل تقدم نموذجاً واضحاً لذلك.

كما مثلت حكمة صانع القرار وإدراكه الواضح لمعطيات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية أحد أهم عوامل نجاح السياسة الخارجية الإماراتية، وقد حاولت الدراسة من خلال محاورها المختلفة التعرض للسياسة الخارجية الإماراتية في ضوء المحددات والموجهات المؤثرة فيها مقدمة نماذج لنجاح السياسة الخارجية الإماراتية وموضحة أهم عوامل ذلك النجاح.

وقد تمت الإشارة فيما تقدم إلى عناصر قوة السياسية الخارجية الإماراتية، وكيف قدمت الإمارات نموذجاً ناجحاً لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي، غير أن معطيات المرحلة الراهنة تطرح جملة من التحديات، التي ينبغي على صانع القرار الخارجي أخذها بعين الاعتبار. وفيما يلي محاولة لحصر بعض تلك التحديات:

أ) التحديات على المستوى الدولي:

- يبدو أن النظام الدولي الذي تميز بأحادية قطبية منذ بداية التسعينات يشهد اليوم تحولات باتجاه ثنائية قطبية أو تعددية قطبية، خاصة مع تنامي صعود قوى دولية جديدة (كالصين "عسكرياً واقتصادياً، أوروبا الموحدة، اليابان...) واستعادة روسيا لدورها الفاعل في التأثير على التفاعلات الدولية والإقليمية. مما يطرح عدداً من التساؤلات من بينها كيف ستتعامل الدول الصغيرة مع هذا التحول في الوقت الذي لازالت الولايات المتحدة تضغط بثقلها على السياسيات الداخلية والخارجية لهذه الدول؟ وهل سيتيح لها

هذا التحول قدراً من المناورة؟ أم سيملي عليها توترات وضغوطاً مضافة؟

- اتساع نطاق التسلح النووي بامتلاك دول جديدة له (إسرائيل - الهند – باكستان – كوريا الشمالية – البرنامج النووي الإيراني) وقد يتنامى عدد الدول المالكة لهذا السلاح مستقبلاً، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر الدولي، ويجعل أمن الدول الصغيرة أكثر تهديداً.
- عولمة الاقتصاد والثقافة وما تعنيه من تهديد بالنسبة لمصالح الدول الصغيرة وقدرتها على المنافسة الاقتصادية من جهة، والحفاظ على هويتها وثقافتها الوطنية من جهة أخرى، في عالم تداعت فيه الحواجز الجغرافية والسياسية والثقافية.
- تراجع دور الدولة كفاعل أساسي على مستوى السياسة الخارجية، وبروز فاعلين جدد، كقوى العولمة، واختراق السيادة الوطنية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة، إذ أصبحت كثير من أمورها الداخلية تعالج وفق أجندة دولية كقضايا المرأة وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي.
- الحرب ضد الإرهاب التي بدأتها الولايات المتحدة، وتداعياتها على اتساع مساحة التوتر، وتنامي العنف، فكيف للدول الصغيرة حماية مصالحها في ظل بيئة دولية تعج بأسباب الصراع وعدم الاستقرار، وبروز الجماعات المسلحة العابرة للحدود وتهديدها لأمن الدول والمجتمعات، بالإضافة إلى تحديات الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود والمهددة للأمن والاستقرار؟
- سرعة وتيرة الأحداث والتطورات الدولية، الأمر الذي يفرض على الدول ردود فعل متناسبة من حيث السرعة، ومن حيث القوة للحفاظ على مصالحها الوطنية على المستوى الداخلي والخارجي.

ب) التحديات على المستوى العربي:

- تبدو المنظومة العربية أكثر تهديداً اليوم في ظل تحديات المنظومة الشرق أوسطية المفروضة على العالم العربي، من قبل الولايات المتحدة (الشرق الأوسط الكبير، خارطة الطريق)، وفي ظل استمرار الخلافات العربية – العربية، وضعف دور جامعة الدول العربية، ناهيك عن التوترات الأمنية في المنطقة، وتطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحرب الإسرائيلية – اللبنانية وتداعياتها، والوضع الأمني في

العراق، وحالة الفوضى والصراع وعدم الاستقرار السياسي في أكثر من قطر عربي، وتداعيات تلك الحالة على الأمن القومي العربي وأمن دول الخليج، نظراً لما تمثله هذه البيئة غير المستقرة من فرص للاختراق الدولي والإقليمي من جهة، ومن بيئة خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية من جهة ثانية، ولنمو احتمالات الصدام المجتمعي على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

- كل هذه التوترات تتطلب سياسة خارجية رشيدة تعمل على تهدئة حدة الصراع، والمساهمة في خلق موقف عربي موحد يتناسب مع خطورة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي اليوم .

ج) التحديات على المستوى الخليجي:

تبدو الأمور أكثر خطورة بالنسبة للسياسة الخارجية الإماراتية، فالوضع في العراق وتداعياته على أمن الخليج، وكذلك البرنامج النووي الإيراني وما يمثله من تهديد لأمن الخليج، وظهور بعض الخلافات الخليجية – الخليجية حول بعض الملفات مما يؤثر في الموقف الخليجي الموحد تجاه بعض القضايا الإقليمية، بالإضافة إلى تداعي الأزمة اليمنية بشكل مباشر على الأمن الخليجي، والضغوط الخارجية باتجاه التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، وتحدياته بالنسبة للنظم السياسية الخليجية، والمشكلات المرتبطة بالخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج، الأمر الذي يفرض مزيداً من التحديات على صانع القرار السياسي في دول الخليج على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

وفي ظل المعرفة بهذه التحولات في البيئة الدولية والعربية والخليجية، تبدو عملية صناعة القرار الخارجي أكثر صعوبة. إلا أن دولة الإمارات مؤهلة لمواجهة هذه التوترات والتحديات بما تملكه من إمكانيات دبلوماسية مؤهلة واعية وقيادة رشيدة، وهي قادرة على أن توفق بين القدرات والإمكانات المتاحة للدولة وبين التحديات التي تفرضها التطورات المتلاحقة في المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي؟

الهوامش:

(1) محمود الفروماوي، المنهج التاريخي في البحث العلمي، الموقع الإلكتروني:

https://kenanaonline.com/users/elfaramawy/posts/291356

(2) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1984، ص 41 – 42.

(3) الموسوعة السياسية، الموقع الإلكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/مـفـهـوم%20الدولة

(4) حسنين إبراهيم توفيق، الانظمة السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، 87 – 88.

(5) David Vital, inequality of States: A Study of Small Power in International Relations, Clarendon Press, Oxford, 1967, p. 8.

(6) Robert O. Keohane: Lilliputians' Dilemmas: Small States in International Politics, "International Organization 23, no. 2 (1969(: 291 – 310.

(7) عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية، الأردن مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، 2013، ص ص 47 – 68.

(8) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم السياسة الخارجية، يمكن الرجوع إلى محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص ص 7 – 12.

(9) جمال عبدالجواد، القوة الناعمة.. مفهوم مهم لكنه مراوغ، دبي، جريدة البيان، 2 مايو 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019 -05- 02- 1.3550124.

(10) مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج العربي: دراسة للأبعاد الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987.

(11) محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمارات: النظرية والواقع والمستقبل، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط3، 2014، ص 51 – 64.

(12) الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx

(13) نسرين عبدالرحمن مراد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات، محاضرة ألقتها في المعهد الدبلوماسي، أبوظبي، وزارة الخارجية، 2005.

(14) الموقع الإلكتروني الرسمي لدولة الإمارات: https://www.government.ae/ar-ae/about-the-uae/economy

(15) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 67 – 117.

وكذلك د. عبدالخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، لندن، مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2006.

(16) تركي الدخيل: العلاقات السعودية الإماراتية تنطلق من أسس اجتماعية وسياسية، دبي، جريدة الإمارات اليوم، 2 أغسطس 2019، الموقع الإلكتروني:

1.1238852-02-08-https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019

(17) أحمد عبدالله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008، ص ص 239 – 311. ولمزيد من التفاصيل حول السياسية الخارجية لدولة الإمارات في عهد الشيخ زايد يمكن الرجوع إلى: عماد الدين حسين، زايد والتميز، أبوظبي، الأرشيف الوطني، 2018.

(18) مريم سلطان لوتاه، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991م. ولمزيد من التفاصيل حول البناء السياسي لإمارات الخليج يمكن الرجوع إلى:

مريم سلطان لوتاه، البناء السياسي للإمارات بين التقاليد السياسية القبلية وتأثير الوجود البريطاني، الشارقة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 100، شتاء 2008، ص ص 135 – 158.

(19) خلدون حسن النقيب، الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 83 – 101.

(20) محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمارات: مرجع سبق ذكره، ص ص 51 – 75. لمزيد من التفاصيل حول توزيع السلطات في الدولة الاتحادية، يمكن الرجوع إلى د. عبدالرحيم شاهين، نظام الحكم والإدارة في الإمارات العربية المتحدة، 1997.

(21) بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آ نهيان القائد والدولة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط الخامسة، 2013، ص ص 233 – 237.

(22) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص 9 – 11.

(23) بقوة الاتحاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2013.

(24) الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية:

https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-constitution-of-the-uae

(25) لمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية الإماراتية يمكن الرجوع إلى: يوسف الحسن، دولة الإمارات العربية المتحدة: عصارات في التاريخ السياسي والنظام الدستوري والسياسة الخارجية،

الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2005.

(26) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2017 – 2018، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2018، ص 15 – 40.

(27) اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي – الإمارات، الموقع الرسمي لمجلس الوزراء:

https://uaecabinet.ae/ar/details/news/saudi-emirati-powerhouse-announces-7-joint-initiatives-in-vital-sectors

(28) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص 17 – 22. ولمزيد من التفاصيل حول تطورات اتفاقيات الحدود بين دولة الإمارات وسلطنة عمان يمكن الرجوع إلى: الإمارات وعُمان توقعان اتفاقية الوضع النهائي للحدود، أبوظبي، جريدة الاتحاد، 23 يوليو 2008، الموقع الإلكتروني:

https://www.alittihad.ae/article/31027/2008/الإمارات-وعمان-توقعان-اتفاقية-الوضع-النهائي-للحدود

(29) حسنين توفيق إبراهيم علي وآخرون، العلاقات المصرية الإماراتية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2017، ص ص 33 – 34. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

أحمد عبدالله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 – 2003، مرجع سبق ذكره، ص 239 – 311.

(29) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 221 – 222.

(30) عبدالله بن زايد: الإمارات ستواصل جهودها لإنقاذ اليمن، دبي، جريدة البيان، 28 سبتمبر 2019، الموقع الإلكتروني:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019-09-28-1.3660339

(31) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 – 37.

(29) حسنين توفيق إبراهيم علي وآخرون، العلاقات المصرية الإماراتية: مرجع سبق ذكره، ص – ص 35 – 41.

(32) وليم رو، المرجع السابق، ص ص 44 – 47.

(39) المساعدات الخارجية والإنمائية من دولة الإمارات، الموقع الرسمي الحكومي لدولة الإمارات:

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/the-uae-aid-to-foreign-countries

(1) موقع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء:

aspx.2019-05-http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Press-Release/27

(33) حسنين توفيق إبراهيم علي وآخرون، العلاقات المصرية الإماراتية: مرجع سبق ذكره، 2017، ص ص 45 – 53.

(34) أحمد محمد أبو زيد، القوة الناعمة وصعود النفوذ الإيراني، أبوظبي، مركز سلطان بن زايد، 2018، ص 223 – 242. ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني للبوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات:

https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/the-uae-aid-to-foreign-countries

(35) علاقات الإمارات مع الصين تعود بجذورها إلى طريق الحرير، جريدة البيان، دبي، 2019/7/22، الموقع الإلكتروني:

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019 -07 -22 -1.3610861

(1) الجواز الإماراتي إلى 176 دولة بدون تأشيرة مسبقة، دبي، جريدة البيان، 14 أغسطس 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2019 -08 -14 -1.3626573

(36) الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/the-uae-government/political-system-and-government

(37) الدبلوماسية البرلمانية وخدمة المصالح الوطنية، جريدة الاتحاد، أبوظبي، 11 مارس 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/101627/الدبلوماسية-البرلمانية-وخدمة-المصالح-الوطنية

(38) أحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 238 – 242.

A Model for the Behaviour of Small States at the External Level

DR. MARYAM SULTAN LOOTAH •

Abstract

This paper examines the foreign policy of the UAE as a successful model for the behavior of small countries at the external level, and attempts to analyze that policy to determine the factors of strength and success through its five chapters:

The first chapter: The conceptual framework of the study. This chapter addresses some of the concepts associated with the study, which was important to clarify, especially for the public reader.

The second chapter: The determinants and orientations of foreign policy. This chapter deals with the most important determinants that govern the foreign policy of the countries in general, and the UAE as the subject of study (geographic determinant - national capabilities - the nature of the political system - social and political composition). The chapter explaines the foreign policy directives of the UAE, which was represented in (Reformist - Nationalist - Islamic - Gulf) and how the UAE foreign policy was affected by these determinants and guidelines.

The third chapter: Models of foreign policy. This chapter presents successful models of foreign policy of the UAE, from its inception to the present at the Gulf, Arab and international levels.

The fourth chapter: The elements of the strength and success of the UAE diplomacy. This chapter reviews the most important pillars of the success of the UAE foreign policy, whether related to the wisdom of the decision-maker, or related to the use of financial resources to support foreign policy, or to raise the efficiency of the external decision-making body to be more in line with developments in the the external environment.

The conclusion of the study raises a number of questions and current and potential challenges that require additional effort, both at the level of decision-making, or at the level of study and analysis and the need to provide proactive and forward-looking visions.

Keywords: Problems, curriculum, religious science, the primary school, female teachers, female supervisors

• Associate Professor - Department of Political Science - UAE University

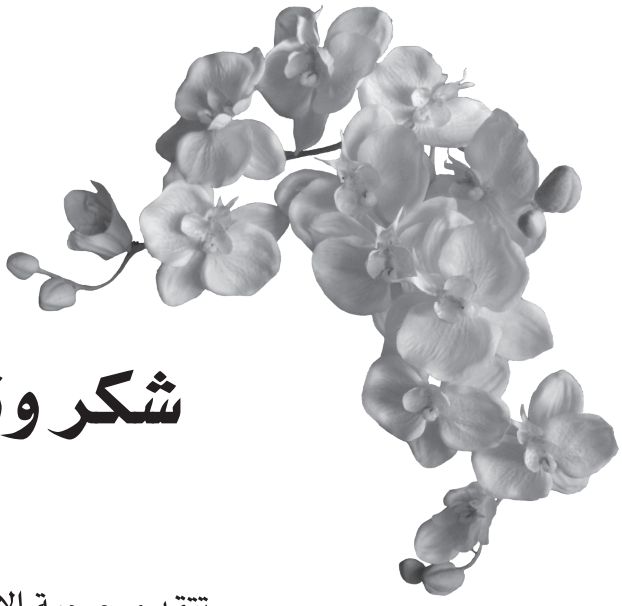

شكر وتقدير

تتقدم جمعية الاجتماعيين

وأعضاء هيئة تحرير مجلة شؤون اجتماعية وهيئتها الاستشارية

بخالص الشكر والتقدير إلى

صاحب السمو الشيخ الدكتور

سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة

لدعمه الدائم لمجلة شؤون اجتماعية ويؤكدون لسموه حرصهم على

متابعة مسيرة تطوير المجلة وتعزيز مكانتها بين المجلات العلمية

المحكمة التي تعمل على الارتقاء بالبحث العلمي وتقدمه

مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي

«دراسة ميدانية»

د. نورة بنت ناصر القحطاني ●

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي من وجهة نظرهم؛ من خلال التعرف على آرائهم حول المفهوم الأقرب له وأهم الجرائم التي يتعامل معها وطرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني والمعوقات المجتمعية لتحقيق الوقاية من هذه الجرائم ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، واعتمدت على استخدام الدراسة الوصفية بالتطبيق على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المستويات الدراسية المختلفة وبلغت عينة الدراسة (486) طالباً وطالبة، واعتمدت الدراسة على الاستمارة الإلكترونية لتجميع البيانات، وجاءت النتائج بأن أقرب مفهوم للأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة هو «استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع

● قسم الدراسات الاجتماعية كلية الاداب جامعة الملك سعود - الرياض المملكة العربية السعودية

سـوء الاسـتغلال واسـتعادة المعاملات الإلكترونية ونظـم الاتصـالات والمعلومات التـي تحتويها»، في حين جاءت جريمة « الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني» كأكثر جريمة يتعامل معها الأمن السيبراني؛ في حين تعتبر التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرقه هي أهم طرق الوقاية المجتمعية لمشكلات الفضاء السيبراني، كما جاءت النتائج بوجود معوقات اجتماعية له في تحقيق الوقاية للمجتمع السعودي، وأن أهم هذه المعوقات هو التطور الهائل في نظم المعلومات، ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها، وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها (التوعية، وتنمية البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة، وتشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني، ونشر مناهج تعليمية داخل المراحل الدراسية المختلفة تعرف به ودور الفرد فيه، بالإضافة إلى الرقابة الأسرية للأولاد أثناء التعامل مع الإنترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة).

مقدمة:

يعتبر الأمـن الركيزة الأساسية للمجتمع، بحيث لا يمكن تصور نمو أي نشاط بعيداً عن تحققه، سواء أكان ذلك على المستوى(التقني أو القانوني)، وقد تحول الأمن- مع بروز مجتمع المعلومات، والفضاء السيبراني- إلى واحد من قطاع الخدمات التي تشكل قيمة مضافة ودعامة أساسية لأنشطة الحكومات والأفـراد على السواء، كما هي الحـال مع التطبيقات الخاصة بـ(الحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والتجارة الإلكترونية، وغيرها الكثير)، إلا أن الوجوه المتعددة لجرائم الفضاء السيبراني، ومضاعفاتها الخطيرة التي لا تقف عند حدود الإساءة إلى(الأفراد، والمؤسسات)، بل تتعداها إلى تعريض سلامة الدول والحكومات لماذا؟ ؛ تزيد من مهمة القائمين عليه تعقيداً وصعوبة، وتستدعي مقاربة شاملة ومتكاملة لجميع التحديات التي يطرحها الفضاء السيبراني، بحيث تأتي (الـردود، والحلول المقترحة) ناجحة وفعالة. فتحقيق الأمن وبناء الثقة في الفضاء السيبراني من أساسيات تسخير تقنيات المعلومات والاتصالات في مجالات التنمية لخدمة المجتمعات الإنسانية. (جبور،2012: 2).

يعيش المجتمع الإنساني الآن صدمات عصر المعلومات والتطور الهائل الذي حدث في استخدام التكنولوجيا في شتى أمـور الحياة، حيث أصبحت إعصاراً تتكون نواته من مزيج مختلط من البرمجيات والتعاملات الإلكترونية ونظم المعلومات وأجهزة الحاسب والجوال وشبكات الإنترنت، ويتحرك هذا الإعصار في جميع الاتجاهات. (غيطاس،2011: 3).

ويشهد الواقع الاجتماعي في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً في استخدام نظم المعلومات في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها، فهو يستخدم في الأعمال البنكية والاقتصادية والصناعية والإجـراءات الحكومية المختلفة، وقد دخلت التكنولوجيا ونظم المعلومات في العلاج وحركة الطيران، وكذلك فالمجتمع السعودي ليس بمنأى عن التأثيرات العالمية، فقد أصبح مستهدفاً من المنظمات الإجرامية الدولية؛ لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مكانة اقتصادية وجغرافية. (البقمي، 2007: 13).

وقد حققت المملكة العربية السعودية إنجازًا عالميًا بحصولها على المركز الثالث عشر والأول عربيًا من بين (175) دولة في المؤشر العالمي للأمن السيبراني GCI؛ الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة لعام 2018 م متقدمة 33 مرتبة عن تقييمها في الإصدار السابق للمؤشر العالمي لعام 2016م، وخصوصاً بعد إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في 2017/10/31م ، حيث أطلقت الهيئة العديد من المبادرات والمشروعات المهمة التي أسهمت في تعزيز هذا النوع من الأمن في المملكة العربية السعودية، مؤكدة أنها تتطلع إلى فضاء سيبراني سعودي آمن وموثوق من خلال مستوى نضج أعلى في الأمن السيبراني في جميع الجهات الوطنية، وبالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة (سبق، 2019).

ومن هذا المنطلق رأت الباحثة أهمية إجراء دراسة عن ظاهرة الأمن السيبراني من منظور اجتماعي في المملكة العربية السعودية، بهدف التعرف على التفاعل المجتمعي مع الأمن السيبراني وخصوصاً الطلبة والطالبات الجامعيين لما لهم من درجة علمية مميزة بين الشباب السعودي وهم على قدر واعٍ بأهمية هذا النوع من الأمن للمجتمع ككل ولمكافحة الجرائم المعلوماتية.

أولاً: مشكلة الدراسة

مع اعتماد المجتمع المتزايد على الأنظمة المعلوماتية في الحياة اليومية، واستخدامه الأجهزة المتصلة بالشبكة العالمية للمعلومات، وتشعب طبيعة هذه الأجهزة من (هواتف خلوية، وأجهزة حوسبة شخصية)، يزداد عدد المتصلين بالفضاء السيبراني، الأمر الذي قد يزيد من احتمالات الاعتداءات والجريمة المرتبطة بالتكنولوجية. فقد أشار تقرير صادر عن ماكينزي إلى توقع زيادة المعلومات الرقمية بمعدل 44 %، خلال الأعوام الممتدة من(2009 إلى 2020). كما تشير العديد من التقارير إلى توالي حوادث اختراق الأنظمة وسرقة البيانات وتسريبها، كاختراق أنظمة معلومات سوني؛ التي نتج عنها تسريب بيانات مليون مستخدم. فالمعلومات التي (تضخ، وتنساب،

وتحفظ) في الفضاء السيبراني وعبره، من أهم الموجودات التي يسعى إليها جميع المعنيين بهذا الفضاء دون استثناء، ف(الشركات، والحكومات، ومستخدمو الإنترنت) يلاحقون المعلومات، كلٌ بحسب أهدافه. (جبور، 2012: 4).

يتوافق هذا الأمر مع ما ذهب إليه الأصفر (2011 :20) إلى أن ثمة خطراً حقيقياً على المجتمع السعودي يتجلى في الأنماط السلوكية المهددة لحالة الأمن الاجتماعي؛ والمتمثلة في تحديات الأمن السيبراني لمواجهة الخلل (الاجتماعي والاقتصادي والأمني) الناتج عن اتساع الثغرة بين الأداء المطلوب منها، وبين التطور التقني المذهل السريع في العالم، والذي يسخره بعض الأشخاص أو الجماعات الإجرامية؛ لتحقيق أهدافها، حيث يوضح التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة لشهر جمادى الآخر لعام 1436هـ أن حجم الجرائم المعلوماتية في المملكة أخذ طفرة كبيرة في الازدياد خلال فترة وجيزة منذ عام 1430هـ من (529) إلى (12500) قضية حتى عام 1436هـ ليصبح مجموع القضايا خلال هذه المدة (18794) قضية (أبو ثنين، 2019: 23).

الأمر الذي يشكّل خطراً على أمن المملكة السعودية، ويستوجب رفع الوعي حوله للحد منه وتلافي أخطاره؛ بين أفراد المجتمع خاصة، كما يستوجب إجراء الدراسات للتعرف على مدى إدراك أفراد المجتمع السعودي للفضاء السيبراني وفهمه ومعرفة أنواع الجرائم التي يمكن أن ترتكب من خلاله والإجراءات الوقائية للحد منها.

تأسيسا على ما سبق وكون الشباب الجامعي السعودي (من الطلاب والطالبات) هو جزء لا يتجزأ من المجتمع ؛ يدرك أهمية الأمن السيبراني في المملكة، كونه يمثل درعاً من دروع الأمن للوطن للحماية من محاولات التهديدات الخارجية لاختراق أنظمته الإلكترونية والمعلوماتية من جهة، ومن جهة ثانية قد يؤدي دوراً في التأثير السلبي على أفراد مجتمعه، من هنا تتجسد المشكلة البحثية للدراسة الحالية من ضرورة التعرف على مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي من خلال دراسة ميدانية تتعرف من خلالها على وجهة نظرهم حول المفهوم الأقرب لهذا النوع من الأمن ، وأهم الجرائم التي يتعامل معها، وطرق الوقاية المجتمعية منها، والتعرف على معوقاته، وأهم المقترحات التي قد تساعد على تفعيل دور هذا الأمن لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني.

ثانياً: أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

أ-أهمية نظرية

و تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1. ندرة البحوث والدراسات في مجال علم الاجتماع، وخاصة كموضوع رئيسي لأحد ميادينه، وهو علم الاجتماع الجنائي التي تناولت مشكلة الأمن السيبراني كونه من المجالات الحديثة، حيث إن معظم الدراسات تناولته من منظور أمني، دون أن تدرسه في إطاره الاجتماعي.
2. ضرورة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ودورها في مساعدة مجال الأمن السيبراني في تحقيق الهدف منه داخل المجتمع السعودي؛ للعمل ما أمكن على تحقيق الوقاية المجتمعية لمخاطره من خلال محاولة إلقاء الضوء عليه بصورة علمية متكاملة.
3. أهمية الفئة المستهدفة وهي طلاب وطالبات الجامعات السعودية الذين يمكن أن يشكلوا على المستوى المنظور الأداة الفعالة لتحقيق الأمن السيبراني.

ب-أهمية عملية

وتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في:

1. الاستفادة -ما أمكن - من مخرجاتها على مساعدة المملكة متمثلة في الهيئة الوطنية للأمن السيبراني؛ في الوصول إلى ما من شأنه الاستفادة الإيجابية من الفضاء السيبراني.
2. تخفيف ما أمكن من سلبياته، وخاصة المرتبطة منها بالجرائم الإلكترونية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المفهوم الأقرب للأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية.
- التعرف على أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني، والتي لها علاقة بالمجتمع من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعات السعودية.
- التعرف على بعض طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعات السعودية.

- التعرف على المعوقات المجتمعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر طلاب وطالبات الجامعات السعودية.
- التعرف على أهم المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو ما مدى توفر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي؟ ويتفرع عن التساؤل السابق عدة تساؤلات فرعية:

1. ماهو المفهوم الأقرب للأمن السيبراني لديهم؟
2. ماهى أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني ولها علاقة بالمجتمع من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟
3. ماهى أهم طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟
4. ماهى المعوقات الاجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟
5. ماهى أهم المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات السعودية؟

خامساً: مفاهيم الدراسة

أ-مفهوم الأمن السيبراني:

عرف التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (2011: 17) الأمن السيبراني بأنه «مجموعة من المهمات مثل (تجميع وسائل، وسياسات، وإجراءات أمنية، ومبادئ توجيهية، ومقاربات لإدارة المخاطر، وتدريبات، وممارسات فضلى، وتقنيات) يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وموجودات المؤسسات والمستخدمين».

عرفته جبور(2012: 5) بأنه «النشاط الذي يؤمن حماية الموارد(البشرية، والمالية) المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن،

بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج، وبحيث لا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة»

ويمكن تعريف الأمن السيبراني إجرائياً بأنه «عمليات الحماية التي تقوم بها السعودية أو الأفراد؛ لحماية العمليات المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات للحد من الخسائر والأضرار والجرائم المرتبطة بهذه التقنيات».

ب-الوعي:

عرفه العريفي (1416هـ) بأنه " إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، وهو أساس كل معرفة. كما يشير الوعي إلى الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بهذا الإدراك إدراك الإنسان لنفسه وللبيئة المحيطة به. ولعل هذا يعنى فهم الإنسان لذاته وللآخرين عند تفاعله معهم سعياً لإشباع حاجاته، وقضاء مصالحه وهو مدرك للعلاقات بينه وبين الآخرين والبيئة من خلال المواقف المختلفة.

وعرف أوليدوف (1982: 31) الوعي الاجتماعي بأنه " إعادة إنتاج البشر للواقع الاجتماعي في شكل أفكار وتصورات ورؤى في مرحلة معينة من التطور التاريخي، فالوعي الاجتماعي هو إذن الإحاطة بالواقع من قبل طبقة محددة أو فئة اجتماعية أو المجتمع بأسره".

ويمكن تعريف الوعي إجرائياً: بأنه «التصور الفكري والصورة الذهنية التي يحملها الشباب- السعودي- متمثلاً في طلاب وطالبات الجامعات في الجوانب المختلفة ذات الصلة بالأمن السيبراني وطرق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني.

ج-مفهوم طلاب وطالبات الجامعات السعودية:

عرف الصغير(2005 :21) الطالب الجامعي بأنه «إنسان يمر في مرحلة نمو معينة، فهو على وشك إنهاء مرحلة المراهقة إن لم يكن قد تجاوزها فعلاً إلى مرحلة نضج أخرى تسمى مرحلة الشباب»، ويتراوح العمر الزمني للطالب الجامعي ما بين 18 سنة إلى 22 سنة بمتوسط يبلغ حوالي العشرين عاما، وفي ضوء هذا المدى من العمر نجده يبدأ مرحلة الشباب، وإن كان بعضهم منهم وخاصة في الصفوف الأولى من الجامعة قد أوشك على الانتهاء من المرحلة المراهقة.

عرفت وهبي (1996: 238) الطلبة الجامعيين بأنهم «هم المتمرسون بالجامعة، فهم جماعة أو شريحة شباب من المثقفين يتمركزون في المؤسسات التعليمية».

ويمكن تعريف طلاب وطالبات الجامعات السعودية إجرائياً: بأنهم «الطلاب والطالبات السعوديون وينتسبون لإحد الجامعات السعودية بتخصصاتها المختلفة».

سادساً: الإطار النظري للدراسة

أ-أدبيات الدراسة

1 - الأبعاد الاجتماعية للأمن السيبراني:

تسمح طبيعة الإنترنت المفتوحة- عبر المدونات والشبكات الاجتماعية بشكل خاص- لكل مواطن بأن يعبر عن تطلعاته السياسية، وطموحاته الاجتماعية، بأشكالها كافة، كذلك تشكل مشاركة جميع شرائح المجتمع ومكوناته وسيلة لإغناء هذا المجتمع وتطويره؛ وذلك بما تتيحه من فرص للاطلاع على الأفكار والمعلومات المختلفة، وبما تكونه أيضاً من حاجة لدى الجميع في الحفاظ على استقرار الفضاء السيبراني والمجتمع الذي يرتكز إليه، والمعلوم أن انفتاح مجتمع ما على مجتمع آخر يؤسس لتبادل خبرات وأفكار، وتكون حاجات جديدة وآفاق تعاون وتكامل، يضاف إلى هذا ما يقدمه الإنترنت من إمكانات وقدرات للمجالات (العلمية، والثقافية، والخدماتية)، حيث تسمح بالوصول إلى مناطق بعيدة، والى فئات محددة ك(كبار السن، والمرضى، وغيرهم) من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولا تقف الأبعاد الاجتماعية عند حدود توفير اطمئنان المواطن إلى حياته اليومية، والإفادة من طاقات تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير نشاطاته المختلفة، بل تتعداها إلى صيانة القيم الجوهرية في المجتمع ك(الانتماء، والمعتقدات) إضافة إلى العادات والتقاليد، لذا يأتي التشديد من قبل المنظمات والهيئات الدولية على نشر ثقافة الأمن في الفضاء السيبراني، وضرورة تعاون المجتمع- بكل مكوناته- لتحقيقه وضمانه.

ومما لا شك فيه أن المخاطر السيبرانية قد يتعرض لها المجتمع ككل، سواءً كان السبب هو (ارتكاز الخدمات الحيوية على ما تقدمه تقنيات الاتصالات والمعلومات من إمكانات، أو عبر ما يضخ من محتوى في الفضاء السيبراني). فالمحتويات غير المشروعة وغير المرغوب بها ذات تأثير سلبي أكيد على أخلاقيات مجتمع معين، وكذلك على ارتفاع نسبة ممارسة الجريمة، وعليه لا بد من بناء مجتمع مسؤول ومدرك لمخاطر الفضاء السيبراني؛ قادر على التعامل بحد أدني مع قواعد السلامة، مع إدراك للعواقب القانونية التي يمكن أن تترتب على التصرفات؛ والتي تعرض سلامة الغير وسلامة رؤوس الأموال وحركتها للخطر (جبور، 2012: 12).

2 - مهام ومجهودات الأمن السيبراني بالسعودية

أكدت دراسات حديثة أن النفقات العالمية المتعلقة بالأمن السيبراني وصلت إلى 360 مليار ريال، وقد واجهت الشركات خسائر مالية مرتفعة نتيجة الاختراقات الأمنية التي أصابتها، وفي

المملكة العربية السعودية ذكرت شركة كاسبير سكاي الأمنية من خلال دراسة أعدتها أن 60 % من المنشآت السعودية تعرضت لهجمات إلكترونية خلال عام 2018م فقط، و40 % ما زالت بحاجة ماسة لتطوير أدواتها الدفاعية ضد مثل هذه الهجمات وأن تكلفة خسائر هذه الهجمات قد تبلغ 30 مليار ريال في 2020 ، أي أن خسائر تلك الهجمات قد تفوق خسائر الأعاصير حيث أشارت التقديرات في عام 2016 إلى أن الهجمات السيبرانية قد كلفت الشركات ما يصل إلى 450 مليار دولار سنوياً على مستوى العالم، وبالمقارنة مع الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير فقد تسبب إعصار كاترينا في خسائر تقدر قيمتها بحوالي 108 مليار دولار، لذا فإن الأمن السيبراني يعد هو الحل الوحيد في تحقيق المطلوب للفرد والمجتمع في ظل الاستخدام الواسع للحاسب الآلي وتطبيقاته والأجهزة والأنظمة بكافة أنواعها (أبا الخيل، 2019)

لذا وفي ضوء تعاظم دور الفضاء الإلكتروني في تحقيق رؤية المملكة 2030، خاصة مع تزايد التهديدات الإلكترونية، أضحى من الأهمية حماية أنظمة المعلومات والاتصالات ضد الهجمات الإلكترونية، وفي الوقت ذاته العمل للحفاظ على سرية وسلامة المعلومات وإتاحة الوصول إلى ممتلكات البنى التحتية والجهات الحيوية الوطنية بطريقة سلسة وآمنة؛ ولذا جاء القرار الملكي بتأسيس الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، محدداً اختصاصاتها التنظيمية والتشغيلية في مجال الأمن السيبراني، من خلال العمل على تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات وما تقدمه من خدمات وما تحويه من بيانات، مراعية في ذلك الأهمية الحيوية المتزايدة للأمن السيبراني في حياة المجتمعات، ومستهدفة التأسيس لصناعة وطنية في مجال الأمن السيبراني لتحقق للمملكة الريادة في هذا المجال، وعليه قامت الهيئة ببناء الشراكات مع الجهات العامة والخاصة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في مجال الأمن السيبراني للإسهام في تحقيق نهضة تقنية تخدم مستقبل الاقتصاد الوطني للمملكة (طاهر، 2019).

3 - نماذج لمؤسسات الأمن السيبراني في المملكة

أدركت المملكة في ظل التحديات التي تواجهها لاستكمال بناء الدولة العصرية وفقا لرؤية 2030 أنه من المهم أن تتكامل الجهود كافة؛ لتحقيق النهضة المستهدفة من خلال حماية نظمها وبنيتها المعلوماتية، ولذا فقد تكاتف الجميع في ضمان تحقيق الأمن السيبراني بدءًا من التعليم؛ حيث اهتمت معظم الجامعات في المملكة بتدريس مواد أمن المعلومات في كليات الحاسب لديها،

بل اتجه بعضها منها إلى تخصيص برامج دراسات عليا في ذلك المجال، مروراً بتأسيس المراكز والمؤسسات المعنية بقضية الأمن السيبراني وذلك كله لمعاونة الهيئة الوطنية في مهامها وفي أهدافها، ومن أهم هذه المراكز (أبوثنين، 2019: 230-231):

- الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
- المركز الوطني للعمليات الأمنية في وزارة الداخلية.
- المركز الوطني لتقنية أمن المعلومات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة، وهو مؤسسة وطنية تأسست تحت مظلة اللجنة الأولمبية السعودية.
- مركز التميز لأمن المعلومات بجامعة الملك سعود.
- وحدة الأمن السيبراني بجامعة الأمير سلطان.

4 - تطور استخدام الإنترنت وازدياد الجرائم المعلوماتية في السعودية:

تشير الإحصاءات والتقارير الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في أكتوبر 2014 أن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة قد وصل إلى 18.3 مليون مستخدم وهذا العدد مرشح للزيادة السنوية، وفي المقابل رصد التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية لشهر جمادي الآخر لعام 1436هـ ارتفاع قضايا الجرائم المعلوماتية؛ إذ بلغ مجموع القضايا في الفترة من 1430هـ وحتى 1436هـ إلى 18794 قضية معلوماتية (التقرير الصادر عن إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية، جمادي الآخر 1436هـ).

5 - مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية

أقر مجلس الوزراء السعودي يوم الاثنين الموافق 7 ربيع الأول 1428هـ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم (79) والذي جاء بمواده عقوبات الجرائم المعلوماتية ومنها:

المادة الثالثة: التي نصت على أنه «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين» كل من ارتكب أحد الجرائم الآتية:

1. التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي – دون مسوغ نظامي صحيح – أو التقاطه أو اعتراضه.
2. الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.

3. الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه.
4. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.

5 - التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

والمادة الرابعة: التي نصت على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين» كل من ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

1. الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند، وذلك عن طريق الاحتيال، أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال صفة غير صحيحة.
2. الوصول – دون مسوغ نظامي صحيح-إلى بيانات بنكية، أو ائتمانية، أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية؛ للحصول على بيانات، أو معلومات، أو أموال، أو ما تتيحه من خدمات.

والمادة الخامسة: التي نصت على أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

1. الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها.
2. إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدمير البرامج، أو مسحها، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها.
3. إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت.
4. وتهدف هذه المواد والأنظمة لحماية المجتمع من الجرائم المعلوماتية والحد منها والمساعدة في تحقيق الأمن السيبراني، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات والشبكات المعلوماتية، وحماية المصالح والأخلاق والآداب العامة، وحماية الاقتصاد الوطني. (الديربي، 2012: 126)

ب-نظريات الدراسة

1 - نظرية مجتمع المعلومات «مجتمع ما بعد الصناعة»:

مصطلح مجتمع المعلومات «مجتمع ما بعد الصناعة» ظهر خلال الثمانينيات من القرن

العشرين، كمفهوم جديد للدلالة على وضع المجتمع في العصر الجديد، والذي ظهر نتيجة لتأثير التغيرات السريعة والقوية لثورة تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وقد بدأ المفهوم غامضا في ذلك الوقت حيث كان الباحثون يستندون إلى الرؤية المستقبلية لعصر المعلومات، إلا أننا اليوم بدأنا نشاهد الملامح الأساسية لمجتمع المعلومات، وقد صاغ دانييل بيل نظريته حول مجتمع المعلومات سنة 1973 في كتابه «المجتمع بعد الصناعي المقبل» أو «قدوم المجتمع بعد الصناعي»، حيث تناول وجود تأثير للعلاقات التكنولوجية الجديدة في المجتمع والثقافة المجتمعية الحديثة والعلاقات الاجتماعية المختلفة، كما تناول فكرة الوعي المجتمعي في ظل هذه التغييرات وتأثير منجزات الإلكترونيات وآثارها وعواقبها الاجتماعية؛ حيث يقصد بيل إلى الانتقال من المجتمع الذي ينتج البضائع إلى مجتمع الخدمات، واعتبار المعرفة النظرية مصدراً مركزياً للتجديدات في التكنولوجيا وظهور «تكنولوجيا فكرية» جديدة؛ حيث يرى أن المجتمع المعلوماتي يبعد التأثير المباشر للطبيعة من أطر الحياة العملية المعتادة، ويتعلم الناس العيش بعضهم مع بعضهم الآخر، وينشأ وضع جديد متأثر بعوامل تساعد في هذه العلاقات؛ وهي الثورة التكنولوجية الجديدة؛ حيث يرى أن الحاسب رمز وتجسيد مادي للثورة التقنية الحديثة كما قامت به الكهرباء بتغيير للحياة الاجتماعية في النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث أثرت في مجمل الروابط الاجتماعية والصلات الاجتماعية حينها، وشكلت نمطاً خاصاً من المجتمع وهو ما عرف بالمجتمع العمومي(النقري، 2001 : 130-132).

وفسر بيل الأركان الإحداثية التي تفسر الأطر الاجتماعية وتدرس تماسك المجتمع من خلال وضع مفهوم يوضح تنظيم المجتمع، فيصنف المجتمع ما بعد الصناعي (مجتمع المعلومات) إلى ثلاثة كيانات: (اجتماعية، سياسية، ثقافية)، وفي ضوء هذه الكيانات والمحاور يرى بيل أن في مجتمع المعلومات يحدث التالي:

تتغير أدوار الأفراد في المجتمع لبلوغ غايات محددة، ويعتمد على ذلك ظهور أنماط جديدة في السلوك؛ على الأفراد مراعاتها لمواءمة حالة المجتمع الجديد، ومثال ذلك انتشار النواحي التخصصية والعوامل المعرفية والتي تتطلب نشاطا مماثلا من الأفراد.

تنشأ علاقة تنافسية بين البناء الاجتماعي والكيان السياسي؛ وذلك لأن مجتمع المعلومات قائم على تطور البناء الاجتماعي وظهور الجوانب المعرفية والأهمية المعلوماتية، مما يقلل من دور النخبة السياسية الحاكمة.

يعتمد الظهور لأنماط جديدة في حياة أفراد المجتمع على درجة المعرفة النظرية والإدراكية التي ترتبط بجوانب الثقافة المجتمعية، مما قد يؤدى إلى ظهور النزعة الفردية.

وتوقع بيل في نظريته أن تصبح المعرفة هي الأساس للرقابة الاجتماعية، واتجاه الابتكار والإدارة السياسية للعلاقات الاجتماعية الجديدة؛ حيث شدد بيل على أن المعرفة في مجتمع المعلومات وفي هذا الشأن يرى أن حالة المعرفة والوعي الذاتي هما من العوامل الأساسية لفهم ماهية مجتمع المعلومات الذي تحدد سماته في تفوق حاجة الأفراد إلى المعرفة عن حاجتهم إلى علاقاتهم بالمجتمع كما تتسق علاقة ما بين الأفراد نتيجة لوجود منظومة علمية وتعليمية قائمة على روافد المعلوماتية ، ويتم اقتطاع جزء كبير من موارد هذا المجتمع لتوجيهها إلى تلبية الحاجات المعرفية التي تشبع حاجات الأفراد بالإضافة إلى الاستفادة من التقدم المعرفي في تطوير وتحقيق أهداف الأفراد داخل المجتمع(bell، 1973).

1-1 - مدى الاستفادة من النظرية :

وتعد نظرية مجتمع المعلومات» ما بعد الصناعة» من النظريات الحديثة التي تتعامل مع دور المعلومات والتكنولوجيا في حياة الأفراد، لذا تظهر أهميتها في تفسير تفاعل الأفراد مع هذه التكنولوجيا والاهتمام بها في حياتهم الاجتماعية المختلفة، وشملت العلاقات المختلفة ما بين عمليات تعارف وتواصل وعمليات بيع وشراء وعمليات متابعة أمور شخصية وجميعها أصبحت عمليات متصلة بدرجة كبيرة بمجتمع المعلومات الذي نعيش فيه هذا العصر، لذا تمت الاستفادة من هذه النظرية في توضيح مدى تأثر المجتمع بهذا العصر وتحوله إلى تعاملات إلكترونية في أمور عدة منها ما هو اجتماعي مثل (الاتصال والتواصل والتعارف)، ومنها ما هو مادي مثل (عمليات البيع والشراء والتعاملات البنكية والحكومية والإدارية المختلفة)، كما تتم الاستفادة من هذه النظرية في فهم علاقة المجتمع بمنظور الأمن السيبراني في هذا العصر؛ كونه نمطاً جديداً بالأمن مرتبطاً بمجتمع المعلومات الحالي.

2 - النظرية التفاعلية الرمزية :

تعتقد النظرية التفاعلية بأن الحياة الاجتماعية وما يكتنفها من عمليات وظواهر وحوادث ما هي إلا «شبكة معقدة من نسيج التفاعلات والعلاقات بين الأفراد والجماعات التي يتكون منها المجتمع»، فالحياة الاجتماعية يمكن فهمها واستيعاب مظاهرها الحقيقة عن طريق النظر إلى التفاعلات التي تقع بين الأفراد، وأن التفاعلات لا يمكن أن تأخذ مكانها في المجتمع بدون الأدوار

التي يمارسها الأفراد من وجهة نظري أصح من يحتلها الأفراد، حيث إن لهذه التفاعلات دوافعها الذاتية وآثارها على الجماعات والأفراد. (الحسن،2015: 65)

كما تصنف العلاقات الاجتماعية بموجب العالم يكنزبيرك أحد رواد هذه النظرية إلى علاقات اجتماعية عمودية مثل العلاقة بين الطبيب والمريض، أو علاقات اجتماعية أفقية وهي العلاقة بين الطلاب بعضهم مع بعض، أو علاقة تفاعلية رسمية مثل الرئيس والمرؤوس، أو علاقات اجتماعية غير رسمية، كما أوضح أنه يمكن أن تكون هذه العلاقة علاقة لأسباب اقتصادية أو تربوية أو اجتماعية. (Ginsberg،1980: 708)

ويعتبر الفعل الاجتماعي الموجه للحصول على استجابة من آخر أو آخرين أنه يؤدي إلى عملية التفاعل، والتي ترتكز في مجملها على الخاصية الرمزية للفعل في إطار عملية التفاعل والاتصال، والمتفاعلون هنا حسب رأي بلومر لا يتبعون وصفات اجتماعية ثقافية بشكل حتمي، وإنما يقومون بتأويل معنى الفعل والرمز، وبهذا لا ينظر إلى العمليات الاجتماعية والعلاقات وما ينتج عنها من بناءات اجتماعية ثقافية كأشياء ثابته وإنما ينظر إليها كعمليات دينامية متغيرة ومفتوحة (عثمان، 2008: 113).

2-1 - مدى الاستفادة من النظرية:

تمت الاستفادة من نظرية التفاعلية الرمزية كونها من أهم النظريات لدراسة العلاقات والتفاعليات والعوامل المؤثرة فيها، من خلال أنها تهتم بالتفاعل بين طرفين، لذا تمت معرفة التفاعل بين استخدام الشباب لأدوات التكنولوجيا والمعلومات الحديثة من (مواقع تواصل اجتماعي، وعمليات بيع وشراء عبر الإنترنت، وعمليات إلكترونية إدارية وحكومية أخرى) وبين تفاعلهم لأهمية الأمن السيبراني.

ويعد أهمية دور المجتمع في التفاعل مع هذا النمط الأمني الجديد الذي يؤدي فيه المجتمع دوراً رئيسياً كونه حائط الردع الأمني الأول في حماية المجتمع من جرائم المعلومات المختلفة.

ج- الدراسات السابقة

1. **دراسة أبوثنين(2019) بعنوان» الأبعاد الاجتماعية والأمنية للجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي»**، والتي هدفت إلى التعرف على واقع انتشار الجرائم المعلوماتية من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، وكذلك معرفة الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الجرائم المعلوماتية في

المجتمع السعودي، والوسائل المتبعة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المسح الاجتماعي الشامل بصفته أحد أساليب البحوث الوصفية، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن جرائم الممارسات غير الأخلاقية جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين، وأن التأثير في ثقافة المجتمع من أهم الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الجرائم المعلوماتية، كما أظهرت النتائج أن أهم الوسائل المتبعة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية هي الألعاب الإلكترونية وأفلام الكرتون في ترويج الأفكار الهدَّامة والشاذة من وجهة نظر عينة الدراسة، وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام بالتوعية المجتمعية الموجهة إلى جميع الفئات العمرية في المجتمع، وضرورة التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي.

2. **دراسة الفريح (2018) بعنوان "التنمر السيبراني في مدارس التعليم العام من منظور الطلبة المعلمين بجامعة الكويت"**، والتي هدفت إلى تقصى تصورات الطلبة المعلمين في كلية التربية بجامعة الكويت عن حوادث التنمر السيبراني بمدارس التعليم العام، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة على عينة مكونة من 279 طالباً معلماً من الملتحقين ببرنامج التربية العملية وأظهرت النتائج وجود شعور بالقلق لدى الطلبة المعلمين من حوادث التنمر السيبراني في المدارس، وأنهم في حاجة إلى رفع ثقافتهم وثقتهم بأنفسهم، ورفع مستوى إعدادهم الجامعي في كيفية التعامل مع تلك الحوادث، كذلك كشفت الدراسة عن تأكيد الطلبة المعلمين ضرورة التزام المدرسة والمجتمع تجاه تلك الحوادث، كما أظهرت النتائج أن عامل الإعداد الجامعي في مجال التنمر السيبراني كان متغيراً تنبئياً في شعور الطلبة بالقلق والثقة في التعامل مع حوادث التنمر السيبراني.

3. **دراسة غريب والأمير (2017) بعنوان "مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودية"**، والتي هدفت إلى معرفة مدى الوعي لدى فئة الشباب بنظام العقوبات لجرائم المعلومات في السعودية ، حيث أجريت هذه الدراسة على (214) شاباً وشابة من مختلف مناطق المملكة لمعرفة مستوى وعيهم بمفهوم الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، ومدى معرفتهم بنظام العقوبات الصادر بخصوص الإقدام على ممارسة بعض السلوكيات الخاطئة على وسائل التكنولوجيا

الحديثة ، وجاءت النتائج بأن نصف عينة الدراسة لديهم وعي بالممارسات غير الشرعية عند استخدامهم هذه التكنولوجيا، كما أظهرت الدراسة أن معرفة الأنظمة والعقوبات الخاصة بمكافحة الجرائم كان لها دور كبير في الحد من الممارسات الخاطئة في تقنية المعلومات.

4. **دراسة مجمع البحوث والدراسات (2016) بعنوان " الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها"**، والتي هدفت إلى إبراز الواقع الحالي للجريمة الإلكترونية وحجمها وأساليبها وأسبابها وآثارها وتطورها وخسائرها على نطاق العالم عموماً وفي منطقة الخليج العربي خصوصاً، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج؛ أهمها استجابة دول الخليج للجهود الدولية لمواجهة الجريمة الإلكترونية بإصدار تشريعات لمواجهة الجريمة الإلكترونية في الفترة من 2001-2014م، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي فكرة إعداد استراتيجية موحدة لمواجهة الجريمة الإلكترونية؛ تنطلق من رؤيتها وأهدافها ومبادئها الخطط والبرامج التنفيذية لمواجهة تلك الجريمة.

5. **دراسة الردفاني (2014) بعنوان "تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية"**، والتي هدفت إلى التعرف على الأبعاد الأمنية لمواجهة الجرائم السيبرانية، حيث جاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: وجود انفلات أمني في مجال الفضاء السيبراني؛ حيث شكل منظومة تهديدات ومخاطر ومعوقات تجاه تحقيق الأمن، وتعد الجرائم السيبرانية ذات خطر في تفاقم الفساد وتقويض سيادة القانون والعمليات الديمقراطية وتهديد أمن المجتمع والدول، وأن معظم الدول تفتقر إلى وجود تشريعات خاصة بالسيبرانية ناهيك عن الجرائم السيبرانية ذاتها، وإلى آلية متخصصة لمواجهة تحدياتها، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تحقيق الأمن السيبراني، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والآداب والأخلاق العامة، والاقتصاد الوطني أيضاً، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الجرائم السيبرانية باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، لذلك تتطلب جهوداً مشتركة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغرض تبادل الخبرات وتحسين طرق مكافحتها.

6. **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(2013) بعنوان " دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية"**، والتي هدفت إلى التعرف على الجريمة السيبرانية حول العالم ومدى تفاعل الدول لهذا النوع من الجرائم، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن 40 % من الدول حول العالم هي من لديها قوانين تحارب جرائم الفضاء السيبراني ، في حين أن 20 % من الدول الأخرى تقوم بإجراءات لإعداد هذه القوانين والتشريعات، كما أكدت الدراسة أن معظم الجرائم تعتبر جرائم عابرة للحدود بين الدول ، كما جاءت الدراسة بأن أهم جرائم الفضاء السيبراني حول العالم التي تم التبليغ عنها هي قرصنة البريد الإلكتروني، تليها التصيد الاحتيالي ثم سرقة الهوية وتزوير بطاقات الائتمان، كما خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها: وجود اعتماد على وسائل تقليدية للتعاون الدولي الرسمي في مسائل الجريمة السيبرانية، وهو لا يكفي حالياً للاستجابة في الوقت المناسب لمقتضيات الحصول على أدلة إلكترونية سريعة، كما أظهرت الدراسة وجود ضعف في البلدان النامية في سلطات إنفاذ القانون عامة، وعلى جرائم الفضاء السيبراني بشكل خاص، لذا تحتاج إلى دعم ومساعدة كون أن الجريمة الإلكترونية يمكن أن تخترق حدودها وتؤثر في دول أخرى في العالم.

7. **دراسة حمدان، والسيد (2007) بعنوان " بعض الجرائم الناجمة عن استخدام الشباب للإنترنت ودور الأسرة في مواجهتها"**، والتي هدفت إلى التعرف على أكثر الجرائم التي تنتج عن استخدام الشباب للإنترنت، والدور الذي تؤديه الأسرة في حماية أبنائها من هذه الجرائم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على تحليل مضمون التقارير والدراسات التي بحثت في الموضوع ذاته، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أغلب مرتادي المواقع الإباحية من فئة الشباب، وأن ذلك يتم في غفلة من الأسرة وأولياء الأمور، وأن من أبرز الجرائم جرائم القذف وتشويه السمعة، وأوصت الدراسة إلى أهمية توعية أولياء الأمور لأبنائهم ومتابعتهم من أجل الوقاية من الجرائم الناتجة عن الاستخدامات السلبية التي يقوم بها الأبناء على شبكة الإنترنت.
8. **دراسة المنشاوي (2003) بعنوان " جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي"** ، التي هدفت إلى التعرف على أكثر الجرائم انتشاراً في الإنترنت، وحجم انتشارها، والنمط الذي تمارس به، وركزت على الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية والجرائم المالية

والاختراقات والاعتداء على الخصوصية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات ثم الجرائم المالية، بينما توصلت إلى أن الجرائم الجنسية والأفعال غير الأخلاقية من أقل الجرائم شيوعاً.

د- التعليق على الدراسات السابقة:

تشترك الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في دراسة جرائم الإنترنت والأمن السيبراني بشكل عام، و تتفق مع بعضها في نوع الدراسة، فيما تعتبر الدراسة الحالية دراسة في مجال جديد في علم الاجتماع، وهو (علاقة المجتمع بتحقيق الأمن السيبراني من خلال استطلاع آراء شباب الجامعات حول مفهومهم للأمن السيبراني، وأهم جرائم الفضاء السيبراني، وطرق الوقاية من هذه الجرائم، والدور المجتمعي في الحد من هذه الجرائم، وتحقيق التكامل مع وسائل الأمن السيبراني المختلفة داخل المجتمع السعودي)، وهو ما أدى إلى اختلاف عينة الدراسة عن الدراسات السابقة، ولكن تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في المفاهيم النظرية للأمن السيبراني وجرائم الفضاء السيبراني والنظريات المفسرة واستنتاج التوصيات والانطلاق منها بتلك الدراسة الحالية.

سابعاً: الإجراءات المنهجية الميدانية

أ-نوع ومنهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، والتي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، والذي يتناسب مع طبيعة تلك الدراسات.

ب- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات الجامعات السعودية للعام الجامعي 1439/1440هـ بالمستويات الدراسية المختلفة، حيث بلغ عددهم وفقاً لإحصائيات وزارة التعليم ما يقرب من مليون ونصف مليون طالب وطالبة جامعية بالجامعات السعودية (جريدة الاقتصادية، 31 مايو 2018)

ج- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من طلاب وطالبات الجامعات السعودية، وهي تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض الدراسة. حيث تم الاعتماد على اختيارها باستخدام العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة كجزء ممثل لمجتمع الدراسة الأصلي من طلبة الجامعات على مستوى المملكة؛

وقد تم توزيع أداة الدراسة بنظام الاستمارة الإلكترونية وبطريقة عشوائية على الطلبة بالجامعات السعودية من خلال البريد الإلكتروني الجامعي للطلبة، وتم تجميع أكثر من 550 استمارة إلكترونية، وتم استبعاد الاستمارات التي لم تستكمل، وبلغت عينة الدراسة بعد تنقيحها (486) مفردة من الطلاب والطالبات من الجامعة السعودية.

د- أداة الدراسة:

تم اعتماد أداة الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم تصميمها بالاستفادة من الإطار النظري، والدراسات السابقة المشابهة، حيث اعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وتكونت الاستبانة من جزئين أساسيين، الجزء الأول للبيانات الأولية لعينة الدراسة تشمل: النوع، والجامعة، ونوع الكلية، بالإضافة على سؤال حول مدى معرفة الأمن السيبراني من قبل، بالإضافة إلى الجزء الثاني الذي يشمل تساؤلات الدراسة الخمسة.

هـ- صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين، وفي ضوء آرائهم؛ تم إعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية، كما تم حساب الصدق الداخلي بحساب معامل الارتباط بيرسون للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور، حيث اتضح أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها تقع بين (0.66 – 0.889)، وهي علاقه ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، كما تم حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام (معادلة ألفا كرونباخ) Cronbach`s Alpha (α) حيث بلغ معامل الثبات العام (0.946)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للبحث.

و- أساليب المعالجة الإحصائية للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وتحديد

استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة، وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محاور الاستبانة.

ي-مجالات الدراسة:

1. **المجال البشري:** طلاب وطالبات الجامعات السعودية في التخصصات المختلفة.
2. **المجال المكاني:** المملكة العربية السعودية.
3. **المجال الزماني:** تمت الدراسة في شهري جماد الثاني ورجب من عام 1440ه.

ثامناً: عرض نتائج الدراسة:

جاءت نتائج الدراسة من خلال محورين أساسيين:

أ-المحور الأول: البيانات الأولية لعينة الدراسة:

جدول رقم (1) وصف خصائص أفراد عينة الدراسة (ن = 486)

البيان	الفئة	العدد	النسبة
النوع	أنثى	290	% 59.67
	ذكر	196	% 40.33
الجامعة	جامعة الأمير نايف	22	% 4.53
	جامعة الأميرة نورة	67	% 13.79
	جامعة الإمام محمد بن سعود	42	% 8.64
	جامعة الجوف	15	% 3.09
	جامعة الملك خالد	16	% 3.29
	جامعة الملك سعود	66	% 13.58
	جامعة الملك عبد العزيز	75	% 15.43
	جامعة الملك فيصل	34	% 7.00
	جامعة شقراء	49	% 10.08
نوع الكلية	إنسانية	333	% 68.50
	صحية	24	% 4.90
	علمية أو هندسية	129	% 26.50
هل سمعت عن الأمن السيبراني مسبقا	لا	158	% 32.50
	نعم	328	% 67.50

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة جاءت متناسقة بين نسبة الطلاب والطالبات حيث بلغت نسبة الطالبات 59.67 % من عينة الدراسة، بينما النسبة الباقية من الطلاب والتي بلغت 40.33 %، وبلغ عدد الجامعات التي تنتمي إليها عينة الدراسة تسع جامعات سعودية، حيث

جاءت أكبر نسبة من عينة الدراسة من جامعة الملك عبد العزيز بنسبة 15.43 % من عينة الدراسة، تليها جامعة الأمير نورة بنسبة 13.7 % من عينة الدراسة وهي جامعة للطالبات فقط، ثم جامعة الملك سعود بنسبة 13.58 % من عينة الدراسة، وجاءت بقية الجامعات بنسبة أقل.

جاءت نوعيات الكليات بعينة الدراسة متنوعة، فجاءت النسبة الأكبر من الكليات الإنسانية بنسبة 68.5 %، تليها الكليات العلمية أو الهندسية بنسبة 26.5 % من عينة الدراسة، والنسبة الأقل من الكليات الصحية بنسبة 4.9 % من عينة الدراسة.

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة سمعت عن الأمن السيبراني من قبل، حيث بلغت نسبتهم 67.5 % من عينة الدراسة.

ب-المحور الثاني: الإجابة على تساؤلات الدراسة:

1 - التساؤل الأول: ما مفهوم الأمن السيبراني؟

جدول رقم (2) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مفهوم الأمن السيبراني والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		%	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	هو أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي، والعمليات والآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي والمعلومات والخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به أو تغيير أو اختلاف قد يحدث.	ك	171	200	83	22	10	4.03	0.882	3
		%	35.19%	41.15%	17.08%	4.53%	2.06%			
2	هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها.	ك	220	178	60	28	0	4.21	0.781	1
		%	45.27%	36.63%	12.35%	5.76%	0.00%			
3	هو تأمين البيانات والمعلومات التي تتداول عبر شبكات الاتصالات والكمبيوتر الداخلية أو الخارجية والتي يتم تخزينها في أجهزة رئيسية داخل أو خارج الجهات المختلفة من الاختراقات.	ك	172	211	75	22	6	4.07	0.728	2
		%	35.39%	43.42%	15.43%	4.53%	1.23%			
4	حماية مستخدمي الإنترنت من أي مخاطر قد تواجههم.	ك	171	211	55	31	16	4	0.917	4
		%	35.19%	43.42%	11.32%	6.38%	3.29%			
5	هو حفظ وحماية المعلومات الموجودة على الشبكة العالمية والحرص على تقديم معلومات صحيحة ومن مصادر موثوقة للمستخدمين.	ك	66	124	180	62	54	3.18	0.932	6
		%	13.58%	25.51%	37.04%	12.76%	11.11%			
6	النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانية الحد من الخسائر والأضرار، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن.	ك	151	190	69	28	48	3.76	0.914	5
		%	31.07%	39.09%	14.20%	5.76%	9.88%			
متوسط المحور					3.88				0.670	

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على جميع التعريفات والمفاهيم المذكورة الخاصة بالأمن السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 3.88 أي الموافقة، ولكن جاء أفضل مفهوم حصل على تأييد من قبل عينة الدراسة هو «هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها»، حيث حصل على الترتيب الأول بين هذه المفاهيم المختلفة للأمن السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 4.21 أي الموافقة بشدة، يليها مفهوم « هو تأمين البيانات والمعلومات التي تتداول عبر شبكات الاتصالات والكمبيوتر الداخلية أو الخارجية والتي يتم تخزينها في أجهزة رئيسية داخل أو خارج الجهات المختلفة من الاختراقات» بمتوسط حسابي بلغ 4.07 أي الموافقة ، ثم مفهوم « هو أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي، والعمليات والآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي والمعلومات والخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به أو تغيير أو اختلاف قد يحدث» بمتوسط حسابي بلغ 4.03 أي الموافقة، ثم مفهوم "حماية مستخدمي الإنترنت من أي مخاطر قد تواجههم" بمتوسط حسابي بلغ 4، يليه مفهوم "النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية، المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانية الحد من الخسائر والأضرار، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، بأسرع وقت ممكن" بمتوسط حسابي بلغ 3.76 أي الموافقة؛ بينما جاء أقل مفهوم تأييد من قبل عينة الدراسة هو " هو حفظ و حماية المعلومات الموجودة على الشبكة العالمية والحرص على تقديم معلومات صحيحة و من مصادر موثوقة للمستخدمين» حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ 3.18 أي الحياد القريبة من الموافقة ، ليظهر أن بعض عينة الدراسة جاءت مقتنعة بهذا المفهوم بمجموع نسبة موافقة بلغت 39 % من عينة الدراسة، بينما جاءت نسبة من عينة الدراسة غير واضح لهم المفهوم بهذا المعنى؛ حيث بلغت نسبتهم 24.9 % من عينة الدراسة.

2 - التساؤل الثاني: ما هي أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني والتي لها علاقة بالمجتمع؟

جدول رقم (3) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أهم الجرائم التي يتعامل معها الأمن السيبراني ولها علاقة بالمجتمع والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		%	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الابتزاز	ك	180	177	99	22	8	4.02	0.855	3
		%	% 37.04	% 36.42	% 20.37	% 4.53	% 1.65			
2	اختراق الحسابات الشخصية	ك	202	207	53	22	2	4.2	0.863	2
		%	% 41.56	% 42.59	% 10.91	% 4.53	% 0.41			
3	كسر الخصوصية	ك	99	176	116	77	18	3.53	1.039	5
		%	% 20.37	% 36.21	% 23.87	% 15.84	% 3.70			
4	الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني (سرقة أرقام بطاقات ائتمان أو جعل الضحية يرسل حوالات مالية أو شيكات إلى حساب المحتال)	ك	220	200	35	21	10	4.23	0.824	1
		%	% 45.27	% 41.15	% 7.20	% 4.32	% 2.06			
5	انتحال الشخصيات	ك	173	165	88	54	6	3.91	0.929	4
		%	% 35.60	% 33.95	% 18.11	% 11.11	% 1.23			
	متوسط المحور		3.98						0.766	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة وافقت على جميع أنماط الجرائم التي لها علاقة بالمجتمع ويتعامل معها الأمن السيبراني، حيث جاءت نتائج التساؤل بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 3.98 أي الموافقة القريبة من الموافقة بشدة، وبانحراف معياري متوسط بلغ 0.766، وجاءت أهم هذه الجرائم من وجهة نظر عينة الدراسة هي جريمة « الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني (سرقة أرقام بطاقات ائتمان أو جعل الضحية يرسل حوالات مالية أو شيكات إلى حساب المحتال)» بمتوسط حسابي بلغ 4.23 أي الموافقة بشدة وانحراف معياري بلغ 0.824، وهو أقل انحراف معياري بين العبارات؛ ليدل على عدم الاختلاف الكبير بين آراء عينة الدراسة حول هذه الجريمة، وأنها تحتل المرتبة الأولى بين هذه الجرائم من وجهة نظر عينة الدراسة، وجاءت باقي

الجرائم بدرجة موافقة فقط ولكنها موافقة مرتفعة أيضا؛ حيث جاءت في الترتيب الثاني «اختراق الحسابات الشخصية» بمتوسط بلغ 4.2 أي الموافقة بشدة، ثم «الابتزاز» بمتوسط بلغ 4.02 أي الموافقة فقط ، ثم «انتحال الشخصيات» بمتوسط بلغ 3.91 أي الموافقة، وجاءت أقل جريمة من وجهة نظر عينة الدراسة هي « كسر الخصوصية» بمتوسط حسابي بلغ 3.53 أي الموافقة، ولكن بانحراف معياري كبير بلغ 1.039.

3 - التساؤل الثالث: ما هي أهم طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني؟

جدول رقم (4) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أهم طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الشراء عبر الإنترنت من مواقع موثوقة	ك	313	108	46	12	7	4.46	0.872	4
		%	% 64.4	% 22.2	% 9.5	% 2.5	% 1.4			
2	الحديث عبر الإنترنت مع الموثوق فيهم	ك	261	151	45	23	6	4.31	0.913	6
		%	% 53.7	% 31.1	% 9.3	% 4.7	% 1.2			
3	التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرق الأمن السيبراني	ك	374	81	23	8	0	4.69	0.639	1
		%	% 77.0	% 16.7	% 4.7	% 1.6	% 0.0			
4	تجنب وضع البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلا لضرورة	ك	309	123	37	14	3	4.48	0.806	3
		%	% 63.6	% 25.3	% 7.6	% 2.9	% 0.6			
5	استخدام حسابات المصارف والفيزا ووسائل الدفع الأخرى في المواقع الموثوق فيها	ك	309	100	52	18	7	4.41	0.924	5
		%	% 63.6	% 20.6	10.7 %	% 3.7	% 1.4			
6	التوعية داخل الأسرة بالتعامل الحذر مع مواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعية	ك	331	120	21	8	6	4.57	0.762	2
		%	% 68.1	% 24.7	% 4.3	% 1.6	% 1.2			
	متوسط المحور				4.49				0.624	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة وافقت على جميع طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني بمتوسط حسابي عام بلغ 4.49، ولكن بدرجات مختلفة، وجاءت جميع الطرق بنسبة موافقة بشدة من قبل عينة الدراسة؛ حيث جاءت أعلى عبارة تأييداً من قبل عينة الدراسة «التوعية الإعلامية للمجتمع حول طرق الأمن السيبراني»، ليدل على أهمية التوعية الإعلامية للمجتمع حول هذا النوع من الأمن وطرقه؛ حيث جاءت بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 4.69 أي الموافقة بشدة القريبة من التامة، وجاءت التوعية داخل الأسرة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ 4.57

أي الموافقة بشدة ، وتنوعت باقي طرق الوقاية حيث جاءت في الترتيب الثالث «تجنب وضع البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلا للضرورة» بمتوسط حسابي بلغ 4.48، ثم «الشراء عبر الإنترنت من مواقع موثوقة» بمتوسط حسابي 4.46 أي الموافقة بشدة ، تليها عبارة «استخدام حسابات المصارف والفيزا ووسائل الدفع الأخرى في المواقع الموثوق فيها» بمتوسط حسابي 4.41 أي الموافقة، وجاءت أقل عبارة تأييد من قبل عينة الدراسة هي «الحديث مع أهل الثقة والموثوق فيهم عبر الإنترنت» بمتوسط حسابي بلغ 4.31 أي الموافقة بشدة ، ولكن بانحراف معياري كبير بين عبارات هذا التساؤل بلغ 0.913 ، والموافقة بشدة على جميع عبارات هذا التساؤل يؤكد إدراك عينة الدراسة أهمية اتباع هذه الطرق للحماية والوقاية من جرائم الفضاء السيبراني.

4 - التساؤل الرابع: ماهي المعوقات الاجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني؟

جدول رقم (5) إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات الاجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني ، والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	جهل الولدين بمفهوم الأمن السيبراني والمخاطر التي يمكن أن تحدث	ك	66	155	120	99	46	3.2	0.939	5
		%	% 13.58	% 31.89	% 24.69	% 20.37	% 9.47			
2	التطور الهائل في نظم المعلومات ووسائل التكنولوجيا التي تتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها	ك	184	255	23	18	6	4.22	0.703	1
		%	% 37.86	% 52.47	% 4.73	% 3.70	% 1.23			
3	تعامل السن الصغيرة مع التكنولوجيا أكثر من السن الكبيرة داخل الأسرة يجعلهم أكثر عرضة لمشكلات الأمن السيبراني	ك	116	222	82	55	11	3.78	0.846	3
		%	% 23.87	% 45.68	% 16.87	% 11.32	% 2.26			
4	ضعف التوعية من قبل المصارف ووسائل الدفع الإلكتروني عن مشكلات الأمن السيبراني	ك	173	152	98	57	6	3.88	0.92	2
		%	% 35.60	% 31.28	% 20.16	% 11.73	% 1.23			
5	اندفاع الشباب من الجنسين في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت	ك	71	153	66	143	53	3.09	0.976	6
		%	% 14.61	% 31.48	% 13.58	% 29.42	% 10.91			
6	الجهل بمخاطر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)	ك	82	180	72	97	55	3.28	0.911	4
		%	% 16.87	% 37.04	% 14.81	% 19.96	% 11.32			
	متوسط المحور				3.58				0.64	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة أيدت وجود معوقات اجتماعية لتحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 3.58 أي الموافقة، وجاءت أهم عبارة من وجهة نظر عينة الدراسة هو « التطور الهائل في نظم المعلومات ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة؛ دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها» بمتوسط حسابي بلغ 4.22 أي الموافقة بشدة؛ حيث بلغت مجموع نسبة الموافقة 90 % تقريباً من إجمالي عينة الدراسة، تليها عبارة «ضعف التوعية من قبل المصارف ووسائل الدفع الإلكتروني عن مشاكل الأمن السيبراني» بمتوسط حسابي بلغ 3.88 أي الموافقة؛ ليدل على وجود ضعف لعميات التوعية من قبل المصارف لعمليات الأمن السيبراني ، وجرائم الفضاء السيبراني، وقد جاءت في الترتيب الثالث عبارة «تعامل السن الصغيرة مع التكنولوجيا أكثر من السن الكبيرة داخل الأسرة يجعلهم أكثر عرضة لمشكلات الأمن السيبراني» بمتوسط بلغ 3.78 أي الموافقة، وهو مدلول لظاهرة اجتماعية خاصة بالتعامل مع التكنولوجيا، حيث إن السن الصغيرة تتعامل أكثر مع التكنولوجيا المختلفة إذا ما قورن بالسن الكبيرة داخل الأسرة، وهو ما قد يعرضهم لجرائم الفضاء السيبراني ومشكلاته المختلفة، وتنوعت المعوقات بدرجات (موافقة) مختلفة فجاءت في الترتيب الرابع عبارة «الجهل بمخاطر الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» بمتوسط حسابي بلغ 3.28 ، بمجموع نسبة موافقة بلغت 54 % تقريباً، لتظهر نسبة من عينة الدراسة ليست على دراية كاملة بمخاطر الفضاء السيبراني، وجاءت في الترتيب الخامس عبارة « جهل الوالدين بمفهوم الأمن السيبراني والمخاطر التي يمكن أن تحدث « بمتوسط بلغ 3.2بمجموع نسبة موافقة بلغت 55 %، وهو ما يدل على وجود مشكلة لدى الآباء في معرفة التكنولوجيا ومفهوم الأمن السيبراني، وهو ما قد يرجع للمستوى التعليمي للآباء، أو لعدم قدرتهم على استخدام التكنولوجيا والإنترنت بشكل كبير مقارنة بالشباب والأطفال، وأخيراً جاءت عبارة «اندفاع الشباب من الجنسين في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت» بمتوسط 3.09، كأقل عبارة تأييد من قبل عينة الدراسة بمجموع نسبة موافقة بلغت 46 %، أي أن عينة الدراسة ترى أن هناك اندفاعاً من قبل بعض الأفراد في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت.

5 -التساؤل الخامس: ماهي المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني؟

جدول رقم (6) إجابات أفراد عينة الدراسة على المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لهذه العبارات (ن = 486)

م	العبارات		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	التوعية الإعلامية بمشكلات الأمن السيبراني	ك	210	181	80	10	5	4.2	0.830	3
		%	% 43.21	% 37.24	% 16.46	% 2.06	% 1.03			
2	تشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني	ك	184	230	72	0	0	4.23	0.803	2
		%	% 37.86	% 47.33	% 14.81	% 0.00	% 0.00			
3	تفعيل دور الرقابة الأسرية على استخدامات الأولاد لبرامج الإنترنت والجوال	ك	60	160	80	120	66	3.06	0.977	5
		%	% 12.35	% 32.92	% 16.46	% 24.69	% 13.58			
4	نشر مناهج تعليمية داخل المدارس لعناصر الأمن السيبراني	ك	160	180	90	55	1	3.9	0.876	4
		%	% 32.92	% 37.04	% 18.52	% 11.32	% 0.21			
5	تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة للحد من عمليات الاختراق	ك	182	250	53	1	0	4.26	0.668	1
		%	% 37.45	% 51.44	% 10.91	% 0.21	% 0.00			
					3.93				0.622	

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة أيدت المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الأمن السيبراني؛ لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني بمتوسط حسابي بلغ 3.93 أي الموافقة القريبة من الموافقة بشدة؛ حيث جاءت جميع المقترحات بالموافقة من قبل عينة الدراسة باستثناء مقترح واحد فقط وهو مقترح «تفعيل دور الرقابة الأسرية على استخدامات الأولاد لبرامج الإنترنت والجوال» الذي جاء بمتوسط 3.06 أي الحياد وبانحراف معياري بلغ 0.997، وهو انحراف معياري كبير، ليظهر اختلاف آراء عينة الدراسة حول هذا المقترح الذي يؤيد الرقابة الأبوية على الأولاد، والذي قد يرفضه بعض الأولاد، وهذا ما ظهر من ارتفاع نسبة الرفض التي بلغت 38 % تقريباً من عينة الدراسة.

وجاءت أربع مقترحات أخرى بالقبول من قبل عينة الدراسة؛ حيث جاءت في الترتيب الأول أهمية تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة للحد من عمليات الاختراق بمتوسط

حسابي بلغ 4.26 أي الموافقة بشدة ، يليه مقترح « تشديد العقوبات على جرائم الفضاء السيبراني» بمتوسط حسابي بلغ 4.23 أي الموافقة بشدة، ثم مقترح « التوعية الإعلامية بمشكلات الأمن السيبراني» بمتوسط بلغ 4.2 أي الموافقة بشدة أيضاً ، وجاء مقترح واحد بالموافقة فقط وهو مقترح «نشر مناهج تعليمية داخل المدارس لعناصر الأمن السيبراني» الذي جاء بمتوسط 3.9 أي الموافقة، وهذا يظهر رفض بعض أفراد عينة الدراسة لفكرة المناهج وإقحام الأمن السيبراني في المدارس.

تاسعاً: مناقشة نتائج الدراسة

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تنوع بين نسبة الطلاب والطالبات؛ حيث بلغت نسبة الطالبات 59.67 % من عينة الدراسة، بينما النسبة الباقية من الطلاب وهي 40.33 %، وجاء توزيع نسب عينة الدراسة بالجامعات متوافقاً مع أحجام هذه الجامعات؛ حيث جاءت أكبر نسبة من عينة الدراسة من جامعة الملك عبد العزيز بنسبة 15.43 %، وجاءت الجامعات الأخرى بنسب أقل، في حين جاءت النسبة الأكبر من عينة الدراسة من الكليات الإنسانية بنسبة 68.5 % من عينة الدراسة ، كما أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة سمعت عن الأمن السيبراني حيث بلغت نسبتهم 67.5 % من عينة الدراسة، وهذا التنوع في عينة الدراسة بين الطلاب والطالبات وبين الجامعات السعودية المختلفة في مناطق مختلفة في المملكة- بين المسارات الإنسانية والعلمية والصحية- يعطي قوة لاستطلاع آراء عينة الدراسة في موضوع الدراسة كونها تغطي مجتمع الدراسة المستهدف.

أكدت النتائج أن أقرب مفهوم للأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة هو المفهوم الذي منطوقه "هو استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها" بمتوسط حسابي بلغ 4.21 أي الموافقة بشدة، بينما تمت الموافقة على المفاهيم الأخرى، ولكن بدرجات أقل في الموافقة؛ ليظهر أن هذا المفهوم واضح لمعنى الأمن السيبراني لدى عينة الدراسة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة كون أن هذا المفهوم يغطي جميع الإجراءات المستخدمة للأمن من وسائل تقنية وتنظيمية وإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به ويعني جميع أشكال التعامل وعدم الاكتفاء بالإنترنت فقط بل شمل الاتصالات والمعلومات والمعاملات الإلكترونية، كما

تقترح الباحثة بنشر هذا المفهوم بين وسائل الإعلام المختلفة لعمل توعية مجتمعية مميزة حول مفهوم وأهمية الأمن السيبراني.

2. كما جاءت نتائج الدراسة بتأييد جميع أنماط جرائم الفضاء السيبراني التي لها علاقة بالمجتمع ويتعامل معها الأمن السيبراني، بمتوسط حسابي بلغ 3.98 أي الموافقة، وأن جريمة " الاحتيال الإلكتروني / النصب الإلكتروني (سرقة أرقام بطاقات ائتمان أو جعل الضحية يرسل حوالات مالية أو شيكات إلى حساب المحتال)» أكثر جريمة يتعامل معها الأمن السيبراني من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4.23 أي الموافقة بشدة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بكون أن عمليات الاحتيال الإلكتروني والنصب الإلكتروني تحتاج تدخل جهات أمنية، حيث يتم اللجوء لها من قبل الأفراد لحمايتهم منها؛ لذا أيدت عينة الدراسة هذه الجريمة كونها من أهم أنماط جرائم الفضاء السيبراني التي لها علاقة بالمجتمع ويتعامل معها الأمن السيبراني، كما توضح هذه النتيجة البعد الاقتصادي المميز داخل المجتمع السعودي كونه من المجتمعات المعرضة لعلميات الاحتيال الإلكتروني والنصب؛ لمكانة المملكة الاقتصادية والسياسية، كما يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور مجتمع ما بعد الصناعة؛ حيث إنها ظهور أنماط جرائم إلكترونية جديدة نظراً لطبيعة العصر الحالي، وهو ما أدركه شباب الجامعات كونهم من أكثر فئات المجتمع قرباً من مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وتتوافق هذه النتائج مع بعض ما جاء به تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(2013) حول الجريمة السيبرانية وأهم جرائم الفضاء السيبراني حول العالم، واتفقت مع دراسة المنشاوي(2003) حول أن أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات ثم الجرائم المالية، في حين أن الجرائم الجنسية والأفعال غير الأخلاقية من أقل الجرائم شيوعاً في المجتمع السعودي، اختلفت الدراسة الحالية مع بعض ما جاءت به دراسة حمدان، والسيد(2007) حول أهم أنواع الجرائم؛ حيث جاءت دراسة حمدان، والسيد(2007) بأن جرائم القذف وتشويه السمعة أهم جرائم الفضاء السيبراني الناتجة عن استخدام الشباب للإنترنت.

3. كما أوضحت النتائج أن جميع طرق الوقاية المجتمعية من جرائم الفضاء السيبراني تم تأييدها من قبل عينة الدراسة؛ لأهميتها وبدرجات موافقة شديدة حيث جاءت " التوعية

الإعلامية للمجتمع حول طرق الأمن السيبراني «أعلى هذه الطرق؛ ليدل على أهمية التوعية الإعلامية للمجتمع حول الأمن السيبراني بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 4.69 أي الموافقة بشدة القريبة من التامة، في حين ما جاءت أقل الطرق تأييداً من عينة الدراسة هو «الحديث مع أهل الثقة والموثوق فيهم عبر الإنترنت» بمتوسط حسابي بلغ 4.31 أي الموافقة بشدة ولكن بدرجة أقل من باقي العبارات ، وتفسر الباحثة هذه الموافقة الشديدة لجميع طرق الوقاية لمدى إدراك عينة الدراسة أهمية اتباع هذه الطرق للحماية والوقاية من جرائم الفضاء السيبراني ، وإحساسهم بأهمية الأمن السيبراني، كما يمكن تفسير هذه النتيجة من منظور نظرية التفاعلية الرمزية وأن عمليات الوقاية يجب أن تتم من خلال تفاعل المجتمع بعضه مع بعض وفقاً لمستويات المجتمع المختلفة؛ سواءً المستويات الأفقية أم المستويات العمودية أم المستويات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع، وجميعها قد تساعد للوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني، واتفقت هذه النتائج بعض الشيء مع دراسة أبوثنين(2019) حول الاهتمام بالتوعية المجتمعة الموجهة إلى جميع الفئات العمرية في المجتمع، وضرورة التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي، ودراسة مجمع البحوث والدراسات (2016) ، وتوصيات دراسة الردفاني (2014) التي تناولت العمل على تحقيق الأمن السيبراني.

5. وجاءت النتائج بوجود معوقات اجتماعية قد تعوق تحقيق الوقاية من جرائم الفضاء السيبراني للمجتمع السعودي، حيث جاءت درجة الموافقة الكلية على هذه المعوقات بمتوسط حسابي بلغ 3.58 أي الموافقة، حيث جاءت أعلى هذه المعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة «التطور الهائل في نظم المعلومات ووسائل التكنولوجيا التي يتعامل معها أفراد الأسرة دون المعرفة الكاملة لمشكلات هذه الوسائل وكيفية تجنبها» بمتوسط حسابي بلغ 4.22 أي الموافقة بشدة، وجاءت أقل معوق من وجهة نظر عينة الدراسة «اندفاع الشباب من الجنسين في التعامل مع أفراد غير موثوق بهم عبر الإنترنت» بمتوسط 3.09، وتفسر الباحثة هذه النتيجة أن المعوقات التي أيدتها عينة الدراسة تتسم بتفهمهم بالمشكلات المرتبطة بالأمن السيبراني والخاصة بالمجتمع، كما تفسر الباحثة هذه النتائج وفقاً لمنظور النظرية الاجتماعية ما بعد الصناعة كون أن هذا العصر

بمكونات أفراده مجتمعه جعلت هناك تعاملات مختلفة من الأعمار المختلفة مع وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وجعلت بعض الأفراد داخل المجتمع السعودي يتعامل مع هذه الوسائل دون القدرة على معرفة جميع جوانبها من مميزات وعيوب وأضرار قد تنتج عنها، مما قد يعرضهم بعض الأفراد جرائم ومشكلات الفضاء السيبراني، واتفقت هذه النتائج مع دراسة حمدان، والسيد (2007) حول دور الأسرة في الوقاية.

6. وجاءت المقترحات التي عرضها البحث لتفعيل دور الأمن السيبراني؛ لتحقيق الوقاية الاجتماعية من جرائم الفضاء السيبراني بالتأييد من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3.93 أي الموافقة القريبة من الموافقة بشدة، حيث جاءت جميع المقترحات بالموافقة من قبل عينة الدراسة باستثناء مقترح واحد فقط وهو مقترح " تفعيل دور الرقابة الأسرية على استخدامات الأولاد لبرامج الإنترنت والجوال" الذي جاء بمتوسط 3.06 أي الحياد، ليظهر اختلاف آراء عينة الدراسة حول هذا المقترح الذي يؤيد الرقابة الأبوية على الأولاد، والذي قد يرفضه بعض الأولاد، وهذا ما ظهر من ارتفاع نسبة الرفض التي بلغت 38 % تقريباً من عينة الدراسة، وتفسر الباحثة هذه النتائج بأهمية تفعيل الدور المجتمعي لتحقيق الأمن السيبراني من خلال التوعية المستمرة بمشكلات الأمن السيبراني، وتدريس مقررات دراسية عن الأمن السيبراني أو إضافة أجزاء من الأمن السيبراني في المناهج الدراسية في المراحل التعلمية المختلفة، وأهمية متابعة الوالدين لما يدور حولهم في الأسرة من مشكلات الأمن السيبراني وخصوصاً أن أدوات المعلومات أصبحت في يد جميع أفراد الأسرة، كما تفسر الباحثة هذه النتائج من منظور نظرية التفاعلية الرمزية كونها المستويات الاجتماعية العمودية داخل الأسرة قد يستفاد منها في الوقاية من مخاطر الفضاء السيبراني، ولكنها قد تجد بعض المعوقات الاجتماعية وهو رفض الأبناء بعض التوجيهات التي يقدمها الآباء، ولكن يمكن الاستفادة من المستويات الاجتماعية الأفقية في نشر ثقافة التوعية المجتمعية للفضاء السيبراني ومخاطره وأهمية الأمن السيبراني، واتفقت هذه المقترحات مع مقترحات وتوصيات دراسة كل من أبوثنين(2019) ، الفريح (2018)، الردفاني (2014) ، و حمدان، والسيد (2007)، كما تؤكد نتائج المقترحات أهمية نظرية التفاعلية الرمزية لدراسة العلاقات والتفاعلات بين الفضاء السيبراني والمجتمع؛ للخروج بتوصيات تفسر التفاعل بين

استخدام الشباب لأدوات التكنولوجيا والمعلومات الحديثة من مواقع التواصل الاجتماعي وعمليات بيع وشراء عبر الإنترنت وعمليات إلكترونية إدارية وحكومية أخرى، وبين تفاعلهم لأهمية الأمن السيبراني. بالإضافة لأهمية دور المجتمع في التفاعل مع هذا النمط الأمني الجديد الذي يؤدي فيه المجتمع دوراً رئيسياً كونه حائط الردع الأمني الأول في حماية المجتمع من جرائم المعلومات المختلفة، وذلك من خلال مقترحات فعلية يمكن تطبيقها على أرض الواقع من خلال فهم تفاعل المجتمع مع هذه الجرائم.

عاشراً: اقتراحات الدراسة

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبالمقترحات التي أيدتها عينة الدراسة خرجت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات:

1. التوعية الإعلامية بمشكلات الأمن السيبراني بكثافة أكثر، وإطلاع المجتمع السعودي على عمليات الاختراقات الاستهداف التي تتم لمجتمع المعلومات السعودي من جهات خارجية، وطرق تجنب أفراد المجتمع كونهم أحد أضلاع مجتمع المعلومات السعودي.
2. تشديد عقوبات على جرائم الفضاء السيبراني، وحث المجتمع الدولي على عمل اتفاقات دولية لتتبع أصحاب جرائم الإنترنت، وتحديد قواعد للتعامل مع هذه العمليات بصورة واضحة وسريعة.
3. تنشيط الجمعيات الأهلية المعلوماتية لنشر ثقافة الأمن المعلوماتي، وخصوصاً لدى الوالدين وحثهم على متابعة استخدام الأولاد لهذه الأجهزة حتى لا يقعوا مصيدة لأحد جرائم المعلومات سواءً الابتزاز أو النصب.
4. تدعيم مناهج التعليم العام منذ الصغر بمشكلات الأمن السيبراني وأهمية كلمات السر، وكيفية عمل كلمات سر بطريقة احترافية، وأهمية التعامل مع المواقع الموثوق فيها، وكيفية معرفة هذه المواقع وبعض المعلومات الأساسية الخاصة بالتعامل مع الفضاء السيبراني؛ لتكون الجرعات التعليمية وفقاً للمرحلة التعليمة.
5. متابعة التطور في البنية التحتية للأمن السيبراني داخل المملكة من خلال أجهزة الدولة؛ للحد من عمليات الاختراق وتأمين البيانات داخل المملكة والجهات الحكومية.
6. زيادة دور علم الاجتماع في المشكلات الخاصة بالأمن السيبراني؛ للوقوف بعض أسباب هذه المشكلات مثل (النصب والاحتيال أو الابتزاز أو بعض المشكلات غير الأخلاقية

الأخرى) وأسباب وقوع المواطنين داخل المجتمع السعودي في هذه المشكلات لمحاولة وضع حلول اجتماعية وتوعوية؛ حتى يكون المجتمع السعودي أحد أذرع الحماية بالمعرفة الصحيحة للتعامل مع مجتمع المعلومات العالمي.

المراجع

1. إبراهيم عيسى عثمان، (2008) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. الاتحاد الدولي للاتصالات(2011) تقرير الاتجاهات في مجال الاتصالات تمكين عالم الغد الرقمي 2010-SUM-PDF-E.pdf-https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/pref/D-PREF-TTR.12
3. إحسان محمد الحسن، (2015) النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر.
4. أحمد طاهر، (2019) «الهيئة الوطنية للأمن السيبراني» ... قراءة في وثيقتها الجديدة، مجلة المجلة، نشرت في 12 يناير 2019م.
5. أحمد عبد العزيز الأصفر، (2011) عوامل ارتفاع معدلات الجريمة المستحدثة وسبل مواجهتها، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية (تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي) المنعقدة في الفترة من 17–19 يناير 2011م، بقسم البرامج التدريبية، كلية التدريب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. جريدة الاقتصادية (2018) وزير التعليم يعتمد خطة قبول 337 ألف من خريجي الثانوية في الجامعات والكليات والمعاهد، نشرت في 31 مايو 2018.
7. جريدة سبق (2019) السعودية تحقق المركز 13 عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة للأمن السيبراني، نشرت في 2019/3/27م.
8. جمال توفيق أحمد، (2010) الجرائم المستجدة والمستحدثة وآليات مواجهتها، القاهرة: وزارة الداخلية المصرية، أكاديمية الشرطة.
9. جمال محمد غيطاس، (2011) الأمن المعلوماتي وجرائم الفضاء السيبراني: أدوات جديدة للصراع، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية.
10. سعود عبيد أبو ثنين، (2019) الأبعاد الاجتماعية والأمنية للجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، (78)

11. سعيد ناصر حمدان، وسيد جاب الله السيد، (2007) بعض الجرائم الناجمة عن استخدام الشباب للإنترنت ودور الأسرة في مواجهتها في: ندوة المجتمع والأمن في دورتها الخامسة: جرائم الفضاء السيبراني: الملامح والأبعاد، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، 5-7 ربيع الثاني 1428هـ الموافق 22-24 إبريل 2007م

12. عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل، (2012) جرائم الفضاء السيبراني، دراسة قانونية قضائية مقارنة، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

13. عبد العزيز على الغريب، (2009) نظريات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية، الرياض: دار الزهراء.

14. عثمان حمد أبا الخيل، (2019) المملكة والأمن السيبراني، جريدة مال الاقتصادية، تم الاسترجاع من الرابط https://www.maaal.com/archives/20190406/121236

15. ماجدة غريب، وحسن الأمير، (2017) مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الخامس، العدد التاسع، 17-32.

16. مجمع البحوث والدراسات، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بسلطنة عمان (2016) الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، البحث الفائز بجامعة الأمير نايف بن عبد العزيز للبحوث الأمنية لعام 2015م، الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

17. محمد بن عبد الله بن علي المنشاوي، (2003) جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. محمد سعود العريفى، (1416) العلاقة بين الوعي الاجتماعي والحد من انتشار العقاقير المخدرة، رسالة ماجستير، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة الملك سعود.

19. محمد قاسم أسعد الردفاني، (2014) تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية، الشطة في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج31 ، ع(61).

20. معن النقري، (2001) المعلوماتية والمجتمع – مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات، المركز الثقافي العربي.

21. منى الأشقر جبور، (2012) السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

22. ميشيل كيلو أوليدوف، ترجمة (1982) الوعي الاجتماعي، بيروت: دار ابن خلدون.

23. ناصر محمد البقمي، (2007) فاعلية التشريعات العقابية في مكافحة الجرائم المعلوماتية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

24. Bell, D. (1973): The Coming of Post-Industrial Society: a venture in social forecasting. New York: Basic Books Pub. Co.

25. Ginsberg, Morris(1980) Sociology, London: Oxford University press..

The Availability of Cybersecurity Awareness among Saudi Arabian University Students from a Social Perspective «A Field Study»

DR. NOURA NASSER ALQAHTANI •

Abstract

The aim of this study is to identify how much the university students in Saudi Arabia are aware of cybersecurity from a social perspective and from their point of view by identifying their views on its closest definition, the most important crimes it deals with, the methods of society's prevention of cybercrimes and the societal obstacles to achieving the prevention of such crimes.

This study used the social survey sampling method, and relied on the use of the descriptive study by applying it to a random sample of students at different levels at the Saudi universities.

The study sample was 486 students. The study was based on the e-form for data collection.

The findings showed that the closest definition to cybersecurity from the point of view of the study sample is "the use of a range of technical, organizational and administrative means to prevent the unauthorized use, prevent misuse, and restore electronic transactions, communications and information systems it contains". Whereas the crime of "electronic fraud" came as the most prominent crime dealt with by cybersecurity.

The society's most important methods of prevention is media awareness of the problems of cyberspace. The findings showed also the existence of social obstacles of its prevention in the Saudi society as the most important of such obstacles is the tremendous development in information systems and technology media, with which family members deal without the full knowledge of their problems and how to avoid them.

The study included a number of recommendations, the most important of which are awareness, the development of cybersecurity infrastructure in Saudi Arabia, the tightening of penalties for cybercrimes, the dissemination of educational curricula within the different educational stages to explain it and the role of the individual within, in addition to the family supervision of children when it comes to deal with the Internet and the means of modern technology.

• Department of Social studies - college of arts - King Saud University - Riyadh, Saudi Arabia

نمط الثقافة السياسية لدى البدو في محافظة معان ●

أ.د. هاشم محمد الطويل ●●

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى معرفة نمط الثقافة السياسية لدى أبناء البادية في محافظة معان، وما هي اتجاهاتهم نحو الذات ونحو الآخرين، ونحو التركيبة الحكومية، وهل توجد اختلافات في ذلك تبعاً لعدد من المتغيرات مثل النوع الاجتماعي، ومستوى الدخل، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل (الوظيفة).

تم توزيع الاستبانة المعدة لهذا الهدف على عينة من الأسر من مجتمع الدراسة، وبعد إجراء التحليل الإحصائي، أشارت النتائج إلى أن توجهات البدو في محافظة معان نحو أنفسهم في النشاط السياسي جاءت سلبية، وأيضاً مستوى الفعالية السياسية لديهم، كما جاءت اتجاهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، ونحو التركيبة الحكومية سلبية، وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) والحالة الاجتماعية (متزوج/أعزب)، في حين كانت هناك فروق إحصائية تبعاً لمتغيري المستوى التعليمي، ومستوى الدخل ولصالح الذين مستواهم التعليمي أعلى، وكذلك للذين مستوى الدخل لديهم أعلى.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية/ البدو/ الأردن/ محافظة معان .

● بحث مقدم خلال إجازة التفرغ العلمي الممنوحة لي من الجامعة للعام الدراسي الجامعي 2019/2018

●● جامعة الحسين بن طلال – كلية الآداب – قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية

مقدمة :

تُعد محافظة معان من أكبر محافظات المملكة الأردنية الهاشمية الاثنتي عشرة، وتبعد عن العاصمة عمان حوالي(216) كم إلى الجنوب، ومساحتها(33163) كم مربع، مُشكلة بذلك أكثر من ثلث مساحة المملكة، وتُشكل الصحراء حوالي(95 %) من مساحتها، وتقع بين خطي الطول (36-38) درجة شرق خط قرينتش، ودائرتي عرض(30-31) شمال خط الاستواء (الجازي وأبو سليم،2015)، يبلغ عدد سكانها (148.100) نسمة، موزعين على أربعة ألوية هي (قصبة معان، والبتراء، والشوبك، والحسينية)، إضافة إلى أقضية (معان، وايل، والجفر، والمريغة، وأذرح)، ويُشكل سكان البادية فيها (65.110) نسمة(دائرة الإحصاءات العامة،2016)، لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم، والثقافة السياسية تُعد جزءاً من ثقافة المجتمع، وهي التي تُحدد الفروض والقواعد الأساسية التي تحكم السلوك السياسي، والثقافة السياسية تمثل واحدة من أهم الظواهر المثيرة للاهتمام لأنها تترك أثراً واضحاً على مستوى الفعل والممارسة.

إن معظم الدراسات التي بحثت في موضوع البادية وظاهرة البداوة اكتفت بحدود الدراسة الوصفية القاصرة للمجتمع البدوي، دون عناء المشقة في اكتشاف النسق البنياني للمجتمع وعلى وجه الخصوص النسق السياسي، إذ قام بعض الباحثين بدراسات تتعلق بالواقع الاجتماعي الذي يشمل جوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية(الحنيطي،1996؛ الجريبيع،2005 ؛زريقات،1995 ؛العايد،2009 ؛النصرات وآخرون،2018)، في حين جاءت هذه الدراسة لتختار مجالاً محدداً من هذا الواقع لإخضاعه للدراسة، ويُعد الواقع الأردني وخاصة بادية محافظة معان زاخراً بالموضوعات التي يمكن أن تكون مشاريع دراسات مُعمقة، فهناك ظواهر اجتماعية عديدة في مجتمع بادية معان، برزت في الواقع الاجتماعي، خاصة بعدما شهدت المنطقة تغيراً اجتماعياً جراء عمليات التحضر المختلفة، ولعل من بين هذه الظواهر ظاهرة الثقافة السياسية وتغيرها في ظل عمليات التحضر، وتأتي هذه الدراسة لتتصدى لموضوع يُعد من المواضيع المهمة المستجدة في حياة البدو في هذه المنطقة، الذي عرف حركة تنموية مهمة في شتى المجالات، ناهيك عن دخول الأردن بشكل عام في مرحلة جديدة من الديمقراطية منذ عام 1989 إلى الآن، لذلك تأتي هذه الدراسة التي نحاول من خلالها إلقاء الضوء على موضوع الثقافة السياسية لدى المواطنين البدو في محافظة معان، لتكشف مدى التغير الذي أصابهم في ظل الحياة العصرية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

على الرغم من وجود تعريفات عديدة (لغوية، وجغرافية، واجتماعية، وقانونية) فإن هذه الدراسة تُركز على التعريف الاجتماعي الذي يُحدد البداوة استناداً إلى نمط المعيشة وطراز الحياة وكذلك أثر البيئة عليهم التي تظهر في خصائصهم الفيزيولوجية وأمزجتهم النفسية وعاداتهم وتقاليدهم.

تُعد القبيلة أو العشيرة البدوية وحدة التنظيم الاجتماعي، يسوسها الشيخ ويديرها، وهي تجسد وتحيا في ماضيها وحاضرها، بعد ذلك تأتي الأسرة البدوية ببنيتها ووظائفها، فالأسرة هي نواة التكوين الاجتماعي، ولها وظائف اقتصادية وتربوية وثقافية ودينية، وعند الحديث عن الثقافة لدى البدو في الماضي فإن حياة التنقل وعدم الاستقرار، لا تفسح المجال أمام العلم والثقافة للنشوء والتطور والارتقاء، والثقافة لديهم ما هي إلا نتاج الضرورة، أما لدى البدو المعاصرين فثقافتهم ومعرفتهم ما هي إلا ثقافة ومعرفة عمليتين، حيث يُعدون الفراسة والقيافة والكهانة والعيافة مهارات حيوية تقتضيها ضرورة المعيشة.

تمتاز حياة البداوة بعدة خصائص منها: أن معظمهم يعملون على تربية الإبل والمواشي والعمل الميداني الزراعي، حيث أدى هذا التشابه في النشاط إلى صلابة العلاقة بينهم وتماسكها، كما تتميز القرى التي سكنها البدو المستقرون بأنها أصغر حجماً في المساحة والكثافة السكانية، الأمر الذي يؤدي إلى معرفة الفرد بجميع أفراد مجتمعه، ناهيك عن قوة الضبط الاجتماعي والتدين، كذلك تعمل العصبية القبلية دوراً مهماً في التجمع القبلي، بحيث تمثل الرابطة التي تجمع كل أبناء القبيلة على أساس الولاء، وأكثر ما تبرز نتائجها في الثقافة السياسية خلال الانتخابات (صابر و مليكة 1986).

إن البداوة في أطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية تُعد عملية حضارية وهي إحدى قضايا التنمية في المجتمع ككل، ويمكن القول إن أي نظام سياسي لا بُد له وبشتى الطرق (منها التوطين مثلاً) أن يعمل على إضعاف الروابط القبلية لدى البدو الموجودين ضمن نظامه الاجتماعي العام، بهدف تنمية العلاقات التي تقوم على تصور مشترك انطلاقاً من الأهداف العامة للدولة، وتأكيد الاندماج الكامل من أجل الوحدة الوطنية، وتُعد القبيلة والقبلية على المستوى الوطني الأردني صرحاً اجتماعياً، ومصدراً مهماً للهويتين الاجتماعية والسياسية، فقد تميزت العقود الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية وبعدها مع نشوء الدولة الأردنية بجهود

حكومية، ترمي إلى استمالة زعماء العشائر وأبنائهم، لأداء مهمات عسكرية وأمنية للدولة.

جاءت كلمة البدو من الكلمة العربية بادية، التي تعني سهوباً شبه قاحلة والتي تغطي جزءاً كبيراً من مساحة المشرق العربي، وتشير كلمة بدوي إلى من يعيش في البادية (داون 2016).

من خلال مقابلاتي وحديثي مع العديد من الشباب المثقفين من أبناء البادية الجنوبية (أعضاء هيئة التدريس، وطلبة الجامعة) لمست إجماعاً بمطالباتهم بضرورة تغيير قانون الانتخاب، ليشير لمناطقهم الانتخابية بناءً على مكان سكناهم (الموقع الجغرافي)، وليس بناءً على الانتماء القبلي كما هو معمول فيه منذ تأسيس الدولة الأردنية ولغاية الآن.

لقد قامت الدولة بجهود حثيثة في عملية توطين البدو في الأماكن التي يقطنونها بهدف إيصال الخدمات المختلفة لهم، ودمجهم في المجتمع المدني الحديث، وهي جزء من عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة (جرار و أبو فرحة، 2016)، وهناك توارد للتبرير القائل إن عدم تحديد دوائر البدو جغرافياً له علاقة بنمط حياتهم القائمة على الترحال، وكما يُشير مسعد (2001) فإن النظرة للبدو ومنذ زمن الاستعمار وتأسيس الإمارة اعتبرتهم كتهديد لفكرة الدولة الوطنية الحديثة، وذلك لمنعهم من أن ينتموا لكيانات اجتماعية ما فوق وطنية، تجتاز حدود الدولة الوطنية خاصة بعد توقيع اتفاقية (حداء أو حدة)، التي منعت العشائر البدوية الشرق أردنية والحجازية من اجتياز الحدود بين البلدين دون الحصول على الوثائق اللازمة لذلك.

لقد كانت سياسة الانتداب البريطاني، تتفق مع سياستها العامة في المجتمع الأردني التي كانت ترمي إلى إبعاد الوطنيين من شرق الأردن، وعدم مشاركتهم في المسؤوليات الحكومية، وتعزيز التفرقة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد؛ لتسهيل سيطرتها الكاملة على المجتمع، وتنفيذ أهدافها .(Dann 1976) في المنطقة

ففي الأردن ما زالت الدائرة الانتخابية تُحدد للناخب إما بمكان إقامته أو بلدته الأصلية، وينطبق هذا على الجميع باستثناء من وُلد بدوياً أو من قرر قانون الانتخاب أنه بدوي، حيث ما زالت دوائر البدو تُعد دوائر مغلقة ديموغرافياً، وهذا الوضع القائم الذي يعترف بالفرد على أنه ابن جماعة ولا يعترف به سياسياً إلا من خلالها، ما هو إلا تشويه لفكرة المشاركة السياسية (مسعد، 2001).

لقد تركزت جهود الحكومات الأردنية منذ الاستقلال فصاعداً تجاه البدو في محاولة دمجهم في المجتمع الأردني عن طريق تطوير الوعي الاجتماعي، وتحسين المستوى الثقافي، وتطوير

إحساسهم بالانتماء إلى المجتمع وتعميقه، ليشعروا بوجود أهداف ومصالح مشتركة مع مختلف فئات المجتمع، وتسهيل سبل استيعاب البدو وربطهم عاطفياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً بالمؤسسات العامة .(James and others 1981) في المجتمع

يقول عبد الباري (2010) في بحثه حول توطين البدو إن الإنسان البدوي ما زال حريصاً على الانتماء لقبيلته كوحدة سياسية، ولذلك جاءت إحدى التوصيات بضرورة إشراك البدو في التشكيلات السياسية والحزبية بمنطقة السكن، ليتمكن من تغيير نظرته إلى القبيلة وإلى أهمية وجود الدولة في فلسفته السياسية .

يمكن أن يتم تحويل دوائر البدو إلى دوائر بادية، بمعنى أن تُحدد دوائرهم جغرافياً بدلاً من أن تُعرف بأسماء العشائر البدوية، ويُطبق على البدوي ما يُطبق على غيره، من حيث اختيار مكان الإقامة كدائرة انتخابية، أو البقاء ضمن دائرة البادية، حتى تنتهي عملية وجود عصبيات منظمة انتخابياً بالقانون.

الثقافة السياسية :

يُعرف (لوسيان باي) الثقافة السياسية بأنها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي (خطاب 2004)، في حين أشار(روبرت داهل) إلى أن الثقافة السياسية بوصفها العامل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي (الاقداحي 2009).

إن التوجه نحو النظام السياسي، يعني كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده وقيمه، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلباً أو إيجابا، كما أنه يتعلق بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي، وفي سير عمله، وفي القرارات التي يتخذها (الصبيحي 2008).

إن الحديث عن الثقافة السياسية إنما هو رسم صورة كاملة عن ثقافة الشعب وقيمه داخل أي مجتمع، ومدى ترابطه وتوحده ومدى صحة القيم والمعتقدات السائدة في ذلك المجتمع، التي لا بُد أن يكون لها أثر مباشر وواضح على السلوك السياسي الذي أكثر ما يتمثل بالانتخابات السياسية،

فالثقافة السياسية لأي مجتمع تُعبر عن صور التفاعل داخل المجتمع، وتُحدد صورة الفرد ومستوى تفاعله السياسي مقارنه بغيره من الأفراد الفاعلين داخل أي مجتمع، كما تُحدد صور

العلاقة بينهما ونوعية الأفعال وردودها المتوقعة من جانبهم في ظل فاعليتهم، فهي تؤثر في السلوك العام للمجتمع سواء كانوا مواطنين محكومين أم قادة حكام، فبعض الكتاب يُحدد أنماط الثقافة السياسية للنخب وهي غالباً ما ترتبط بالثقافة الرسمية أو ثقافة الحكام وهي مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، أما النمط الثاني فيتمثل في الثقافة العامة التي تعبر عن ثقافة المحكومين والتي تتأثر بالثقافة السياسية التي تعمل على نشرها ثقافة النخب، وتكون تابعة لها أو موالية لها (صقر 2010).

اعتمدت الدراسة على نظرية الثقافة السياسية، حيث قام العديد من الفلاسفة والانثروبولوجيين وعلماء السياسة والاجتماع والقانون بتعريف الثقافة السياسية كل حسب مجاله، فمنهم من يراها مجموعة من توجهات واتجاهات سياسية وأنماط سلوكية للأفراد، تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في ذلك النظام (Verba,1965,p12 & Almond) في (بوسقيعه،2015)، في حين يراها آخرون أنها مجموعة الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي. لوشيان باي (Pye,1968,p218) في (خطاب،2004).

أما والتر روزنبوم (Rosenbaum,1975,p4). فيرى أن الثقافة السياسية عبارة عن مجموعة لتوجهات أفراد المجتمع نحو النظام السياسي وعناصره المختلفة، حيث قسمها إلى المؤشرات الآتية التي ستأخذ بها هذه الدراسة:

أولاً : التوجهات نحو الذات، ويتم قياس هذا المؤشر بناءً على :

أ – **الكفاءة السياسية (Political Competence)** : التي تتمثل في مدى رغبة الأفراد وشعورهم نحو المشاركة، من خلال تكرار التصويت وممارسة النشاطات السياسية، بالإضافة إلى المعرفة بالأحداث السياسية والاهتمام بها.

ب - **الفعالية السياسية (Political Efficacy)**: التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بأن مشاركتهم لها تأثير فعلي في الحياة السياسية، وأن هذا التأثير يؤدي إلى التغيير السياسي من خلال العمل المدني.

ثانياً : التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي ، وسوف يتم قياس هذا عن طريق :

أ – **الهوية السياسية (Political – Identity)**: التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بالولاء

والالتزام والانتماء الكبير للوحدات السياسية المتمثلة بالأمة والدولة والمنطقة الجغرافية.

ب- **الثقة السياسية (Political - Trust)**: التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بالانفتاح والتعاون وقبول الآخرين ، وإن كانوا من أصول أو أديان أو أحزاب أو طبقات مختلفة.

ج - **قوانين اللعبة (Rules of the game)**: التي تتمثل في شعور الأفراد نحو القوانين والأعراف التي يجب أن تتبع في الحياة المدنية، من خلال شعورهم بكيفية التعبير عن الرأي السياسي أثناء الحوار مع المعارضة السياسية، بالإضافة إلى معرفة الحقوق والواجبات للفرد نفسه.

ثالثاً : التوجهات نحو التركيبة الحكومية الذي يتم قياسه من خلال :

أ- **التوجهات نحو النظام (Regime Orientations)** التي تتمثل في كيفية تقييم الأفراد وآرائهم السياسية في المؤسسات السياسية الرسمية، ورموزها ومسؤوليها ومعاييرها، بالإضافة إلى مدى الاعتقاد بشرعية النظام السياسي.

ب- **التوجهات نحو المدخلات والمخرجات الحكومية(Orientations Toward Governmental Inputs and Outputs)** وذلك من خلال توجهات الأفراد وآرائهم في السياسات التي تصدر عن الحكومة، والاقتناع بسياستها. (القرعان، ابو كركي،الطويل 2018 ؛Rosenbaum,1975,p4).

دراسات سابقة :

دراسة العثمان (1992) حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية، توصلت إلى أن الخصائص الاجتماعية للسكان تشكل حاجزاً أمام التنمية مثل (حجم الأسرة الكبير، واستمرار اتجاهات أرباب الأسر نحو تفضيل ذلك، وارتفاع نسبة الأمية، وتدني معدلات الدخل، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل.

دراسة الدماني (1995) بعنوان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة البادية الجنوبية، خلصت إلى أن بعض الخصائص لها تأثير مباشر على عملية التنمية، مثل ارتفاع معدل الإعالة، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض مستوى التعليم، وزواج الأقارب، وتفضيل الذكور على الإناث، كما أن عملية الإقبال على المشاركة السياسية (الانتخابات النيابية) تقتصر وتقوم على أساس عشائري.

دراسة زريقات (1995) البدو في النظام السياسي الأردني: دراسة في التنمية الشاملة، حيث

بحثت الورقة ماهية العلاقة التي اتبعها النظام السياسي، لتطوير ظروف البادية الأردنية وتنميتها في كيفية تسهيل اندماجهم في المجتمع والمؤسسات الثقافية والوطنية، كما بحثت خطط التنمية الشاملة التي أدت إلى تطوير العلاقة الإستراتيجية وتعميقها بين أبناء البادية والنظام السياسي، وآلية الحفاظ على استمرارية هذه العلاقة وتعميقها، إضافة إلى تنشيط دور البدو في المجتمع في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

دراسة الحنيطي (1996) العوامل المؤثرة في استقرار البدو في منطقة وادي عربة، خلصت إلى أن هناك معوقات مثل: عدم الاستقرار، وارتفاع الأمية، وتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتدني مستوى الدخل.

دراسة الكساسبة (2003) البرامج المفضلة للتنمية في وادي عربة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى شيوع الفقر والبطالة، والمشكلات الزراعية والحيوانية، والخدمات الاجتماعية والبيئية، أوصت الدراسة بضرورة التوسع في معالجة القضايا والتحديات التي تواجه أبناء البادية، مثل قضايا التنمية السياسية، والحركة الشبابية، وقطاع المرأة، والمشاركة الشعبية بشكل عام والسياسية بشكل خاص.

دراسة السرور (2003) حول العوامل المؤثرة في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني بشكل عام، والبادية الشمالية بشكل خاص، وأظهرت النتائج ترابطاً بين العوامل والمتغيرات الشخصية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين نمط المشاركة السياسية ومستواها .

ويشير الجريبيع (2005) في دراسته حول التنمية السياسية في البادية الأردنية، إلى أن الثقافة السياسية في مجتمع البادية، وملاحظة الحراك السياسي والاجتماعي فيه، تحتاج إلى إعطاء موضوع الانتخابات السياسية (البرلمانية) والمشاركة فيها وآلياتها اللازمة، مع ضرورة مراعاة خصوصية المجتمع البدوي، حيث تُعد المجتمعات البدوية من أكثر المجتمعات حيوية وحراكاً، فهي تعيش في صيرورة دائمة، وهي مجتمعات لا تزال برسم التطور والتغيير، وهي مجتمعات تحاول باستمرار تغيير مفاهيمها وتطويرها، وإيجاد مؤسسات فاعلة تساعدها على النمو والتطور حسب أوضاعها وظروفها.

أما العزام والشرعة (2006) فأجريا دراسة بهدف الكشف عن مدى توافر المؤشرات الديمقراطية في الواقع السياسي الأردني، أشارت نتائجها إلى أن المجتمع الأردني بشكل عام، يتسم بظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية، وخاصة النشاطات الحزبية، وأن الهاجس الأمني

يُعد من أهم أسباب ذلك، إضافة إلى ضعف شفافية السلطة.

دراسة حماد (2007) حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية لسكان البادية الأردنية، جاءت أهم نتائج الدراسة: الشعور بالتهميش، والإقصاء في إطار العلاقة بين المجتمع والدولة، حيث أشار بعضها إلى شيوع الثقافة التقليدية.

دراسة الحنيطي و الكرابلية (2007) حول العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات إقليم جنوب الأردن، أشارت أهم النتائج إلى ارتفاع معدل الإعالة بين الأسر .

دراسة العزام و الهزايمة (2008) التي تناولا فيها الثقافة السياسية كإحدى المحددات المهمة في عملية التنمية السياسية، والمشاركة السياسية، والدور الذي تلعبه في تحفيز الأفراد ودفعهم للمشاركة السياسية، توصلت النتائج إلى أن هناك توافقاً مع فرضية أن مستوى المشاركة السياسية لدى الأفراد المطلعين سياسياً أكبر من مستوى المشاركة لدى غير المطلعين منهم، وأن هناك علاقة بين مستوى الثقافة السياسية واتجاهات الأفراد نحو أسباب العزوف عن المشاركة السياسية.

دراسة العايد (2009) حول أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في معان، توصلت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي له تأثير في الاحتجاج السياسي.

دراسة العواملة و شنيكات(2012) التي هدفت إلى تقصي درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها(المعرفة السياسية، والمشاركة السياسية، والقيم السياسية)، حيث أظهرت النتائج أن درجة وعي الطلبة بالمجالات قيد الدراسة، جاءت مرتفعة في مجال المشاركة السياسية، بينما كانت متوسطة في كل من مفهومي الثقافة السياسية، والمعرفة السياسية .

دراسة زدام (2013) حول دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في بعض البلدان العربية، حيث بحثت التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية ، وتطرقت إلى أهمية تحقيق التنمية الإنسانية وعلاقة ذلك بالمواطنة، وتوصلت إلى أن الفجوة ما زالت واسعة بين الأنظمة السياسية والمواطنين، كما تطرق الباحث إلى أهمية تأثير الثقافة السياسية على السلوك السياسي.

دراسة روابحي (2015) حول أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي، حيث أشارت النتائج إلى أن الثقافة السياسية، ما زالت تفتقر إلى عملية تغيير داخلية في مواجهة المفاهيم

القديمة على صعيد قنوات التنشئة وأنماط المشاركة السياسية، وما تركه من أثر غير مباشر على السلوك والوعي السياسيين، لأن بعض الفاعلين السياسيين يفتقرون لتراث فكري واضح.

دراسة العايد (2016) حول أسباب نشأة الحراك الشعبي في الأردن من وجهة نظر أبناء البادية الأردنية، حيث أشارت النتائج إلى أن الأسباب الاقتصادية، جاءت في المرتبة الأولى من أسباب الحراك السياسي، تلتها الأسباب الاجتماعية وأخيراً الأسباب السياسية.

دراسة الشهاب (2016) التي هدفت إلى مقاربة دور الثقافة السياسية في العملية الانتخابية في الأردن، وخلصت الدراسة إلى أن أهمية الثقافة السياسية، تبرز فيما ينتج عنها من اتجاهات سياسية تُحدد مواقف الأفراد تجاه النظم السياسية، وتجاه مؤسساته بشكل عام، وتجاه عملية الانتخابات بشكل خاص، كما أشارت النتائج إلى أن الانتخابات تُعد إحدى أدوات الإصلاح السياسي، التي من خلالها يمكن رفع مستوى التنمية السياسية وتحسين صورة الديمقراطية في أي بلد.

دراسة النصرات وآخرون (2018) حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي لقضاء المريغة-دراسة من منظور تنموي، التي هدفت للتعرف على أهم المشكلات والاحتياجات والأولويات التنموية للقضاء، خلصت الدراسة إلى عدم وجود رضا تجاه الخدمات الاجتماعية المقدمة، إضافة إلى معاناة قطاع المرأة وقطاع الشباب، كما جاءت المشكلات الاقتصادية في مقدمة المشكلات التي يعانيها سكان القضاء.

دراسة أجراها المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني (2016) بعنوان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة معان وباديتها، أشارت أهم النتائج إلى معاناة المواطنين من عدم وفاء الحكومات الأردنية المتعاقبة بما التزمت به من وعود لتنفيذ المشاريع المختلفة، إضافة إلى سوء التخطيط والإدارة (النصرات وآخرون 2018).

وفي دراسة باللغة الإنجليزية حول مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والمدنية ، والسياسية في محافظات الكرك والطفيلة ومعان، أشارت النتائج إلى أن نسبة معرفة النساء بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية جاءت (73 %)، في حين معرفتهن بحقوقهن المدنية والسياسية (68 %)، كما أشارت النتائج إلى أن معدل الفرص للنساء لممارسة حقوقهن المدنية والسياسية أعلى من معدل الفرص لممارسة حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، كما جاءت العادات والتقاليد من أهم المعوقات أمامهن. (Nasarat 2017)

وهناك العديد من الدراسات التي بحثت مجتمع الدراسة والمجتمعات المشابهة مثل:

دراسة الجازي و أبو سليم (2015) الجغرافيا التاريخية لبادية معان، وكذلك دراسة الحنيطي و المجالي (2004) حول تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر في القرى النائية من إقليم الجنوب. ودراسة صقر (2010) التي بحثت الثقافة السياسية ومرتكزاتها في إطارها العام، والثقافة السياسية الفلسطينية في إطارها الخاص التي وضحت أهم مراحلها والعوامل التي أثرت في تشكيلها، كما بحثت مفهوم المواطنة، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك عدم رضا وثقة بالثقافة السياسية الفلسطينية، كما أنها مشوهة، وغير واضحة المعالم بالنسبة لعينة الدراسة التي كانت من الطلبة، كما توصلت الدراسة إلى وجود حالة من التردد والازدواجية لديهم نحو وعيهم بمبادئ المواطنة.

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

تُعد الدراسات السابقة التي أجريت على مجتمع الدراسة والمجتمعات الشبيهة لها مفيدة جداً، لمعرفة الأهداف والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، حيث تنوعت الدراسات السابقة التي بحثت هذا المجتمع ما بين الدراسات التاريخية، والاجتماعية، والسكانية، والجغرافية، لذلك فإن هذه الدراسة تُعد الأولى من نوعها في هذا المجال (على حد علم الباحث)، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى أكثر من مجال وحسب أهدافها، فمنها ما تطرق إلى النواحي التاريخية، ومنها إلى الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أو الجغرافية، كما نجد من الدراسات ما توجه للثقافة السياسية وبشكل غير مباشر، وقد جاءت هذه الدراسة، لقياس نمط الثقافة السياسية لبدو محافظة معان التي اختلفت عن جميع الدراسات السابقة .

هدف الدراسة وأهميتها:

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على نمط الثقافة السياسية لبدو محافظة معان، وذلك من خلال التعرف على :

أولاً : التوجهات نحو الذات.

ثانياً : التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي.

ثالثاً : التوجهات نحو التركيبة الحكومية.

رابعا : معرفة فيما إذا كانت هذه الاتجاهات تختلف باختلاف بعض المتغيرات المستقلة (النوع الاجتماعي، والوظيفة، ومستوى دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية).

وقد جاءت أهمية هذه الدراسة نتيجة لبعض الاعتبارات العلمية والاعتبارات العملية، فهي تقدم معلومات حول خصائص بعض القوى السياسية في الأردن التي تتمثل بالعشائر البدوية، ومعرفة نمط ثقافتهم السياسية، كما أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين وخاصة من خلال الدراسات الميدانية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تنبع مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي:

ما هو نمط الثقافة السياسية لبدو محافظة معان؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما هي اتجاهات بدو محافظة معان نحو الذات المتمثلة في الكفاءة السياسية والفعالية السياسية لديهم؟
- ما هي اتجاهات بدو محافظة معان نحو الآخرين المتمثلة في الهوية السياسية والثقة السياسية لديهم؟
- ما هي اتجاهات بدو محافظة معان نحو التركيبة الحكومية المتمثلة في التوجهات نحو النظام والتوجهات نحو المدخلات والمخرجات الحكومية؟
- هل يوجد اختلاف في اتجاهات بدو محافظة معان باختلاف بعض المتغيرات المستقلة (النوع الاجتماعي، والوظيفة، ومستوى دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية)؟

المنهج والإجراءات المنهجية:

استخدم الباحث منهجاً علمياً، يعتمد على الأسلوب الكمي من خلال أداة الاستبانة، لذا فقد كانت الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية كما يلي:

أولا: مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع بدو محافظة معان البالغ عددهم حسب التقسيمات الإدارية نهاية عام 2016 (65110) نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016)، الأمر الذي أدى إلى اختيار عينة طبقية، حيث تم اختيار مجموعة من المناطق التي يقطنونها باستخدام العينة العشوائية، وتم توزيع أداة الدراسة على بعض الأسر من خلال الاستعانة بمجموعة من الطلبة في جامعة الحسين بن طلال، الذين يسكنون هذه المناطق، بحيث تم تدريبهم لذلك.

ثانياً: أداة الدراسة:

استعان الباحث باستبانة إحدى الدراسات (القرعان، أبو كركي، و الطويل (2018)، وذلك بعد أن قام الباحث بتعديلها بحيث تتناسب ومجتمع الدراسة، وقد تكونت من قسمين: الأول تضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين، وتضمن القسم الثاني (41) فقرة تقيس نمط الثقافة السياسية، وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الثلاثي (موافق ، ومتردد، وغير موافق).

ثالثاً: صدق الأداة وثباتها:

عُرضت الأداة على عدد من المحكمين المختصين، وقد تم تعديل بعض الفقرات وفقاً لمعطيات هذه الدراسة التجريبية، ولحساب ثبات الأداة، فقد تمَّ استخدام معادلة (كرونباخ ألفا)، حيث بلغ معامل الثبات للأداة (0.82) واعتبرت هذه النسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة.

رابعاً: المتغير المكاني:

بادية محافظة معان، أي المجتمعات والتجمعات ذات الأصول البدوية القاطنة ضمن حدود محافظة معان وهي (لواء الحسينية، وأقضيه: المريغة، وأيل، والجفر، وأذرح) .

خامساً: المتغير الزماني:

خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2018-2019، أي خلال شهري شباط وآذار من عام 2019.

سادساً: المعالجة الإحصائية:

تمَّ توزيع (550) استبانة على عينة الدراسة، رجع منها (490) استبانة كان الصالح منها للتحليل (449)، وقد تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) وللإجابة على أسئلة الدراسة، فقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية للنسب المئوية، واستخدام اختبار (ت)، واختبار تحليل التباين الأحادي، ولمعرفة نمط الثقافة السياسية ، فقد تم الاعتماد على دراسة روزنبوم والتر (1975)، الذي اعتبر الثقافة السياسية متكاملة، إذا كان الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة أكثر من(50 %) في حين تكون الثقافة السياسية مفتتة إذا كان الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة عدم الموافقة أكثر من(50 %).

نتائج الدراسة الميدانية:

لمعرفة نتائج الدراسة الميدانية المتضمنة معرفة نمط الثقافة السياسية لبدو معان، فقد تم حساب الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة على فقرات الاستبانة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

نمط الثقافة السياسية للبدو في محافظة معان

الكفاءة السياسية						الفعالية السياسية					
غير موافق		متردد		موافق		غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
163	36.2	118	26.3	168	37.5	183	40.7	136	30.4	130	28.9

التوجهات نحو الذات في النشاط السياسي					
غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%
173	38.45	127	28.35	149	33.2

الهوية السياسية						الثقة السياسية					
غير موافق		متردد		موافق		غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
218	48.6	104	23.2	127	28.2	117	26	110	24.5	222	49.5

التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي					
غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%
168	37.3	107	23.85	174	38.85

التوجه نحو المؤسسات الحكومية						التوجه نحو المدخلات والمخرجات					
غير موافق		متردد		موافق		غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
183	40.8	131	29.1	135	30.1	152	34.4	167	37.3	130	28.3

التوجهات نحو التركيبة الحكومية					
غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%
168	37.6	149	33.2	132	29.2

نمط الثقافة السياسية بشكل عام للبدو في معان					
غير موافق		متردد		موافق	
ت	%	ت	%	ت	%
170	37.8	128	28.5	151	33.7

لمعرفة نمط الثقافة السياسية لبدو معان، فقد تم الاعتماد على نموذج (والتر روزنبوم)

(1975)، الذي اعتبر الثقافة السياسية متكاملة، إذا كان الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة أكثر من (50 %) في حين تكون الثقافة السياسية مفتتة، إذا كان الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة عدم الموافقة أكثر من(50 %)، وبعد تحليل البيانات وحساب الأوساط الحسابية للنسب المئوية لفقرات الأداة التي تقيس ذلك، فقد تبين أن نمط الثقافة السياسية لبدو محافظة معان كان مفتتاً، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة على فقرات الأداة (33.7 %)، الأمر الذي يعني أن توجهات البدو في محافظة معان كانت سلبية.

وعند الرجوع إلى الجدول رقم (1) فقد تبين أن توجهات البدو في محافظة معان نحو أنفسهم في النشاط السياسي كان مفتتاً، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة الموافقة (33.2 %) الأمر الذي يعني أن توجهات بدو محافظة معان كانت نحو أنفسهم سلبية، وكان هنا واضحاً من خلال تحليل الدراسة إلى مؤشراتها، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لمستوى الكفاءة السياسية للبدو(37.5)، مما يعني أن مدى رغبة البدو وشعورهم نحو المشاركة من خلال تكرار التصويت، وممارسة النشاطات السياسية، بالإضافة إلى المعرفة بالأحداث السياسية والاهتمام بها كان سلبياً، هذا بالإضافة إلى أن مستوى الفعالية السياسية أيضاً لهم كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لها (28.9 %)، وهذا يعني أيضاً أن شعور الأفراد بأن مشاركتهم لها تأثير فعلي في الحياة السياسية، وأن هذا التأثير يؤدي إلى التغيير السياسي من خلال العمل المدني كان سلبياً.

وقد تبين من الجدول نفسه رقم (1) أن توجهات البدو في محافظة معان نحو الآخرين في النظام السياسي كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة (38.85 %)، الأمر الذي يعني حسب نموذج (والتر روزنبوم) أنها كانت سلبية، وكان هذا واضحاً أيضاً من خلال تحليل مؤشرات هذا المقياس، حيث تبين أن الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة لمقياس الهوية كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة الموافقة عليها(28.2 %)، الأمر الذي يعني أن شعور الأفراد بالولاء والالتزام والانتماء الكبير للوحدات السياسية المتمثلة بالأمة والدولة والمنطقة الجغرافية كان سلبياً، هذا بالإضافة إلى أن الوسط الحسابي للنسب المئوية للثقة السياسية كان سلبياً أيضاً، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية(49.5 %) مع أنها تميل إلى الايجابية، وهذا يدل على أن مستوى الثقة لدى البدو في محافظة معان التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بالانفتاح والتعاون وقبول الآخرين، وإن كانوا من أصول أو أديان أو أحزاب أو

طبقات مختلفة، كان سلبياً أيضاً حسب نموذج (والتر روزنبوم) .

ويبين الجدول نفسه رقم (1) أيضا أن التوجهات نحو التركيبة الحكومية كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لها (29.2 %) وهذا ما توضحه المؤشرات التي تقيس ذلك، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة لتوجه البدو في محافظة معان نحو المؤسسات الحكومية كان سلبياً، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة الموافقة لهذه الفقرات (30.1 %) الأمر الذي يعني أن توجهاتهم التي تتمثل في كيفية تقييم الأفراد وآرائهم السياسية في المؤسسات السياسية الرسمية ورموزها ومسؤوليها ومعاييرها، بالإضافة إلى مدى الاعتقاد بشرعية النظام السياسي كانت سلبية، هذا بالإضافة إلى أن توجهاتهم نحو المدخلات والمخرجات كانت سلبية أيضاً، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجات الموافقة للنسب المئوية (28.3 %) الأمر الذي يعني أن توجهات الأفراد وآراءهم في السياسات التي تصدر عن الحكومة، والاقتناع بسياستها كانت سلبية.

ثانيا: ولمعرفة مستوى الاختلاف في اتجاهات بدو محافظة معان باختلاف بعض المتغيرات المستقلة (النوع الاجتماعي، والوظيفة، ومستوى دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية)، فقد تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية كما في الجداول التالية:

ولمعرفة مستوى الاختلاف في اتجاهات بدو معان باختلاف متغير النوع الاجتماعي، فقد تم استخدام اختبار(ت) كما في الجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) نتائج اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين مستوى اختلاف اتجاهات بدو معان باختلاف متغير النوع الاجتماعي.

المتغير التابع	المتغير المستقل	العدد	الوسط الحسابي	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
توجهات بدو معان نحو الذات في النشاط السياسي	ذكر	220	1.9523	0.390	447	0.696
	أنثى	229	1.9632			
توجهات بدو معان نحو الآخرين في النظام السياسي	ذكر	220	2.0519	0.334	447	0.739
	أنثى	229	2.0430			
توجهات بدو معان نحو التركيبة الحكومية	ذكر	220	1.9221	0.083	447	0.934
	أنثى	229	1.9197			

يتبين من الجدول أعلاه رقم (2) أنه لا يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، وتوجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (ت) (0.390، 0.334، 0.083) على التوالي، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$)، الأمر الذي يعني أن توجهات الذكور سواء أكانت نحو أنفسهم أم نحو الآخرين أم نحو التركيبة الحكومية متشابهه تقريباً مع توجهات الإناث.

ولمعرفة مستوى الاختلاف في اتجاهات بدو معان باختلاف متغير الحالة الاجتماعية، فقد تم استخدام اختبار(ت) كما في الجدول التالي :

جدول رقم (3)

نتائج اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين مستوى اختلاف اتجاهات بدو معان باختلاف متغير الحالة الاجتماعية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	العدد	الوسط الحسابي	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
توجهات بدو معان نحو الذات في النشاط السياسي	متزوج	230	1.9678	0.721	447	0.471
	أعزب	219	1.9475			
توجهات بدو معان نحو النظام السياسي	متزوج	230	2.0292	1.403	447	0.161
	أعزب	219	2.0665			
توجهات بدو معان نحو التركيبة الحكومية	متزوج	230	1.9043	1.139	447	0.255
	أعزب	219	1.9382			

يتضح من الجدول رقم (3) أنه لا يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، وتوجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (ت) (0.721، 1.403، 1.139) على التوالي، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة($\alpha \geq 0.05$). الأمر الذي يعني أن توجهات المتزوجين سواء أكانت نحو أنفسهم أم نحو الآخرين أم نحو التركيبة الحكومية متشابهه تقريباً مع توجهات غير المتزوجين.

ولمعرفة مستوى الاختلاف في اتجاهات بدو معان باختلاف متغير مستوى دخل الأسرة، فقد

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما في الجدول التالي :

جدول رقم (4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين مستوى اختلاف اتجاهات بدو محافظة معان باختلاف متغير مستوى دخل الأسرة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
توجهات بدو معان نحو الذات	بين المجموعات	6.477	3	2.159	28.968	.000
	داخل المجموعات	33.164	445	.075		
	الكلي	39.641	448			
توجهات بدو معان نحو الآخرين	بين المجموعات	11.271	3	3.757	68.505	.000
	داخل المجموعات	24.404	445	.055		
	الكلي	35.675	448			
توجهات بدو معان نحو التركيبة الحكومية	بين المجموعات	14.393	3	4.798	71.020	.000
	داخل المجموعات	30.062	445	.068		
	الكلي	44.455	448			

يتبين من الجدول رقم (4) أنه يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، وتوجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف مستوى دخل الأسرة، حيث بلغت قيمة (ف) (28.968، 68.505، 71.020) على التوالي الأمر الذي يعني أنه يوجد اختلاف في هذه الاتجاهات باختلاف مستويات متغير مستوى الدخل للأسرة، ولمعرفة الفروق بين هذه المستويات فقد تم استخدام اختبار(توكي) كما في الجدول التالي :

يتبين من الجدول رقم (5) أن الفروق في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، كانت بين البدو الذين دخلهم من (601-900) دينار، وبين كل من الذين دخولهم أقل من (300) دينار وبين الذين دخلهم بين (301-600) دينار، ولصالح الذين دخلهم أعلى، كما أنه يوجد فروق بين الذين دخلهم أكثر من (901) دينار، وبين كل من الذين دخلهم أقل من (300) دينار والذين دخلهم بين (301-600) دينار ولصالح الذين دخلهم أعلى.

جدول رقم (5) نتائج اختبار(توكي) لمعرفة الفروق بين مستويات متغير مستوى الدخل الدالة إحصائيا

المتغير التابع	مستويات متغير مستوى الدخل أ	مستويات متغير مستوى الدخل ب	الفرق بين وسطي أ@ب
توجهات بدو معان نحو الذات في النشاط السياسي	900-601	aql 300	.30055(*)
		600-301	.19807(*)
	أكثر من 901	اقل من 300	.33083(*)
		600-301	.22835(*)
توجهات بدو معان نحو الآخرين في النظام السياسي	600-301	aql 300	.23443(*)
	900-601	اقل من 300	.39977(*)
		600-301	.16534(*)
	أكثر من 901	اقل من 300	.43582(*)
		600-301	.20139(*)
توجهات بدو معان نحو التركيبة الحكومية	600-301	اقل من 300	.14681(*)
	900-601	اقل من 300	.35362(*)
		600-301	.20681(*)
	أكثر من901	اقل من 300	.60811(*)
		600-301	.46130(*)
		900-601	.25449(*)

* The mean difference is significant at the .05 level.

كما يتبين من الجدول نفسه أن الفروق في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، كانت بين البدو الذين دخلهم (301 - 600) دينار وبين الذين دخلهم أقل من (300) دينار ولصالح الذين دخلهم أعلى، كما أنه يوجد فروق بين الذين دخلهم (601-900) دينار وبين كل من الذين دخلهم أقل من (300) دينار و الذين دخلهم بين (301-600) دينار ولصالح الذين دخلهم أعلى، هذا بالإضافة إلى أنه يوجد فروق بين الذين دخلهم أكثر من (901) دينار وبين كل من الذين دخلهم أقل من(300) دينار وبين الذين دخلهم من (301-600) دينار، ولصالح الدخل الأعلى .

ويبين الجدول كذلك أن الفروق في توجهات بدو محافظة معان نحو التركيبة الحكومية، كانت بين

الذين دخلهم (301-600) دينار وبين الذين دخلهم أقل من (300) دينار ولصالح الذين دخلهم أعلى، كما يوجد فروق بين الذين دخلهم من (601-900) دينار وبين كل من الذين دخلهم أقل من (300) دينار والذين دخلهم (301-600) دينار ولصالح الذين دخلهم أعلى، كما يوجد فروق بين الذين دخلهم أكثر من (601) دينار وبين كل من الذين دخلهم أقل من (300) دينار وبين الذين دخلهم (301-600) دينار وبين الذين دخلهم (601-900) دينار ولصالح الذين دخلهم أعلى.

ولمعرفة مستوى الاختلاف في اتجاهات بدو معان باختلاف متغير المستوى التعليمي، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما في الجدول التالي :

دول رقم (6)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين المستوى التعليمي لبدو معان باختلاف متغير مستوى دخل الأسرة

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة
توجهات البدو نحو الذات في النشاط السياسي	بين المجموعات	1.716	2	.858	10.088	.000
	داخل المجموعات	37.925	446	.085		
	الكلي	39.641	448			
توجهات البدو نحو الآخرين في النظام السياسي	بين المجموعات	2.434	2	1.217	16.331	.000
	داخل المجموعات	33.240	446	.075		
	الكلي	35.675	448			
توجهات البدو نحو التركيبة الحكومية	بين المجموعات	2.698	2	1.349	14.406	.000
	داخل المجموعات	41.757	446	.094		
	الكلي	44.455	448			

يتبين من الجدول رقم (7) أنه يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، وتوجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (ف) (10.088، 16.331، 14.406) على التوالي، الأمر الذي يعني أنه يوجد اختلاف في هذه الاتجاهات باختلاف مستويات متغير المستوى التعليمي، ولمعرفة الفروق بين هذه المستويات فقد تم استخدام اختبار(توكي) كما في الجدول التالي :

جدول رقم (7)

نتائج اختبار(توكي) لمعرفة الفروق بين مستويات متغير مستوى الدخل الدالة إحصائيا

المتغير التابع	مستوى التعليمي أ	مستوى التعليمي ب	الفرق بين أوساط أ@ب
توجهات البدو نحو الذات	بكالوريوس	ثانوية عامة	.07732(*)
	دراسات عليا	ثانوية عامة	.18639(*)
		بكالوريوس	.10907(*)
توجهات البدو نحو الآخرين	بكالوريوس	ثانوية عامة	.07317(*)
	دراسات عليا	ثانوية عامة	.22653(*)
		بكالوريوس	.15336(*)
توجهات نحو التركيبة الحكومية	بكالوريوس	ثانوية عامة	.05877
	دراسات عليا	ثانوية عامة	.23891(*)
		بكالوريوس	.18014(*)

* The mean difference is significant at the .05 level.

يتبين من الجدول رقم (7) أن الفروق كانت في جميع التوجهات: التوجهات نحو الذات، والتوجهات نحو الآخرين، والتوجهات نحو التركيبة الحكومية، بين البدو الذين يحملون درجة البكالوريوس، وبين الذين يحملون درجة الثانوية العامة، ولصالح الذين يحملون درجة البكالوريوس، كما أن الفروق كانت أيضاً بين الذين يحملون درجة الدراسات العليا، وبين كل من الذين يحملون درجة البكالوريوس وبين الذين يحملون درجة الثانوية العامة، ولصالح الذين يحملون درجة الدراسات العليا.

الخاتمة والنتائج :

بعد عرض الإطار النظري والدراسات السابقة وتحليل الدراسة الميدانية، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- إن توجهات البدو في محافظة معان نحو أنفسهم في النشاط السياسي كان مفتتاً، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة الموافقة (33.2 %) الأمر الذي يعني أن توجهات بدو محافظة معان كانت نحو أنفسهم سلبية، وكان هذا واضحاً من خلال تحليل الدراسة إلى مؤشراتها، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لمستوى الكفاءة السياسية لهم (37.5)، مما يعني أن مدى رغبتهم وشعورهم نحو المشاركة من خلال تكرار التصويت

وممارسة النشاطات السياسية، بالإضافة إلى المعرفة بالأحداث السياسية والاهتمام بها كان سلبياً، هذا بالإضافة إلى أن مستوى الفعالية السياسية أيضاً لهم كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لها (28.9 %) وهذا يعني أيضاً أن شعور الأفراد بأن مشاركتهم لها تأثير فعلي في الحياة السياسية، وأن هذا التأثير يؤدي إلى التغيير السياسي من خلال العمل المدني كان سلبياً.

- إن توجهات البدو في محافظة معان نحو الآخرين في النظام السياسي كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة (38.85 %)، الأمر الذي يعني أنها كانت سلبية، وكان هذا واضحاً أيضاً من خلال تحليل مؤشرات هذا المقياس، حيث تبين أن الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجة الموافقة لمقياس الهوية كانت سلبية حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة الموافقة عليها (28.2 %) الأمر الذي يعني أن شعور الأفراد بالولاء والالتزام والانتماء الكبير للوحدات السياسية المتمثلة بالأمة والدولة والمنطقة الجغرافية كان سلبياً، هذا بالإضافة إلى أن الوسط الحسابي للنسب المئوية للثقة السياسية كان سلبياً أيضاً حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية (49.5 %) مع أنها تميل إلى الايجابية، وهذا يدل على أن مستوى الثقة لدى البدو في محافظة معان التي تتمثل في مدى شعور الأفراد بالانفتاح والتعاون وقبول الآخرين، وإن كانوا من أصول أو أديان أو أحزاب أو طبقات مختلفة كان سلبياً .
- إن التوجهات نحو التركيبة الحكومية كانت سلبية، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لها (29.2 %) وهذا ما توضحه المؤشرات التي تقيس ذلك، حيث بلغ الوسط الحسابي للنسب المئوية لدرجات الموافقة لتوجهات البدو في محافظة معان نحو المؤسسات الحكومية كان سلبياً، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجة الموافقة لهذه الفقرات (30.1 %) الأمر الذي يعني أن توجهاتهم التي تتمثل في كيفية تقييم الأفراد وآرائهم السياسية في المؤسسات السياسية الرسمية ورموزها ومسؤوليها ومعاييرها، بالإضافة إلى مدى الاعتقاد بشرعية النظام السياسي كانت سلبية، هذا بالإضافة إلى أن توجهاتهم نحو المدخلات والمخرجات كانت سلبية أيضاً، حيث بلغ الوسط الحسابي لدرجات الموافقة للنسب المئوية (28.3 %) الأمر الذي يعني أن توجهات الأفراد وآراءهم في السياسات التي تصدر عن الحكومة، والاقتناع بسياستها كانت سلبية.

- لا يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، توجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، توجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (ت) (0.390، 0.334، 0.083) على التوالي وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). الأمر الذي يعني أن توجهات الذكور سواء أكانت نحو أنفسهم أم نحو الآخرين أم نحو التركيبة الحكومية متشابهه تقريباً مع توجهات الإناث.
- لا يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، وتوجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (ت) (0.721، 1.403، 1.139) على التوالي وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، الأمر الذي يعني أن توجهات المتزوجين سواء أكانت نحو أنفسهم أم نحو الآخرين أم نحو التركيبة الحكومية متشابهه تقريباً مع توجهات غير المتزوجين.
- يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، توجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، توجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف مستوى دخل الأسرة، حيث بلغت قيمة (ف) (28.968، 68.505، 71.020) على التوالي الأمر الذي يعني أنه يوجد اختلاف في هذه الاتجاهات باختلاف مستويات متغير مستوى الدخل للأسرة وقد كانت هذه الفروق لصالح الذين دخلهم أعلى .
- يوجد اختلاف في توجهات بدو محافظة معان نحو الذات في النشاط السياسي، وتوجهاتهم نحو الآخرين في النظام السياسي، وتوجهاتهم نحو التركيبة الحكومية، وذلك باختلاف المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (ف) (10.088، 16.331، 14.406) على التوالي، الأمر الذي يعني أنه يوجد اختلاف في هذه الاتجاهات باختلاف مستويات متغير المستوى التعليمي، وقد كانت هذه الفروق لصالح الذين مستواهم التعليمي الأعلى .

الأقتراحات :

1. العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر .
2. زيادة الاهتمام برفع مستويات التعليم لأبناء المنطقة، ابتداءً من المدارس ومروراً بجامعة الحسين بن طلال، وزيادة المنح المقدمة لأبناء البادية .

3. العمل على إشراك أبناء البادية في النشاطات الثقافية، وتوسيع مشاركتهم في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وخاصة السياسية منها .
4. إعادة النظر في قانون الانتخابات النيابية وتوزيع الدوائر وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات والاستماع لأبناء البادية والأخذ بمطالبهم .

المراجع باللغة العربية :

- إسماعيل عبد الباري، (2010) توطين البدو-دراسة اجتماعية ميدانية لمنشية السادات بالزقازيق، منشورات كلية الآداب، فسم علم الاجتماع، جامعة الزقازيق، مصر، ص ص 1-23 .
- أنور الجازي، و عيسى أبو سليم، (2015) الجغرافيا التاريخية لبادية معان، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد 9، عدد 3، ص ص 51-87 .
- بوسقيعه، (2015). الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها،مجلة الباحث سليم الاجتماعي، العدد 11، ص ص 107-130.
- حسن العايد، (2009) أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في مدينة معان، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد 6 ، العدد1 ، ص ص 1-45 .
- حسن العايد، (2016). أسباب نشأة الحراك الشعبي في الأردن من وجهة نظر أبناء البادية الأردنية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 43، ملحق 4 ، ص ص 1671-1694
- داون، (2016). القبائل والقبيلة والهوية السياسية في سوريا المعاصرة، مجلة عمران تشاتي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلد 4، عدد 15، ص ص 81-96.
- دائرة الإحصاءات العامة (2016) الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، العدد 67، ص 13.
- الدمياني، محمد (1995) الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة البادية الجنوبية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
- دوخي الحنيطي، وعماد كرابلية، (2007) العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات إقليم جنوب الأردن، مجلة البحوث الزراعية، جامعة الإسكندرية، مجلد 52، رقم 2، الإسكندرية، مصر .
- رائد السرور، (2003) العوامل المؤثرة في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية للبادية الشمالية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، المفرق-الأردن.
- رحاب الحنيطي، (1996) العوامل المؤثرة في استقرار البدو في منطقة وادي عربة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

- رزيقة روابحي، (2015) أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي: دراسة حالة الجزائر(2000–2014)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بوضياف بالمسيلة، الجزائر .
- سعد الشهاب، (2016) الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989–2013، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 43، عدد 2، ص ص 941–951 .
- سلطان القرعان، ومدثر أبو كركي، وهاشم الطويل، (2018) نمط الثقافة السياسية لدى أعضاء النقابات المهنية وأثره على توجهاتهم نحو الحراك السياسي في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 46، عدد 2، ص ص 192–220 .
- سمير خطاب، (2004). التنشئة السياسية والقيم، القاهرة، إتراك للنشر والتوزيع، ط 1، ص 45.
- شاكر الصبيحي، (2008). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، طبعة 2، ص 255.
- عبد الرحيم الحنيطي، و قبلان المجالي، (2004) العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر(دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم الجنوب، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان ، الأردن .
- عبد الله العواملة، وخالد شنيكات، (2012). درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 39، عدد 2، ص ص 325–346 .
- عبد المجيد العزام، و محمد الشرعه، (2006) اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 33، عدد 3، ص ص 483–503 .
- عبد المجيد العزام، و محمد الهزايمة، (2008) أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن–دراسة استطلاعية، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،مجلد 24، عدد 3
- العثمان، حسين (1992) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.
- فايز زريقات، (1995) البدو في النظام السياسي الأردني: دراسة في التنمية الشاملة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 10، عدد 6، ص ص 181–205 .

- الكساسبة، (2003) البرامج المفضلة للتنمية في قضاء وادي عربة-جنوب الأردن،مجلة صالح مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 18، عدد3،
- محمد الجريبيع، (2005) التنمية السياسية في البادية الأردنية، دراسة تحليلية للانتخابات النيابية 2003، مؤتمر التنمية المستدامة في البادية الأردنية، جامعة الزيتونة ، كانون أول 2005.
- محمد النصرات، وآخرون (2018) الواقع الاقتصادي والاجتماعي لقضاء المريغة-دراسة من منظور تنموي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 11، عدد 1، ص ص 145-164.
- محي الدين صابر، و لويس ومليكه، (1986). البدو والبداوة ، بيروت ص141
- نجلاء حماد ، (2007) التحولات الاقتصادية والاجتماعية لسكان البادية الأردنية، رسالة دكتور الجامعة الأردنية، عمان-الأردن .
- هشام الأقداحي، (2009). علم الاجتماع السياسي، الأسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر والتوزيع، ص 315.
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2016) آفاق المشاركة السياسية للمرأة في محافظة الكرك، أرض-العون القانوني، وحدة المشاركة السياسية والمدنية-وحدة البحوث. المملكة الأردنية الهاشمية.
- وسام صقر، (2010). الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة(2005-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة-فلسطين
- يوسف زدام، (2013) دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنه، الجزائر .

مراجع باللغة الانجليزية:

- Daan, U. (1976), The Political Confrontation in Trans Jordan, Middle East Studies, Vol. 12, No. 2 , P 165 .
- James, A. and Bill, R. and Hardrave,Jr. (1981), Comparative Political, The Quest for Theory, Modernization and development, Bill & Howell Company, PP 57- 83 .
- Massad, J. (2001), Colonial Effects, The Making of National Identity In Jordan, Columbia University Press, p 55 .

- Nasarat, M. and Others(2017), Jordanian Citizens Trend towards Womens Social, Economic and Political right in(Karak, Tafieleh and Maan Gowernoraes, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 7, No,4, PP 65 -91 .
- Rosenbaum, W. (1975). Political Culture, London, Thomas Nelson & Sons Ltd. PP 4 -

مواقع انترنت:

- بييتر وبيلي (2012). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن . على موقع :
WWW.Maneyonline.com\doi\pdf-plus
- جرار، شاكر و أبو فرحة، عمرو (2016). البدو والنساء والمسيحيون في قوانين الانتخاب: من التمييز إلى تسييس الهويات المولودة. على موقع: www.7iper.com
- العثمان، حسين (بدون تاريخ). معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وجهة نظر سوسيولوجية، أخذ من موقع : www.Woman.jo

Pattern of Political Culture of Bedouins in Ma'an Governorate

PH.D. AL-TAWEEL HASHEM •

Abstract

This study aims at identifying the pattern of political culture of Bedouins in Ma>an Governorate and their attitudes toward the self and others, as well as towards the government formation. The study also attempts to delineate whether or not the resulting differences among the subjects of this study can be attributed to some variables such as gender, income level, educational level, and the nature of work (job).

The questionnaire was distributed to a sample of families in the study community. Based on the statistical analyses, findings indicate that the Bedouins' attitudes towards themselves regarding their political activity and their level of political effectiveness were negative. Their attitudes towards others in the political system and towards the composition of the government were negative, as well. The results also indicated that there were no significant differences based on the gender (male/female) and marital status (married/single) variables. Yet, the findings show statistical differences depending on the variables of education and income levels; these differences have come in favor of those with higher education and higher income levels.

Keywords: Political Culture / Bedouins / Ma'an Governorate / Jordan

• Al Husein Ben Talal University

المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات: رؤية اجتماعية استشرافية (مصر أنموذجاً)

أ.د. هدى محمود حسن حجازي ●

ملخص:

تُعد الشائعات من أخطر حروب الجيل الرابع لما لها من آثار سلبية على أمن واستقرار المجتمعات، ونظراً لأن مهنة الخدمة الاجتماعية تهتم بالتفاعلات بين الناس وبيئاتهم الاجتماعية، لذلك فإن عليها مسؤولية مهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات. وتحدد تساؤل البحث في: ما المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات؟، وركزت أهداف البحث على: تحديد مفهوم الشائعات وآثارها الاجتماعية وأهم المتطلبات والآليات المهنية لتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات المستقبلية باستخدام المنهج الاستقرائي وكانت أهم الاستنتاجات: الشائعة هي أخبار غير صحيحة أو مغلوطة بها جانب من الصحة وتم التحريف فيها، وتمس الحاجات الأساسية والأمنية للمواطنين، تنتشر في وقت الأزمات وفي حالة ضعف الوعي الاجتماعي، لها آثار اجتماعية سلبية، يمارس المنظم الاجتماعي عدداً من الأدوار لتنمية الوعي المجتمعي للتصدي للشائعات، تتطلب عملية تنمية الوعي المجتمعي متطلبات معرفية، مهارية، قيمية، مؤسسية، يمارس المنظم

● أستاذ تنظيم المجتمع بكلية الآداب جامعة الملك سعود، وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

الاجتماعي آليات لتنمية الوعي المجتمعي منها: العمل المرتكز على المجتمع، الحوار المجتمعي، والاتصال الجماهيري، والتنسيق والشراكة المجتمعية، وبناء قدرات المجتمع المحلي، وتنمية رأس المال الاجتماعي، تعزيز المشاركة التطوعية.

الكلمات المفتاحية: الشائعات – المسؤولية المهنية – المنظم الاجتماعي – الوعي المجتمعي – تنظيم المجتمع- حروب الجيل الرابع.

أولا: مدخل لمشكلة البحث

تُعد ظاهرة إطلاق ونشر الشائعات قديمة يتعرض لها الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والدول ولها من الآثار السلبية التي تتسبب في الأذى على المستوى الفردي أو المؤسسي أو المجتمعي، فمن منا لم يتعرض لشائعة على المستوى الشخصي، وكيف أثرت عليه هذه الشائعة وعلى أدائه لأدواره الاجتماعية وتوازنه وأمنه النفسي، فكم من أفرادٍ تقطعت علاقاتهم ولحق بهم الأذى المادي والمعنوي نتيجة لإطلاق شائعة مغرضة عليهم من شخص كذاب وحاقد، وكم من أسرٍ تفككت وبيوت هُدمت وأطفال شُردت، وجهود وأموال ضُيعت بسبب الشائعات المغرضة التي تدعو إلى الفرقة والكراهية والعدوان والتنازع والإفساد بين الناس وإثارة الفتن والتناحر، وكلها أفعال مذمومة نهى عنها الدين الإسلامي وتُعد صورة من صور الإفساد في الأرض.

ولا يقتصر إطلاق الشائعات على الأفراد فقط بل يمتد ليشمل الشائعات على المؤسسات والمجتمعات والدول والتي يكون من بين أهدافها زعزعة الاستقرار المجتمعي وتفككه وبث مشاعر الخوف والذعر وعدم الرضا في نفوس المواطنين وانصراف جهود المجتمع عن مسيرة التنمية والتقدم.

وفي الآونة الأخيرة شهدت العديد من الدول العربية انتشاراً واسعاً للشائعاتِ بها، والتي أثرت بشكل أو بآخر على الأوضاع بها مما استوجب تبيان حكم الشريعة الإسلامية للعامة في نشر الشائعات، والإشارة إلى المسؤولية المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي لها.

وفي هذا الصدد حذرت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء في السعودية من خطر الشائعات وتلقيها وبثها وتداولها؛ لا سيما إذا كانت تمس المصلحة العليا للدين والوطن، أو تضر بتماسك المجتمع ووحدته، أو تمس ولاة أمره وعلمائه ورجال أمنه ورموزه، وقالت: الحذر الحذر من مواقع وقنوات التحريض والفتنة، دعاة تمزيق الأوطان والعبث بوحدتها، وتأجيج الفتنة وإثارة الفرقة. (http://ssa.gov.sa/93292)

كما حذرت دار الإفتاء العام الأردنية وقالت: إن نشر الإشاعات الكاذبة من جملة الكذب، وهو

محرم شرعاً، بل كبيرة من الكبائر، وقد قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) التوبة/119، والرد على من يسب ويكذب يجب أن يكون بالحكمة والموعظة الحسنة. (http://aliftaa.jo/Question.aspx?QuestionId=3078#.XHpkeYlvZdg

كما بينت دار الإفتاء المصرية حكم الشائعات وأوضحت أن الإسلام حرَّم نشر الشائعات وترويجها، وتوعَّد فاعل ذلك بالعقاب الأليم في الدنيا والآخرة؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آَمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النور: 19)، وهذا الوعيد الشديد في من أَحَبَّ وأراد أن تشيع الفاحشة بين المسلمين، فكيف الحال بمن يعمل على نشر الشائعات بالفعل! كما أشارت النصوص الشرعية إلى أن نشر الشائعات من شأن المنافقين وضعاف النفوس، وداخلٌ في نطاق الكذب، وهو محرَّم شرعًا.

http://dar-alifta.org.eg/AR/ViewFatwa.aspx?sec=fatwa&ID=14089

ويرى عاطف (2017) أن الشائعات تنشط في ظروف الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والفقر، وإذا تمعنا جيدا في مصر كدولة ومجتمع على مر العصور التاريخية فسنجد أن هذا البلد لطالما أحاطت به مثل هذه الظروف، فهناك الكثير من القضايا والأزمات والأحداث التي أوجدت الشائعات في مصر وتشكل بسببها رأي عام عريض، لأن هناك الكثير من الأزمات والمواقف صنعتها ووجهتها الشائعات.

فالوظيفة الأساسية للشائعات داخل المجتمع هي «إذكاء روح ومشاعر القلق والخوف والرعب والشك والتوتر والرهبة لدى الجماهير في وقت معين ولتحقيق غاية معينة للجهة التي تُصدر الإشاعة وترويجها» (الضبع،2015: 255).

وفي الآونة الأخيرة واجه المجتمع المصري حملة ممنهجة من الشائعات التي تستهدف النيل من لحمته وتكاتفه وما زالت، والتي تبث عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ويتداولها الناس بهدف إحداث حالة من البلبلة وعدم الاستقرار الداخلي وانشقاق وحدة الصف.

ومن الجدير بالذكر أن حرب المعلومات لا تقل خطورة وفتكاً عن الحروب بالطائرات والدبابات والصواريخ والحروب البيولوجية، فهي أخطر بكثير من الحروب التقليدية المعروفة، وإطلاق الشائعات وترويجها هدفه إيقاف مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تركز الشائعة على وتيرة الحاجات الأساسية للناس وما يمس أقواتهم ويهدد أمنهم النفسي والمادي، وينشر حالة الخوف والهواجس لديهم.

ونظرا لكثرة عدد الشائعات التي انتشرت في مصر في الآونة الأخيرة، حيث تعرضت مصر إلى 21 ألف إشاعة خلال ثلاثة شهور لذلك كانت هناك توجهات سياسية بسرعة الرد والتعامل مع هذه الشائعات حيث تولى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء مهمة رصد ونفي الشائعات، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء، ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، قراراً بإنشاء مركز إعلامي لمجلس الوزراء، يكون مقره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمجلس، ويتولى طبقا للقرار، القيام بعدد من المهام والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق التواصل الفعال بين الحكومة بجميع أجهزتها ووسائل الإعلام المختلفة، وتوضيح الحقائق للرأي العام، ودحض الشائعات حول مختلف القضايا والموضوعات في إطار من الشفافية والمصداقية (رئاسة مجلس الوزراء، 2018).

كما تبنت وزارة التنمية المحلية مبادرة «صوتك مسموع» وهي مبادرة حكومية تهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين المصريين في الشأن العام، وفتح قنوات تواصل معهم، والتحرك السريع لحل المشكلات والشكاوى التي تصل منهم، كما تهدف المبادرة إلى صد الشائعات التي تطلق من وقت لآخر على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن «تحسين صورة أجهزة المحليات في ربوع مصر والمبادرة تتماشى مع استراتيجية مصر لتحقيق التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030).

وترتكز المبادرة على محورين رئيسيين: الأول "إدارة محلية مستجيبة للمواطن"، ويهدف إلى جعل المواطن طرفاً فاعلاً ومشاركاً في منظومة محاربة الفساد والإهمال وإهدار الموارد ونقص فاعلية وكفاءة أداء السلطات المحلية للخدمات التي تقوم بها، والثاني "إدارة محلية تتحرك وتعمل من أجل المواطن" وتركز على معالجة المشكلات وحل الشكاوى، والرد على استفسارات المواطنين من خلال المنصة المتكاملة للتواصل مع المواطنين، وذلك عبر وجود آلية دائمة لإدارة المبادرة على جميع المستويات المحلية بالوزارة والمحافظات، يتم من خلالها التعامل مع الشكاوى الواردة إليه أولاً بأول، ومتابعتها والتواصل مع أصحابها لإفادتهم بما تم بصدد شكواهم. http://mld.gov.eg/ar/p/3035/your-voice-is-heard

هذا وتضم وزارة التضامن الاجتماعي في قطاع الرعاية والتنمية عدداً من الإدارات التي يمكن العمل من خلالها على تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات ومنها: الإدارة العامة للأزمات والإغاثة، الإدارة العامة لتنمية المجتمعات المحلية، والإدارة العامة للجمعيات الأهلية. http://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/orgnization-chart.aspx

كما أن هناك مشروع قانون ستتم مناقشته بمجلس النواب لإنشاء مرصد حكومي لرصد

الشائعات والرد عليها من مصدرها.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن زيادة عدد الشائعات وآثارها السلبية أدت إلى استنفار كبرى المؤسسات الحكومية في الدولة باستصدار قرارات وتنفيذ مبادرات وإنشاء مراكز وإدارات للرد على الشائعات ودحضها في مهدها، وهذا يستوجب من المؤسسات القاعدية بأن تنتفض هي الأخرى للقيام بدور فعال في مواجهة الشائعات وتنمية الوعي المجتمعي بمخاطرها، وتبصير الرأي العام على المستوى المحلي بالتصدي لها وعدم ترويجها، والتوعية بالعقوبات القانونية الناتجة عن إطلاق الأكاذيب والشائعات ونشرها، وذلك لأن المؤسسات على المستوى المحلي تكون أقرب إلى المواطنين وأكثر تفاعلاً معهم عند إشباع احتياجاتهم اليومية.

ومن الجدير بالذكر أن الشائعات تجد بيئتها الخصبة للانتشار على مدى واسع في المجتمعات التي تفتقد الوعى الاجتماعي والإدراك بحقيقة المشكلات والقضايا المجتمعية السائدة، ويسودها الجهل وتنتشر فيها البطالة، ولأن الشائعات تُعد من حروب الجيل الرابع Fourth-Generation Warfare واختصاراً "G W 4" فهي أشد خطرًا على المجتمعات من حرب الإرهاب ومواجهة الأعداء، لذلك يجب على التخصصات المهنية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والفنية أن تتضافر جهودها مع بعضها بعض لغرس القيم والمبادئ الأخلاقية السوية في نفوس المواطنين، وتهيئة المجتمع وتنمية وعيه الاجتماعي بألا يُصدق أو يُردد ما يقرؤه أو يسمعه من أخبار دون التأكد من مصداقيتها، وضرورة التثبت من حقيقة المعلومة قبل المساهمة في نشرها، وبث روح التعاون والثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم الالتفات إلى كل ما من شأنه أن يزعزع ثوابت هذه الثقة، إلى جانب ضرورة تكذيب الشائعات إعلامياً وتفنيدها بشفافية وتوضيح خطورتها، فمسؤولية التصدي للشائعات هي مسؤولية جماعية ولا تقتصر على فرد أو مسؤول أو جماعة أو مؤسسة أو جهة أو تخصص بعينه "فكلنا مسؤول" لأننا كلنا شركاء في هذا الوطن، وضرر الشائعة ينال من الجميع بشكل أو بآخر.

وبشكل عام فإن ظاهرة انتشار الشائعات ترتبط بضعف الوعي المجتمعي بخطورتها، والتصدي لها يكمن في: تفعيل دور المؤسسات المجتمعية على جميع المستويات في تنمية الوعي المجتمعي بمخاطرها وآثارها السلبية على وحدة المجتمع واستقراره وجهوده في تحقيق التنمية المستدامة، وتنمية الوعي بالتجريم القانوني لمروجي الإشاعات والأكاذيب، كما يكمن أيضا في تطبيق هذه المؤسسات لمبادئ الحوكمة والتركيز على الشفافية في توفير المعلومات والبيانات

المحددة والواضحة للجمهور في التعامل مع المشكلات والقضايا التي تهم المواطنين.

ونظراً لأن مهنة الخدمة الاجتماعية تهتم بالتفاعلات بين الناس وبيئتهم الاجتماعية التي تؤثر على قدرتهم في إنجاز مهامهم الحياتية وتخفيف الضغوط، وتحقيق تطلعاتهم وقيمهم، ومن إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية والمهنية تجاه المجتمع، لذلك نبعت فكرة البحث الراهنة، ويمكننا صياغة موضوع البحث في التساؤل التالي:

ما المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي لدى سكان المجتمع المحلي بالتصدي للشائعات؟

وترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى ما يلي:

- حالة الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي يعيشها المجتمع المصري بعد ثورتي 25 يناير 2011م ، 30 يونيو 2013م، والعمل الجاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030 والتي تتطلب تهيئة المناخ المناسب وتكاتف جميع الجهود على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات المحلية وكذلك مختلف التخصصات والمهن لدعم مسيرة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.
- حرب الشائعات التي تتعرض لها مصر في الآونة الأخيرة دفع الباحثة لتناول هذه الظاهرة التي تؤثر على التماسك والتقدم المجتمعي بالبحث والتحليل وطرح بعض المساهمات المهنية من زاوية تخصص الخدمة الاجتماعية في العمل مع الوحدات الكبرى (المؤسسات – المجتمعات) كمشاركة مهنية للتصدي لهذه الظاهرة ودعم جهود تحقيق رؤية مصر 2030 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لأن مهنة الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات تهدف إلى احداث التغيير على مستوى المجتمع، وتحقيق الاستقرار والتضامن المجتمعي وإيجاد مناخ إيجابي في المجتمع يهدف إلى العمل والإنتاج، وبناء الوطن مما يجعل تعاملها مع ظاهرة إطلاق الشائعات التي تؤدي إلى الفرقة والتنازع المجتمعي من المسؤوليات المهنية لها.

ثانيا: أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث العلمية والتطبيقية إلى ما يلي:

1. ترجع الأهمية العلمية للبحث إلى إثراء أدبيات الخدمة الاجتماعية في العمل مع الوحدات الكبرى بإلقاء الضوء على موضوع الشائعات وأسبابها وتأثيرها على المجتمع والمسؤولية

المهنية للمنظم الاجتماعي في مواجهتها.

2. كما تفيد نتائج البحث مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية في تطوير محتوى مقررات تنظيم المجتمع لتشمل المتطلبات المعرفية والمهارية والقيمية التي تمكن المنظم الاجتماعي من القيام بمسؤوليته المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات وتجنب مخاطرها الاجتماعية.
3. وترجع الأهمية التطبيقية على مستوى ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية إلى استفادة المنظم الاجتماعي الذي يعمل بمؤسسات المجتمع المحلي من استنتاجات وتوصيات البحث في القيام بمسؤولياته المهنية لتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات وممارسة آليات المهنة في تحقيق ذلك.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التحليل النقدي للأدبيات التي تناولت مفهوم الشائعات وأسباب انتشارها والهدف من وراء إطلاقها .
2. التعرف على البعد المجتمعي للشائعات (آثارها الاجتماعية على المجتمعات).
3. استخلاص مجموعة من المؤشرات والأفكار النظرية القابلة للتطبيق والممارسة المهنية عن المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.
4. إلقاء الضوء على المتطلبات المهنية للمنظم الاجتماعي لتنمية الوعي المجتمعي بمواجهة الشائعات.
5. تحديد آليات الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

رابعاً: تساؤلات البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات هي:

1. ما مفهوم الشائعات وأسباب انتشارها والهدف من وراء إطلاقها؟
2. ما البعد المجتمعي للشائعات (آثارها الاجتماعية على المجتمعات) ؟
3. ما المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بمواجهة الشائعات؟
4. ما المتطلبات المهنية للمنظم الاجتماعي لتنمية الوعي المجتمعي بمواجهة الشائعات؟

5. ما آليات الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات في تنمية الوعي المجتمع بالتصدي للشائعات؟

خامساً: مفاهيم البحث

1 - مفهوم المسؤولية المهنية Professional Responsibility

كلمة مسؤولية تعني الإلتزام بالحقوق والواجبات، و هناك أشكال للمسؤولية نعرض منها:

- المسؤولية الأدبية وترجع إلى الضمير ولا تدخل في نطاق المحاسبة القانونية بل ترجع للشخص نفسه وتأنيب ضميره ولوم ذاته، واستنكار المجتمع .
- المسؤولية القانونية ويرجع عدم الإلتزام بها إلى القانون المدني أو الجنائي.
- المسؤولية المهنية: ويلتزم بها المهني في علاقته بمن يخدمه في نطاق مهنته.
- ومفهوم المسؤولية المهنية ينطلق من جانبين أساسيين هما: الجانب المهني، والجانب القانوني الذي ينبع من الوظيفة التي يشغلها المهني من خلال القيام بالمهام و المسؤوليات في حدود السلطة المخولة له من وظيفته.

ويُقصد بالمفهوم الإجرائي للمسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي بأنها « الإلتزامات والواجبات التي يجب أن يقوم بها المنظم الاجتماعي تجاه المجتمع الذي يخدمه في ضوء مسؤولياته العقدية، و أعراف وأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية» وسيتم التركز في هذه الدراسة على الإلتزام بهذه المهام والواجبات، لا الإخلال بها.

2 - مفهوم تنمية الوعي المجتمعي Community awareness

يشير معجم الوجيز إلى أن كلمة الوعي تعني الإدراك والإحاطة ، ووعاه توعية أي أكسبه القدرة علي الفهم والإدراك ، و وعي الأمر أي أدركه علي حقيقته (الوجيز، 1980 :675).

و يُعرف الوعي علي أنه ذلك الإدراك الذهني ، أو هو ذلك الجزء من العقل الذي يدرك الأفكار والمشاعر والبيئة المحيطة (Barker,Robert،1991:48).

كما يُعرف الوعي على أنه إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة ويمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى ثلاثة هي: الإدراك والمعرفة ، والوجدان ، والنزوع والإرادة وهذه المظاهر الثلاثة متصلة ببعضها كل الاتصال (بدوي،1993 :81).

ويتضمن الوعي الاجتماعي العناصر التالية : (السنهوري،1997: 14)

- نضج الأفكار والثقافات والتطلعات القائمة في المجتمع المحلي و رأي عام مستنير إزاء المشكلات الاجتماعية.

- إدراك المواطنين في المجتمع المحلي للمشكلات الاجتماعية، والإحساس بها، وتكوين اتجاه إيجابي لديهم لمواجهتها.
- الاستعداد لتحمل المسؤولية الاجتماعية والتعاون والمشاركة في الحياة العامة.

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي لتنمية الوعي المجتمعي فيما يلي:

- إمداد المواطنين في المجتمع المحلي بالمعارف والمعلومات وتثقيفهم بمفهوم وأسباب وأهداف الشائعات والآثار المتنوعة المترتبة عليها سواء على مستوى الفرد أم المجتمع، وتنوير الرأي العام بالآثار الاجتماعية وانعكاساتها.
- إيقاظ الوعي لدى المواطنين بالمجتمع المحلي لإدراك وتفهم مشكلة إطلاق الشائعات وترويجها والإحساس بها والعمل على تكوين اتجاه إيجابي لديهم نحو التصدي للشائعات وعدم المشاركة في ترويجها.
- بناء القدرة لدى المواطنين بالمجتمع المحلي على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتحملها، والتعاون والمشاركة الفعلية للتصدي للشائعات للحفاظ على استقرار المجتمع وتقدمه.

3 - مفهوم الشائعات

تُعرف الإشاعة اصطلاحا بأنها تلك المعلومات أو الأفكار التي يتناقلها الناس دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق به يشهد بصحتها، أو الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع أو المبالغة في سرد خبر يحتوي جزءا ضئيلا من الحقيقة (هاشم، 2001: 55).

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي للتصدي للشائعات هو «عزوف أفراد المجتمع عن إطلاق الشائعات وعدم ترويجها وتحري الدقة في مصداقية ما يقرؤه أو يسمعه ويشاهده والتحلي بالتفكير النقدي عند تلقي الخبر، والمشاركة بالتوعية بمخاطر الشائعات»

سادساً: منهج البحث

اعتمدت دراسة إشكالية البحث على المنهج الاستقرائي الذي اعتمد على جمع وتركيب جزئيات الأفكار من مختلف أدبيات الدراسة المتعلقة بالإطار النظري للشائعات، وممارسة تنظيم المجمع بهدف الوصول إلى استنتاجات.

حيث تهتم الخدمة الاجتماعية بإجراء البحوث من أجل إثراء الممارسة والاسهام في انتاج المعرفة، ولتقديم مساعدة أفضل لمن تقوم بخدمتهم، كما أن الأبحاث تساعدنا في تقييم المعلومات بدقة وإصدار أحكام على أفضل المعلومات المتاحة وتقييم فاعلية الممارسة (Krysik& finn,2010: 25).

سابعاً: نوع الدراسة.

تُعد هذه الدراسة من الدراسات المستقبلية التي لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تتضمن أيضا استحضار واستشراف المستقبلات البديلة والممكنة والمحتملة واختيار البديل المرغوب منها، ثم التخطيط والعمل على تحقيقه لذا فهي تعتمد على التنبؤ الاجتماعي، كما أنها دراسات موجهة في اتجاه عمل معين يختص بالتفكير فيما نريد أن يكون عليه المستقبل وفقا للمعايير التي نرتضيها ومن خلال بعد زمني طويل، بغية مساعدة صناع القرارات السياسية. (زاهر، 2004: 51)

ثامناً: خطة البحث:

ستتم الإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافها من خلال مناقشة عدد من المحاور هي:

المحور الأول: التحليل النقدي للأدبيات التي تناولت مفهوم الشائعات وأسباب انتشارها والهدف من وراء إطلاقها .

مفهوم الشائعات

تُعرف «الشائعة» على أنها خبر أو مجموعة من المعلومات الكاذبة والمزيفة التي يتم نشرها على نطاق واسع وبشكل سريع بين الناس، وتتسم هذه الأخبار والمعلومات الكاذبة عادة بعنصر الإثارة الذي يلفت انتباه الجميع إليها وتلامس الحاجات الأساسية ومشاعر المواطنين.

أوضح فايد (2015) أن الشائعة سلاح قديم ثبتت فعاليته منذ القدم، واستخدمه الأفراد والدول لتحقيق أغراض معينة، مثل تشويه السمعة والاعتداء المعنوي على الشخص أو الشعب محل الشائعة، والشائعة وسيلة تعبير تصدر عن أحد الأشخاص، سواء أكان شخصا عاديا أم صحفيا، بمعلومة أو خبر قد يكون صادقا وقد لا يكون كذلك، وتتداول هذه المعلومة بين أفراد المجتمع ويتناولها كلٍ بأسلوبه وتتغير تفاصيلها من فرد إلى آخر. والشائعة لها خطورة اجتماعية لا تتوقف على حياة الأفراد الخاصة، ولكن قد تمتد خطورتها لتكون ذات خديعة قومية، عندما تمتزج بعقول مواطنين صالحين وتجتذبهم إليها ويصبحون فريسة لها.

وأكد أحمد (2011) في دراسته التي كان من بين أهدافها توضيح مفهوم الشائعات ومعناها. التأصيل لموضوع الشائعات. الوقوف على أسباب انتشار الشائعات وآثارها. التعرف على دور المؤسسات التربوية في مواجهة الشائعات، واتبع الباحث المنهج الوصفي معتمداً على المصادر المكتبية والإحصائيات اللازمة. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها:- إن الشائعات ليست حديثة

الظهور، بل موجودة في الماضي، وهي قديمة في المجتمعات البشرية، إن للشائعات أضراراً عظيمة على المجتمع المسلم، ما لم يحتاط لها ويتحصن المجتمع من شرها. وأشار إلى أن هناك أسباباً متعددة تؤدي إلى انتشار الشائعات وأن للمؤسسات التربوية دوراً في مواجهة الشائعات.

كما أوضح قيراط (2017) أن الشائعة جزء لا يتجزأ من الفضاء الإعلامي لكل مجتمع حيث إنها وجدت منذ وجود البشرية وما زالت تفرض وجودها اليوم فهي جزء من المجتمع؛ إذ تعبر تعبيراً عميقاً عن ظروفه النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولذلك تُعد متغيراً محورياً لدراسة المجتمع وفهمه وتحديد ملامحه وخصائصه. كما تتضح أهمية دراسة الشائعات من تأثيرها الكبير على المجتمعات فقد تؤدى إلى تفكك وتدهور المجتمع كما قد تؤدي إلى تماسكه وفقا لدورها في خفض أو رفع الروح المعنوية لذلك المجتمع. فمن خلال الشائعات يمكن أن تتبدل أو تتغير مواقف الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم. فالشائعات يمكن أن تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والنفسية، والثقافية للشعوب ويمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية واستقرار المجتمعات.

وهناك قانون للإشاعة يتلخص في المعادلة التالية : (ش دالة أ ×غ)

وبعبارة أخرى : شدة الإشاعة = الأهمية ×الغموض

بمعنى أن إطلاق الشائعات يعتمد على شرطين أساسيين وفقا لهذا القانون هما:

الأهمية: يجب أن ينطوي موضوع الإشاعة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لناقل ومتداول الإشاعة

الغموض: ويعني ندرة أو قلة المعلومات عن الشخص أو الموضوع المثار

وعلى الرغم من مصداقية هذا القانون إلا أنه واجه انتقادا بأنه لم يضع في الاعتبار مجتمع وزمن الشائعة و تم اقتراح قانون يتلخص في:

ق ش = (أ × غ) + (ز × م) ومعناه :

قوة الشائعة = (الأهمية × الغموض) + (زمن الشائعة × مجتمع الشائعة)

ومن ثم فإن قوة الشائعة أو ضعفها يعتمد على أربعة عناصر أساسية هي : أهمية موضوع الشائعة بالنسبة لناقلها ومتداولها، غموض موضوع الشائعة بالنسبة لسامعها ومصدقها، زمن سريان الشائعة في مجتمعها، حجم المجتمع الذي انتشرت فيه الشائعة (القاضي، 2002: 141-142)

وأشارت دراسة رينار و زين العابدين (2008) إلى أن نماذج الشائعات تتشكل حسب علاقتها بالواقع بعد أن تكون قد تأكدت صحتها. والشائعات الصحيحة تصبح معلومات. ويجرى تصنيف الشائعات غير الصحيحة على أنها شائعات مؤكدة، أو شائعات نافية؛ والشائعات المؤكدة تذكر واقع الحقائق المتخيلة، في حين أن الشائعات النافية تقلل من صدق أو واقع الحقائق الثابتة المستقرة. ونماذج الإشاعات النافية يجرى تمييزها ومناقشتها تحت مسميات البقاء المزعوم، والبدائل والأحداث الزائفة. وما إلى ذلك، وكذلك من خلال سماتها المتميزة من التفكير المفرط في النقد، والبوح بالواقع المستتر، وإدانة المؤامرات وشجبها. وفي عالم لم تعد تعتبر فيه المعرفة موضوعية أو نهائية، وأصبحت فيه الجماهير تشك في الحكومات، ووسائل الإعلام، كما لم يعد من الممكن غالبا التمييز بين الصور الحقيقية والصور التوليفية، يكون من المتوقع أن تظهر الإشاعات والأفكار النافية بشكل أكثر وضوحا في سوق المعلومات، كما يتمثل حاليا في نشاطها على الشبكة (الإنترنت).

حيث لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار الشائعات وسرعة تداولها بين أفراد المجتمع وخاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تغير فحوى الشائعة وطريقة انتشارها في المجتمع، وذلك بسبب اختلاف طبيعة وخصائص البيئة الحاضنة لتلك الشائعات. فقد سمحت تلك الشبكات لانتشار الشائعات التي ربما تؤدي إلى تهديد الأمن العام وتثير البلبلة والفتن في المجتمع. وذلك لما تتميز به من خصائص مثل سهولة إعادة نشر المحتوى وسرعة إرساله للجماهير المختلفة. وفي ظل غياب المعلومات والأخبار الصحيحة والموثقة في القضايا التي تهم المجتمع تنتشر الشائعات الاجتماعية التي تغلب عليها العاطفة والمبالغة أو السياسية التي تهدف لأثارة الفتن والبلبلة، كما أسهمت الشبكات الاجتماعية أيضاً بظهور أشكال جديدة للشائعة أبرزها: إما قصاصة ورقية من صحيفة، أو مقطع فيديو، أو نشرة أخبار، وكذلك رسوم كاريكاتيرية. ومن ثم نقل هذه الشائعة إلى جمهور عريض في الوقت نفسه وبسرعة فائقة. (الشريف، 2015)

وهذا يتطلب من أفراد المجتمع وعياً تاماً بما يجب تداوله ونشره من أخبار ومعلومات خلال شبكات التواصل الاجتماعي وما يجب التحفظ عليه. وذلك عن طريق التأكد من روابط تلك الأخبار ومرجعيتها الصحيحة وعدم تبني تلك الشائعات ونشرها فقط لأنها تتناسب مع الأهواء الشخصية.

وفي هذا الصدد أوضح زكريا (2014) الدور السالب الذي يمكن أن تقوم به الوسيلة الإعلامية في تكوين الإشاعة وأن انعكاسات الممارسة المهنية الإعلامية السالبة تؤدي إلى تكوين الإشاعة؛ فإن بعض الممارسات الإعلامية التي يقوم بها القائم بالاتصال بقصد أو بدون قصد وتساهم في تكوين الشائعة مثل الاعتماد على مصادر مجهولة وغير معلنة، أو الاعتماد على مصادر ثانوية في المعلومات وتكوين الخبر، وعدم التوازن في المادة الإعلامية كأن يقوم القائم بالاتصال بعكس وجهة نظر دون الطرف الآخر، وأن طريقة استخدام الصورة سواء كانت في الإعلام التقليدي أم الإعلام الجديد تُعد مكون للإشاعة إذا تم استخدامها بصورة بعيدة عن أخلاقيات مهنة الإعلام، وأن الإيحاء في الكتابة الإعلامية والتلميح والتعريض قد يكون جزءاً من التكوين الأولي للإشاعة.

كما أكد العزعزي (2015) أن أبرز سلبيات استخدام الفيسبوك يكمن في ترويج الشائعات، وتشويه وتحريف الحقائق، وقذف بعض الأفراد والتشهير بهم.

ولابد من التنويه إلى أن إطلاق الشائعات وترويجها يُجرمه القانون حيث أشار فايد (2015) إلى أن الشائعة في القانون المدني تمثل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة وكيفية اعتبار الشائعة خطأ مدنيا كما تناولت الدراسة معاقبة ترويج الشائعات بواسطة نصوص القانون الجنائي من زاوية قانون العقوبات ومن زاوية القوانين الخاصة بالصحافة والإعلام فقانون العقوبات يعتبر الشائعة نشراً لأخبار كاذبة ويعاقب عليه بالحبس كما هو واضح في القانون المصري والقانون الفرنسي ويشترط لتطبيق العقاب باعتباره جريمة النشر: عدم صحة المنشور، وإمكانية تكدير السلم العام، وتوافر سوء النية، بينما يمكن أن تعتبر الشائعة قذفا طبقا لقانون الصحافة الفرنسي، وكذلك طبقا لقانون العقوبات المصري.

أسباب انتشار الشائعات:

لم يأت إطلاق الشائعات بشكل عشوائي ولكنها مُغرضة، وهناك عدد من الأسباب أدت إلى انتشارها كما أوردها الباحثون حيث كشفت دراسة الجهني (2014) عن دور وسائل الاتصال الحديثة في نشر الشائعات ودور التضارب في الأخبار حول موضوع ما في نشر الشائعات حوله وانتهت الدراسة بجملة من التوصيات لعل أهمها تطبيق مبدأ الشفافية في الأجهزة المعنية وسرعة تقديم المعلومة الصحيحة للمتلقي.

وأشار محمود (2008) إلى أن من الأسباب التي تؤدي إلى تردد الشائعات ونشرها في المجتمع:

عدم إدراك خطورة ترديد الشائعات وكراهية الحق، والدعاية الكاذبة، وادعاء معرفة بواطن الأمور، واتباع الظن، والرغبة في التشهير بالآخرين، والحرب النفسية، وإثارة البلبلة، ثم تناول البحث المنهج الإسلامي في حماية المجتمع من الشائعات ومن جوانبه: تربية الإنسان على تقوى الله، والتحذير من الشائعات، والتفكير فيما يقال وتحليله، والاعتماد على المنطق والبرهان في تصديق أو رفض ما يقال، والتحقق من صحة ما يقال، والرجوع للمصادر الأصلية لأخذ الأخبار منها، وعدم التسرع في إصدار الأحكام، وعقاب من يروج الشائعات.

كما أوضح عمر(2004) أن من العوامل التي تساعد على نشر الشائعات ربطها بالحاجات الأساسية للناس، حيث تأتي الشائعة في هذا المجال كتحد سلبي لهذه الحاجات وكمحرض على اتخاذ موقف عدائي.

وأضاف النجار (2014) أن من أسباب ودوافع الشائعات توافر مناخ الجهل أو الأمية الثقافية، الفراغ والخمول والملل، والغموض يساهم في ترويج الشائعات.

كما أوضح الرواس والحايس (2016) أن من العوامل المهيئة لانتشار الشائعات وتُسهم في قبول أفراد المجتمع للشائعات والأخبار يأتي على رأسها: قصور الوعي الاجتماعي، والجهل بالأوضاع الاجتماعية السائدة، وضعف برامج التوعية وندرتها في المجتمع، وقصور برامج الإعلام الجماهيري - التقليدي والحديث – في تطوير برامج توعوية ناجحة حيال قضايا المجتمع وأخباره، مما يجعل المناخ الاجتماعي بيئة مواتية لانتشار الشائعات وقبولها لدى المواطنين.

وأضاف عاطف (2017) سبباً آخر في دراسته التي استهدفت التعرف على رأي النخبة تجاه جدلية الشائعات والأزمات وأيهما يتسبب في افتعال الآخر؟، كما يهدف إلى التعرف على الأسباب الرئيسة في انتشار وحدوث الأزمات وكيفية التغلب عليها تجنبا لتولد وانتشار الشائعات، وأخيرا التعرف على دور قادة الرأي وصناع القرار في تقييم وتقويم الأزمات ومقاومة انتشار الشائعات. استخدم الباحث منهج المسح Survey Method، والمنهج الكيفي Qualitative Method. أما مجتمع الدراسة فهو النخبة المجتمعية في مصر، وعينة البحث (20) مفردة من أساتذة الجامعات ورجال الإعلام والصحفيين. واستخدم الباحث التحليل الكيفي، والملاحظة العلمية المباشرة، والمقابلات؛ والاستقصاء الإلكتروني كأدوات بحثية في دراسته. وقد تبين من النتائج أن العلاقة بين الأزمة والشائعة تبادلية فأحيانا تخلق الشائعة أزمة وفي كثير من الأحيان يرافق الأزمة مجموعة من الشائعات بسبب نقص المعلومات الموثقة من المتحدثين باسم فريق الأزمة. وعن أهم

أسباب حدوث الأزمات: غياب الوعي بالأزمة وعدم التخطيط السابق لها وعدم توحيد الآراء بشأن حلها. وأن للأزمات دوراً رئيساً في انتشار الشائعات في المجتمع المصري، حيث إنها بيئة خصبة لانتشار الشائعات، ولها دور كبير في انتشارها خاصة في حالة عدم توافر معلومات.

وتوصلت دراسة شتلة (2017) إلى أن أهم أوقات بروز الشائعات في المجتمع بالترتيب كما يلي: أثناء وجود عمليات إرهابية في المجتمع ، يليه بروزها وقت الحروب، يليه أنها تبرز وقت الثورات، وأخيراً أنها تبرز وقت الأزمات.

ويُعد أيضا تزييف الوعي الجماهيري أحد العوامل المساعدة على تقبل الناس للشائعات، ذلك التزييف الناتج عن ظهور وسائل الاتصال الجديدة التي تتسم بالخصوصية، الإعلام الذاتي (إعلام المواطن) الذي يمنح كل فرد في المجتمع أن ينشر ما يشاء دون رقابة أو توجيه. (الرواس والحايس، 2016)

وتمكن الإشارة إلى أن هناك حالة مجتمعية مدعمة لانتشار الشائعات في المجتمع ومنها:

- زيادة عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ساعد على نشر الشائعات و ترويجها.
- حالة الفراغ الفكري.
- حالة عدم الرضى لدى المواطنين عن الحياة في المجتمع
- وجود حالة من التوتر النفسي والقلق و الخوف من المستقبل.
- انتشار الجهل وضعف المستوى الاقتصادي.
- ضعف تطبيق العدالة الاجتماعية و تهميش بعض فئات المجتمع .
- ضعف رأس المال الاجتماعي الإيجابي بين المواطنين.
- ضعف تطبيق مؤسسات الدولة لمبادئ الحوكمة مثل الشفافية المعلوماتية والمساءلة والمحاسبة وتعزيز المشاركة.
- ضعف ثقة المواطنين في أداء المسؤولين.
- غموض الدور المؤسسي على جميع الصعد في الحد من الشائعات.
- التراخي في التعامل مع الأزمات المجتمعية والتي يكون فيها المجتمع في حالة من القلق والخوف الشديد والتوتر وفقد التوازن مما يجعل ذلك مجالاً خصباً لإطلاق الشائعات وترويجها.
- التراجع القيمي والأخلاقي يُسهل عملية ترويج الشائعات.

- ضعف الوعي المجتمعي، وقلة المعلومات حول موضوع الشائعة.
- ارتباط موضوع الشائعة باحتياجات المواطنين الضرورية واهتماماتهم الأساسية والأمنية.

الهدف من نشر الشائعات

أوضح عبدالرحمن (2015) أن من يطلق الإشاعة له أهداف محددة ومخطط لها، ولذا فإنه يسلك في تحقيقها طريقاً منظمة من شأنه آن يصل إلى المراد ويصيب الأهداف بدقة، وأن الشائعات تظهر وتنتشر في أوقات الأزمات الاجتماعية، ولذلك فإن الفترة التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011 كانت أنسب وقت لتلك الشائعات ونشرها حيث يكون أفراد المجتمع في حالة استعداد نفسي لتصديق كثير من الأخبار والأقاويل التي يقرؤونها في الصحف أو يسمعونها في التلفزيون نظراً لحالة التوتر النفسي التي يعيشونها خلال هذه الفترة، حيث تهدف أغلب الشائعات التي تم ترويجها عبر وسائل الإعلام إلى تعميم مشاعر الإحباط بين المصريين، ومن ثم تؤدي إلى إثارة الرغبة في إيذاء الذات والعزلة والاكتئاب، أو نحو إيذاء الآخرين، أشخاصاً كانوا أو مؤسسات ودوائر حكومية، حيث الميل إلى التخريب المادي المباشر مثل التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، أو التخريب النفسي غير المباشر مثل الإضراب عن العمل ووضع العراقيل أمام أداء الآخرين لأعمالهم وغيرها من أعمال متنوعة تنتج عن التأثر بالشائعات.

وأشار شتلة (2017) في دراسته أن من أهم أهداف الشائعات التي تنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي هو إثارة العنف والصراع السياسي داخل المجتمع في الترتيب الأول، يليه تفكك وحدة المجتمع في الترتيب الثاني، يليه إثارة البلبلة والفوضى بين الأفراد في المجتمع في الترتيب الثالث، وجاء في الترتيب الأخير تدمير النظام القيمي والسلام المجتمعي، بالإضافة إلى إثارة الاحتجاجات وتظاهرات الأفراد ضد القرارات السياسية في الدولة و صناعة الأزمات والارتباك في الدولة.

وفي ضوء ما سبق يمكن استنتاج أن الهدف من إطلاق الشائعات على المستوى المجتمعي يتمثل في:

- إضعاف الروح المعنوية للمواطنين وانتشار الشعور السلبي.
- هدم الدولة وتفكيكها على جميع الصعد وخلخلة الاستقرار وزعزعة الأمن المجتمعي.
- إشاعة الفوضى وإرباك المجتمع وصرفه عن جهوده التنموية.
- انهيار منظومة القيم والأخلاق على المستوى الفردي والمجتمعي.

- زعزعة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ومسؤوليها.
- تقسيم المجتمع إلى شيع و أحزاب و جماعات متعارضة و متفرقة و متناحرة.
- الإضرار بمصالح المجتمع الداخلية و الخارجية و الإضرار بالعلاقات الدولية.
- دفع أفراد المجتمع إلى التخريب المادي والمعنوي، والتعدي على الممتلكات الخاصة والعامة.

المحور الثاني : البعد المجتمعي للشائعات (آثارها الاجتماعية على المجتمعات).

تسعى دول العالم إلى ضمان أمنها الوطني مُسخرة كل إمكانياتها لتحقيق ذلك وإن أحد أهم مهددات ألامن الوطني السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الشائعات التي تعتبر ظاهرة قديمة جدا قابلة للانتشار والفتك بالشعوب عندما تجد الأرض الخصبة لنموها وانتشارها، وأن الشائعات قادرة على اختراق مرتكزات الأمن الوطني في الأوقات التي تجد فيها هناك أرضاً خصبة للانتشار. (حسن، 2016)

وللشائعات أثار جسيمة على المجتمع حيث أكد قيراط (2017) أن للإشاعة دوراً مؤثراً في مسار التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية وصناعة القرار في العديد من المجتمعات، و في تشكيل الوعي ومنظومة القيم بداخلها عبر التلاعب بالعقول وصناعة الكذب خاصة وأنها تنمو وتتطور في بيئة تنعدم أو تضعف أو تتأخر فيها المعلومات الكافية عن موضوعات تهم الجمهور. فالإشاعة تنتشر وتجد ضالتها في غياب المعلومة والشفافية والوضوح والصراحة التي تهم الفرد والمؤسسات ومكونات المجتمع بصفة عامة. الشائعة كالنار تنتشر بسرعة فائقة إذا توافرت لها عوامل الانتشار، فهي تمتاز بالإيجاز والسهولة في التذكر وسهولة النقل والرواية وتزدهر في المجتمعات الضعيفة أكثر مما تنتشر في المجتمع المتماسك المثقف تبعا لطبيعة الاستعداد النفسي. ويجب التصدي لمواجهتها ونشر الوعي اللازم وإشراك كل فرد في المجتمع وكل مؤسسة ذات صلة كالمدرسة والمسجد والجامعة والأسرة وخاصة وسائل الإعلام للتعامل مع الإشاعة بمسؤولية ومنطق وذكاء لتجنب تداعياتها الخطيرة على المجتمع.

وأكد عبدالجيد (2015) أن هناك أضراراً اجتماعية مترتبة على انتشار الشائعات ومنها: زعزعة الأمن، وبث الفرقة بين أبناء المجتمع.

كما أشار السبيعي (2016) أن الشائعات معول هدم لجوانب عدة في المجتمع، وتحدث بعض وسائل الإعلام تأثيرا كبير في ثقافة المجتمع وتوجهه، بحسبان ما تحمله الشائعات المغرضة التي تبثها هذه الوسائل من أساليب تهدد أمن الوطن والمواطن، وذلك في ظل لجوء بعض ضعفاء النفوس

إلى توظيف تلك الشائعات لنشر الأكاذيب والأخبار المغرضة والبيانات المضللة، وتعد مطيتهم الذلول في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، ومن هذا المنطلق كان لابد من إلقاء الضوء على جهود المؤسسات الدعوية في تبصير الدعاة بوسائل وقف الشائعات، وبيان زيفها، ودفع أباطيلها.

وأوضح الطيار (2014) أن الشائعة تقع في المجتمع بين طرفين، دافع نفسي يطلقها ويتقبلها، وأثر اجتماعي نتيجة لها وتطبع المجتمع به، إلا أن الأثر الاجتماعي للشائعة يتسم باتساع المدى والقدرة على الامتداد إلى كثير من القطاعات، فهو يمتد ليشمل الموقف والاتجاهات والأفكار والسلوك، كما أنه يترك أثراً في الأمن، والاقتصاد والقرار السياسي. وأن أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن انتشار الشائعات هو زعزعة الاستقرار والنيل من الأمن الاجتماعي، وأفراد عينة الدراسة يدركون مفهوم الشائعة بدرجة كبيرة : ومن أهم دوافع انتشار الشائعات؛ جذب الانتباه نحو قضية معينة، والعدوان من قبل فئة معينة ضد أخرى، والفراغ والملل والحاجة إلى التسلية، وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، منها : نشر الوعي الديني الذي يشكل في شخص المسلم وثقته بنفسه، وتعميق قيمة المسؤولية وأمانة إطلاق الكلمة في نفوس الشباب عن طريق مناهج التربية والأنشطة الاجتماعية المختلفة، وتدريب الشباب على التعامل السليم مع الشائعات، والرد عليها، والسعي إلى إحباط آثارها في المجتمع.

وللشائعات تأثير أكبر على الشباب والمراهقين لأنهم يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع المصري، و الأكثر ترددا على شبكة الإنترنت وأحياناً ما يثقون فيما يقرؤونه أو يسمعونه ويشاهدونه كما يُساهمون في نشره بعد أن تكون تشكلت اتجاهاتهم بالإيجاب نحو موضوع الشائعة، وتؤكد على ذلك دراسة عبدالحميد (2017) التي بحثت في العلاقة بين تعرض المراهقين لشائعات مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل اتجاهاتهم السياسية، وأظهرت النتائج اعتماد المراهقين عينة الدراسة بنسبة 50 % على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار، وأحياناً ما يثقون فيما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، كما توجد علاقة دالة إحصائياً بين تعرض المراهقين لشائعات مواقع التواصل الاجتماعي والاتجاهات السياسية لديهم.

وكذلك دراسة قام بها الرحيلي (2017) هدفت إلى التعرف على الآثار السلبية لشائعات مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية، وتوصلت النتائج إلى أن للشائعات آثاراً سلبية وأن أكثرها تأثيراً الآثار الدينية، كانتشار الغيبة والنميمة بين أفراد المجتمع، ونشر أحاديث ضعيفة وموضوعة، وكذلك الآثار الاقتصادية، والآثار الاجتماعية.

ودراسة (عبدالحميد، وآخرون، 2016) التي هدفت إلى التعرف على معالجة المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية للشائعات وعلاقتها بإدراك المراهقين لواقعهم الاجتماعي والسياسي، وكانت أهم النتائج: وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين معدل تصفح المبحوثين للمواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية ومستوى الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات عن بعض الشائعات بها، ووجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين معدل تصفح المبحوثين على المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية ومستوى إدراك الواقع السياسي والاجتماعي.

وتمكن الإشارة هنا إلى الدور المزدوج للإعلام ، فكما أن له دوراً في نشر الشائعات وترويجها، أيضاً له دور في مواجهة هذه الشائعات والتصدي لها، وفي هذا الصدد أجرى سليمان (2016) دراسة هدفت إلى بلوره رؤية لتعزيز وتفعيل دور وسائل الإعلام الجديد لمواجهة تأثيرات الشائعات المرتبطة بالإرهاب باستخدام استراتيجية معلوماتية تعتمد على المنصات المتعددة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني، ووضع تصور لضبط استخدام المواقع، والمبادرة بالمعلومات الوقائية، التي تعد بناء على اتجاهات «التنقيب على المعلومات عبر الإنترنت Web Mining لدى الجمهور"، سواء على الحواسب الشخصية أم الهواتف الذكية، وتوفير نظام معلوماتي يمتلك القدرة على رصد الشائعات في توقيت مبكر لحظة إطلاقها من خلال "نقاط رصد" Monitor Nodes على تلك المواقع، على أن تكون عملية تداول المعلومات الصحيحة للرد على هذه الشائعات من خلال منظومة المنصات المتعددة Multi-Platforms التي تمتلك القدرة على الوصول بالمعلومة لكل فئات الجمهور.

واستنتاجاً مما سبق في هذا المحور يمكن توضيح البعد المجتمعي للشائعات والتأثير السلبي لها على المجتمع من الناحية الاجتماعية، ومنها:

- ضعف الروح المعنوية والدافعية للإنجاز لدى المواطنين.
- زعزعة الاستقرار و الأمن الوطني والاجتماعي في المجتمع.
- ضعف الانتماء الوطني لدى الأفراد تجاه مجتمعهم.
- التأثير سلبا على مستوى التكيف الاجتماعي لدى المواطنين في المجتمع.
- ضعف المشاركة المجتمعية للمواطنين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التشكيك وضعف الثقة في إنجازات التنمية في المجتمع.
- زيادة الصراع والنزاع بين جماعات المجتمع المتعارضة، وانتشار الفرقة بينهم.

- ضعف المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع، وسيادة روح الأنا مالية.
- تشويش وتراجع قيم وأخلاقيات غالبية أفراد المجتمع.
- تراجع مستوى رأس المال الاجتماعي على مستوى الأفراد و الأسر والمؤسسات والمجتمع.
- تشكيل الاتجاهات السلبية الهدامة لأفراد المجتمع تجاه النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقيمية.....الخ

المحور الثالث: المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

إن عملية تنمية الوعي المجتمعي من أهم العمليات التي تساهم في التصدي للشائعات وعدم ترويجها حيث أكدت دراسة اسماعيل (2017) على ضرورة نشر الوعي المجتمعي بين صفوف المواطنين بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة على شبكة الأنترنت، ونشر الوعي العام بمخاطر الشائعات من خلال المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ودعوة المؤسسات الإعلامية والمجتمعية الرسمية منها والأهلية على اختلاف مستوياتها للتصدي للشائعات باعتبار ان مكافحتها و التصدي لها مسؤولية المجتمع كله.

وتُعد عملية تنمية الوعي المجتمعي مسؤولية جماعية حيث أشار العزعزي (2016) إلى أهمية تثقيف المجتمع، وضرورة بث الوعي الاجتماعي، لأن الوقود الفاعل لنجاح الإشاعة هو قلة الوعي الاجتماعي، وفقدان بُعد النظر للخبر والعواقب التي تترتب على نشر أي خبر دون تثبت، وضرورة توعية الأسرة بأهمية التربية الدينية للأبناء وغرس الوازع الديني والأخلاقي فيهم، كما يمكن للمدارس المساهمة في عملية محاربة الشائعات الإلكترونية، كما أن للمؤسسات الأهلية والتطوعية والمساجد والأندية الشبابية والرياضية والمنتديات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الأكاديمية مساهمات في فضح الشائعات التي يتم تداولها على شبكة الإنترنت وتطبيقاتها، وتوعية الشباب بضرورة الاستفادة من وسائل الاتصال بشكل إيجابي، وضرورة التحلي بالتفكير النقدي.

ومما لاشك فيه أن مهنة الخدمة الاجتماعية تقع على عاتقها مسؤولية الاستجابة للعواقب الاجتماعية المترتبة على الأضرار المجتمعية الناجمة عن إطلاق الشائعات ونشرها. ويمكن أيضا القول بأن الخدمة الاجتماعية، بوصفها مهنة تتبنى حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، تتحمل مسؤولية القيام بأكثر من مجرد تخفيف عواقب هذا التغيير، ولكن ينبغي أن تكون جزءًا من الحركة المجتمعية للتصدي للشائعات وتوجيه الإنسانية نحو مستقبل مزدهر مستقر ومستدام.

خاصة وأن مهنة الخدمة الاجتماعية تدعم وتشجع التغيير الاجتماعي وتساهم في حل

مشكلات في العلاقات الإنسانية وتمكين الأفراد والمجتمعات وتعزيز تحقيق الرفاهية، وذلك باستخدام نظريات السلوك الإنساني والأنساق الاجتماعية، فالخدمة الاجتماعية تتدخل في النقاط التي يتفاعل فيها الناس مع بيئاتهم، وتُعد مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية أساسية للخدمة الاجتماعية (Lawler and Bilson,2010:163).

وتعريف الخدمة الاجتماعية عكس مسؤولتها المتكاملة تجاه من تقوم بخدمتهم وهي "مساعدة الناس على تحسين قدرات حل المشكلات وتعزيز قدراتهم، وتأسيس روابط بين الناس وأنظمة الموارد، وتسهيل التفاعل وتعديل وبناء العلاقات بين الناس ونظم الموارد المجتمعية، وتسهيل التفاعل وتعديل وبناء العلاقات بين الناس داخل نظم الموارد، والمساهمة في تطوير وتعديل السياسة الاجتماعية، وتعزيز الموارد المادية، وتعمل كأداة للضبط الاجتماعي" (Sheldon& Macdonald, .2009: 185)

كما أنها "تهتم بالتفاعلات بين الناس وبيئتهم الاجتماعية التي تؤثر على قدرتهم في إنجاز مهامهم الحياتية وتخفيف الضغوط، وتحقيق تطلعاتهم وقيمهم. كما أن هدف الخدمة الاجتماعية هو: تعزيز قدرات الأفراد على حل المشكلات ومواجهتها، وربط الناس بالنظم التي تزودهم بالموارد والخدمات والفرص، وتعزيز فعالية وإنسانية عملية هذه النظم، والمساهمة في تطوير وتحسين السياسة الاجتماعية" (Higham،2006: 6).

والاختصاصي الاجتماعي يمكن أن يساعد في تسهيل الانتقال والتغيير من خلال العمل المجتمعي، والمبادرات الشعبية ورأس المال الاجتماعي وبناء القدرات، والتعليم، ومبادرات العدالة، والمدافعة، والتخطيط متعدد القطاعات وتغيير السياسة الاجتماعية (Gray, Coates, and Hetherington، 2013: 81).

ومن أهم الأدوار التي يقوم بها المنظم الاجتماعي عند العمل مع المجتمعات والمنظمات ما يلي: (Berg-Weger,2010: 281)

الوسيط: Broker

حيث يعمل الاختصاصي الاجتماعي الذي يعمل مع المنظمات والمجتمعات على تكوين الصلات من خلال بناء التعاون والتحالفات والشبكات والشراكات.

الممكن: Enabler

يقوم الاختصاصي الاجتماعي على مستوى المجتمع بتمكين العملاء وغيرهم من المشاركة في

التغيير من خلال تنظيم وتنسيق جهود الأفراد والجماعات التي تعاني من مسألة مشتركة ويتم ذلك من خلال اجتماعات جماعية، كما يشمل دور التمكين أيضا التقييم، حيث إن مصادر التمويل تحتاج بشكل متزايد إلى التحقق من أن التمويل يدعم البرامج التي تحدث تأثيراً إيجابياً.

المدافع: Advocate

تنطوي المدافعة على توضيح احتياجات أفراد المجتمع لأولئك الذين يشغلون مناصب اتخاذ القرار باستخدام (على سبيل المثال، النشرات الصحفية، الرسائل، الضغط، حملات التثقيف العام، المظاهرات، الضغط السياسي، والإلتماسات).

القائم بعملية التعبئة Mobilizer

حيث يشمل هذا الدور تطوير البرنامج والتخطيط وإنشاء برامج جديدة، عند الحاجة إليها، ووضع تصور للبرنامج وتصميمه، وتأمين التمويل أو الدعم الإداري، والإشراف على البرنامج، العمليات، وتقييم نتائج البرنامج.

دور الوسيط أو المفاوض: Mediator or negotiator

يمكن للاختصاصي الاجتماعي مساعدة الجماعات المتعارضة في إيجاد أرضية مشتركة وقرار متفق عليه بشكل متبادل للقضايا محور الخلاف، حيث يعمل الاختصاصي الاجتماعي في دور الوسيط كطرف غير متحيز .

المدير: Administrator

تشمل أنشطة الإدارة في الخدمة الاجتماعية ومنها الإشراف على تطوير البرامج والعمليات والميزانيات وجمع الأموال والموظفين.

وفي ضوء ما سبق يمكن للمنظم الاجتماعي ممارسة عدد من الأدوار في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات ومن هذه الأدوار: المساعد، والممكن، والخبير، والإداري، والمخطط، وجامع المعلومات والبيانات، ومحلل البيانات، والوسيط، والمفاوض، والمنسق، والقائم بعمليات الاتصال، والمصمم ومقوم برامج توعوية ،والقائم بعملية التعبئة، التربوي.

المحور الرابع: المتطلبات المهنية للمنظم الاجتماعي لتنمية الوعي المجتمعي بمواجهة الشائعات.

أن تواكب مهنة الخدمة الاجتماعية مع التغيرات السريعة يُحتم عليها أن تُعيد تكوين نفسها، كما يجب عليها إعادة التركيز على المهارات والمعارف الموجودة لديها بالإضافة إلى تعلم مهارات

جديدة مثل المهارة في صنع واستخدام العلاقات لدعم التغير، التفاوض، التحديد والتعامل مع الصراع ووجهات النظر المتعارضة في الموقف نفسه كلها تعد ضرورية، زيادة التركيز على فهم كيف يتعلم الأطفال والشباب كموارد لحل المشكلة أيضا ستكون ضرورية، كما تحتاج إلى المزيد من الخبرة في العمل مع الفريق متعدد التخصصات ومتعدد التنظيم والذي يركز على نتائج محددة ويشرك المستفيدين من الخدمات كفريق عمل (Cree،2033 : 150)

المتطلبات المعرفية :

المعرفة المهنية تشمل الحقائق ونتائج البحث جنباً إلى جنب مع الوعي الثقافي فالاختصاصي الاجتماعي الممارس قد تتطلب الحاجة منه أن يعرف حقائق عن تاريخ النظريات، واتجاهات التنمية البشرية والسياسة، والأبحاث والممارسة، ومعارف بيولوجية نفسية اجتماعية "biopsychosocial" knowledge ومعارف ونظريات متنوعة عن السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية theories of human behavior and the social environment ، و تاريخ الخدمة الاجتماعية، و الأساس القيمي والأخلاقي للمهنة، والسياسات والخدمات الاجتماعية، وتشمل المعرفة أيضا خبرة الاختصاصي الاجتماعي في استخدام النظرية والأفكار حتى المعرفة المنبثقة من خبرته الذاتية وخبرات الممارسين أو ممارسة الحكمة، ومعارف عن الثقافة والروحانيات (Birkenmaier, Berg-Weger and Dewees، 2011 :4).

ومن أهم المتطلبات في تعليم الخدمة الاجتماعية هي دمج وسائل الاتصال الحديثة في تعليمها خاصة وأن تطور مواقع التواصل الاجتماعي ساهم في تغيير طريقة تفكير الطلاب وتفاعلهم وتواصلهم وأن دمج وسائل التواصل الاجتماعي في المناهج الدراسية سوف يؤدي إلى زيادة مستوى التطور التكنولوجي والقدرات التكنولوجية لدى الاختصاصي الاجتماعي . (Mugisha،2018)

وفي هذا الصدد اكدت دراسة Mugisha (2018) إلى حاجة معلمي وصناع القرار في مجال الخدمة الاجتماعية لتقييم استخدام التكنولوجيا الرقمية الجديدة في تعليم الخدمة الاجتماعية والنظر في دمج وسائل الإعلام الاجتماعية في المناهج الدراسية.

المتطلبات المهارية

تتعدد المهارات اللازمة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات ومنها:(نوح، 1998:137)

أ. مهارات العملية process skills ومنها: المهارة في إقامة وتدعيم العلاقة مع سكان المجتمع المحلي، المهارة في تنمية إدراك المجتمع المحلي بمشكلاته، المهارة في استثارة سكان المجتمع للمشاركة، والمهارة في اكتشاف و تدريب القيادات الشعبية، والمهارة في تنظيم سكان المجتمع.

ب. مهارات التخطيط planning skills ومنها: المهارة في تحديد وتنمية الموارد، المهارة في وضع وتصميم البرامج والمشروعات .

ج. مهارات التنسيق coordination skills ومنها المهارة في العمل بين المنظمات.

د. مهارات الدفاع Advocacy Skills مثل المهارة في تنظيم الفئات المظلومة للدفاع عنهم.

هـ. المهارات العامة General Skills ومنها: المهارة في إجراء البحوث، والمهارة في تصميم المقاييس واختبارها، والمهارة في التقييم، والمهارة في استخدام الاستراتيجيات، والمهارة في استخدام الأدوات والوسائل .

كما أن هناك مجموعة من المهارات الأساسية التي يجب أن يتقنها المنظم الاجتماعي مثل مهارات التنسيق، ومهارات التخطيط وحل المشكلة، ومهارات العملية، ومهارات المدافعة، والمهارات التشريعية والسياسية مثل: التفاوض واللوبي، ومهارات التمكين وبناء القدرة، ومهارات المشورة، وهناك بعض المهارات العامة مثل مهارات الاتصال والملاحظة والعلاقة المهنية ومهارات التحليل والتسجيل والتقويم، والمهارات الإدارية والتنظيمية ومهارات المساعدة الأساسية، ومهارة القياس والبحث، والمهارة في استخدام الأدوات والاستراتيجيات (hegazy، 2006:306). ومهارة إعداد وقيادة الاجتماعات الجماعية ومهارة الحوار المجتمعي.

وكما يتطلب من المنظم الاجتماعي إتقان المهارات اللازمة لدعم عمليات التغيير الاجتماعي التي تحدث في المجتمع فبعض هذه المهارات ذاتية وتتضمن فن استثارة الناس للمشاركة في جهود وأنشطة المنظمات أو تعديل مسار عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية والأهلية، ومهارات تحليلية وتتضمن قدرة المنظم الاجتماعي على جمع وتفسير البيانات وتحليلها والقدرة على استخدام أكثر الاستراتيجيات تأثيراً في عمليات التغير الاجتماعي، ومهارات التخطيط والتقويم، والقدرة على استخدام الأنترنت خاصة وأن الأنترنت يحتوي علي مصادر متعددة لبحث المشكلات الاجتماعية، وسياسات الحكومة، والتشريع، وتمويل الحملات الانتخابية، والعملية التشريعية، تقدير الاحتياجات، العمل البحثي المشترك، التحليل السياسي، تحليل القوة، تحليل

العوامل الاجتماعية، وتطوير وتخطيط البرامج، وتنمية الموارد (Hardina، 2002: 1 -3).

وفي ضوء ما سبق فإن المنظم الاجتماعي يستطيع توظيف مهارته الأساسية والمهنية في التعامل مع المجتمع من أجل تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

المتطلبات القيمية

نظراً لأن الاختصاصي الاجتماعي الممارس لا يعمل في فراغ معزولاً عن المجتمع لذلك فإن ممارسة الخدمة الاجتماعية مع قضايا المجتمع لا يمكن فصلها عن المجتمع وقيمه. والمجتمع الصحي يتطلب بعض القيم المشتركة كالتضامن والمشاركة والترابط ، فالتضامن يُشجع الود، ويبني الولاءات ويلهم الوفاء من خلال الدعم المتبادل والتعاون في العلاقات والمشاركة تُمكن المواطنين من المساهمة في طموحات وأنشطة حياة المجتمع الجماعية، والترابط بين أفراد المجتمع يؤدي إلى تشجيعهم على فهم أنفسهم وبيئتهم الاجتماعية وينمي قاعدة المعارف المجتمعية، وإن كل قيمة تؤثر وترتبط بالآخرين، و أن الضعف يؤدي إلى ضعف في كل المكونات فالمجتمع الصحي يحتاج إلى قائمة أخلاقيات قوية والتي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تخطيط وتطوير جميع الأنشطة و الخدمات المجتمعية (Day & Schuler، 2004 :12).

هذا وتعتبر قيم الخدمة الاجتماعية غاية في الأهمية وذلك بسبب شبكة العلاقات المعقدة بين الاختصاصي الاجتماعي والجمهور والتي تقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة فللاختصاصي الاجتماعي مجموعة من الحقوق والواجبات، وهناك ثلاث مجموعات على الأقل المتعلقة بالأشخاص الذين يخدمهم الاختصاصي الاجتماعي، والمتعلقة بأصحاب العمل، والمتعلقة بالمهنة ككل (Shardiow،2005: 1).

ويُعد الميثاق الأخلاقي لمهنة الخدمة الاجتماعية مدونة شاملة للمعايير الأخلاقية والمبادئ التوجيهية وتكون مفاتيح أساسية لتحديد ما يلي: (Birkenmaier, Berg-Weger and Dewees، 2011:38)

- التأكيد على مشروعية ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.
- الإمداد بالتوجيه للمواقف المتنوعة في الممارسة.
- تفسير المعايير التي يمكن للجمهور من خلالها محاسبية المهنة.

وكل من أنشطة الاختصاصي الاجتماعي ومهاراته ومبادئه وخصائصه الشخصية و اتجاهاته ترتبط ارتباطا وثيقا بقائمة المعايير الأخلاقية الواردة في الميثاق الأخلاقي و المتمثلة في ستة عناصر هي: (Birkenmaier, Berg-Weger and Dewees، 2011:38)

1. المسؤولية الأخلاقية للاختصاصيين الاجتماعيين تجاه العملاء.
2. المسؤولية الأخلاقية للاختصاصيين الاجتماعيين تجاه الزملاء.
3. المسؤولية الأخلاقية للاختصاصيين الاجتماعيين تجاه مؤسسة الممارسة.
4. المسؤولية الأخلاقية للاختصاصيين الاجتماعيين كمهنيين.
5. المسؤولية الأخلاقية للاختصاصيين الاجتماعيين تجاه مهنة الخدمة الاجتماعية.
6. المسؤولية الأخلاقية للاختصاصيين الاجتماعيين تجاه المجتمع ككل.

ومازال الميثاق الأخلاقي للجمعية القومية الأمريكية للاختصاصيين الاجتماعيين (NASW) هو الأكثر قبولاً في ممارسة الخدمة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. (https://www.socialworkers.org/newhomepage)

ويمكن القول إن أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية هي الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في عمله بشكل عام مع المجتمعات والمؤسسات، وفي تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات بشكل خاص.

المتطلبات المؤسسية :

من المعروف أن الشائعات تنتشر عندما تضعف أو تعجز مؤسسات المجتمع عن القيام بدورها الموصوف أو المتوقع منها والتي أنشأها المجتمع بغية القيام به تحقيقا لوظيفته الأساسية وهي اشباع احتياجات أفراده، هذا الخلل في الأداء يستوجب تدخل الخدمة الاجتماعية لمساعدة هذه المنظمات الاجتماعية على القيام بأدوارها وذلك تماشيا مع فلسفة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية.

ومن المتطلبات المؤسسية اللازمة للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات ما يلي:

- منح الصلاحيات للمنظم الاجتماعي وتسهيل مهمته في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.
- توفير الموارد و الإمكانيات اللازمة لعمل المنظم الاجتماعي لتنمية الوعي المجتمعي.
- تفهم المديرين وفريق العمل لطبيعة دور المنظم الاجتماعي.
- توفير التدريب المهني لتزويد المنظم الاجتماعي بالمهارات اللازمة للعمل مع المجتمعات والمؤسسات و تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.
- التشبيك وبناء الشراكات مع منظمات المجتمع على المستوى المحلي و القومي.

ومن المؤسسات القائمة في المجتمع المحلي والتي يعمل من خلالها المنظم الاجتماعي على القيام بمسؤوليته المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات ما يلي:

منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الخيرية – الوحدات الاجتماعية - جمعيات تنمية المجتمع المحلي - مجالس الأحياء – المدارس – مراكز الشباب.

المحور الخامس: آليات الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات لتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

1 - العمل المرتكز على المجتمع: Community- Based Intervention

إن العمل المبني أو المرتكز على المجتمع يقوم على فلسفة مهمة وهي أن واقع أي مجتمع هو نتاج للعمل البشري، وفهم هذا الاتجاه سوف يُساعد الممارسين على حل أي مشكلات قد تنشأ عندما يبدؤون في التصميم والتنفيذ والتقويم للتدخل، وضرورة المشاركة، وذلك لأن المشاركة في التخطيط المرتكز على المجتمع ليست فكرة جيدة فحسب ولكنها هي الطريقة الوحيدة للحصول على المعرفة الدقيقة، خاصة وأن واقع المجتمع يُخلق ويُستدام من خلال المشاركة .(Murphy، 2014)

2 - الحوار المجتمعي Community dialogue

حيث يقوم المنظم الاجتماعي بجمع المعلومات عن المجتمع وخصائصه وموضوع الشائعات ومخاطرها واستثارة وتشجيع الأفراد على الحضور لجلسة الحوار المجتمعي على مستوى المجتمع المحلي ويحاول خلق فهم مشترك بين جماعات المجتمع للموضوع محور جلسة الحوار لأن غالبا ما تكون هناك آراء متضاربة ثم العمل على توحيد أصوات المواطنين في المجتمع من أجل فهم وإدراك مخاطر إطلاق ونشر الشائعات في المجتمع وآثارها على مستوى الأفراد والمجتمع ككل وبناء تصورات إيجابية لديهم حول التصدي للشائعات بعدم ترويجها والتفكير النقدي عند تلقي الأخبار والتثبت من حقيقة الخبر وعدم المساهمة في نشره إذا ثبت الشك في مصداقية مصدره، ويلتزم المنظم الاجتماعي في ذلك بمراحل اجراء الحوار المجتمعي و التي تبدأ بمراحل تمهيدية تشمل القيام بعدد من الأنشطة لتهيئة وتعبئة المجتمع للحوار حول ظاهرة الشائعات وكيفية التصدي لها. ومن هذا المنطلق، تتيح أنشطة الحوار المجتمعي الفرصة أمام منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية والمجتمعات المحلية وممثلي الجهات الحكومية للاشتراك في الحوار على المستوى المحلي والذي يتميز بالشفافية والمساءلة. ومن أهم نتائج الحوار المجتمعي في هذه القضية بناء قنوات تواصل واضحة بين فئات المجتمع وجماعاته، وزيادة معرفة المواطنين

بإمكانيات مجتمعهم من خلال الرؤية المتكاملة للمجتمع، وتنمية التفكير والوعي الناقد لدى المواطنين في المجتمع بالشائعات ومخاطرها وآليات التصدي لها.

وفي هذه الجلسات الحوارية يقوم المنظم الاجتماعي أيضا برفع الروح المعنوية والدافعية للإنجاز لدى المواطنين، ورفع مستوى الانتماء الوطني، وبناء الاتجاهات الإيجابية لدى المواطنين نحو الاستقرار ودعم جهود التنمية، والعمل على زيادة مستوى رأس المال الاجتماعي بين الأفراد، وبين المؤسسات، وبين المجتمعات المحلية .

3 - الاتصال الجماهيري والإعلام الاجتماعي. Mass communication and social media

يُعد استخدام المُنظم الاجتماعي للاتصال الجماهيري والإعلام الاجتماعي من الآليات المهمة في التصدي للشائعات وذلك تواكباً مع التغيرات التكنولوجية الحديثة، ونظرا لان الغالبية العظمي من أفراد المجتمع هم من المراهقين والشباب و هم يمثلون الفئات الأكثر استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي والأنترنت، والأكثر مشاركة وتفاعلا في الإعلام الاجتماعي، كما أنهم يتلقون الأخبار والمعلومات من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية والمشاركة في إعادة توجيهها مرة أخرى.

وبالتالي فإن استخدام المنظم الاجتماعي لهذه الآلية يساعد بشكل كبير في تنمية الوعي المجتمعي بخطورة نشر الشائعات وعدم التدقيق في محتوى المعلومات أو التثبت من موثوقية مصدرها وبالتصدي للشائعات خاصة مع وجود صفحات للأفراد والجماعات والروابط والمؤسسات والجيرة و المجتمعات المحلية على الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

4 - التنسيق و الشراكة المجتمعية Coordination and community partnership

يُعد التنسيق coordination هو عملية للعمل معاً لتجنب تكرار وازدواج الجهود وتجنب الصراع، وتربط بين الناس والمؤسسات والقوى لدعم وتقوية بعضها ببعض في زيادة فعالية خدماتها (Skidmore, & others 1994 : 98).

يُعرف التنسيق بأنه عملية إقامة علاقة مناسبة بين عدة وحدات، وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني للتوصل إلى سياسات وإجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات (يعقوب والسلمي، 2005 : 46).

كما أنه على المنظم الاجتماعي من خلال المؤسسة التي يعمل بها بناء شراكات مجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي بهدف علاج المشكلات المجتمعية أو التخفيف من حدتها و الآثار المترتبة عليها، بالإضافة إلى تنمية وعي المجتمع بهذه المشكلات ومخاطرها وضرورة التصدي لها.

وتتضح المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في هذه الآلية بالتنسيق بين جهود جماعات المجتمع ومؤسساته الحكومية والأهلية على المستوى المحلي ومستوى المجتمع الأكبر في التصدي للشائعات ومواجهة آثارها الاجتماعية على المجتمع، وإقامة الشراكات المجتمعية بين مؤسسات المجتمع للتوعية بمخاطر نشر الشائعات وضرورة التصدي لها .

5 - بناء قدرات المجتمع المحلي Building community capacity

تشتمل عملية بناء قدرات المجتمع على أبعاد تتمثل في: التمكين الشخصي للأفراد، والتمكين الاجتماعي: يركِّز على إعادة الترتيب أو التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبِطة بصنع القرار، التمكين الاقتصادي: هو قدرة كلِّ فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة، التمكين التعليمي: يركِّز على تنمية الموارد الإنسانية من خلال الفَهم الكامل للنَّسَق التعليمي و على مستوى المجتمع تعمل الخدمة الاجتماعية على مواجهة مشكلة التسرُّب من التعليم، محو الأمية، إعداد المشاريع التعليمية، التمكين السياسي: يشير إلى مشاركة المواطنين بأسلوب قد يؤثِّر في تخطيطِ السياسة التي تؤثِّر في حياتهم، وتمر عملية بناء قدرات المجتمع المحلي بمراحل أولها : بناء وعي سكان المجتمع (عمر،100:2015).

ولعملية بناء قدرات المجتمع مستويات متعددة منها: مستوى الوعي الذي يركِّز على رفع قدرة الأفراد على التحليل النقدي الواعي لنُظم التمييز السائدة ضد الأفراد والممارسات الاجتماعية الخاطئة التي تؤدي إلى استمرار تلك النظم، ويتطلَّب ذلك معرفة الفَرْق بين الإدارة التي يُمارِسها الأفراد، والتي لا يمكن تغييرها، وهي ما تَفرِضه الثقافة الاجتماعية والتقليدية في المجتمع. (السروجي،34:2004). وتُعد عملية بناء قدرات المجتمع المحلي من الآليات التي يعتمد عليها المنظم الاجتماعي لتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

6 - تنمية رأس المال الاجتماعي social capital

يُشير رأس المال الاجتماعي إلى مدى ونوعية العلاقات بين الأشخاص أو المجموعات ذات مستويات الثقة الشخصية ،وتم تناول رأس المال الاجتماعي خلال العقد الماضي في العديد من التخصصات بما في ذلك التعليم، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية، وأن رأس المال الاجتماعي أمر لا غنى عنه لبناء المجتمع، فكما تتراكم فوائد الأفراد من الارتباط مع عائلاتهم وجيرانهم، فإنه يُحسن انسجام المجتمع مع زيادة الزمالة والاعتماد المتبادل بين أعضائه (Cox،2009 :24). ورأس المال الاجتماعي يحتاج إلى مواصفات دقيقة: هل هو خاص

بالأفراد والمنظمات والمجتمعات، أو للعلاقات بينهم؟ أو يتمثل في المشاركة المدنية، والعضوية في المنظمات المدنية (Schuller، 2007). هذا وتُركز نظرية رأس المال الاجتماعي على الاستثمار في العلاقات الاجتماعية للحصول على عوائد متوقعة (Hsung, Lin, and Breiger، 2009 : 163).

واختلف الباحثون في عدد مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي والتي حددها بعضهم في المكونات الأربعة الرئيسية لرأس المال الاجتماعي: الثقة الاجتماعية والمعايير، والشبكات الاجتماعية، والبنية الاجتماعية، كما ركزت معظم الدراسات على المكونات الفردية لرأس المال الاجتماعي، مثل الثقة في السلوك والمعايير الاجتماعية والتفاعلات الجماعية (Lee , Jeong & Chae، 2011: 386).

أما على مستوى الجيرة فإن رأس المال يُقاس بالمؤشرات التالية: هل يمكن الوثوق بالناس في مجتمعك (الثقة الاجتماعية)، هل المجتمع مترابط (التماسك)، هل الناس في مجتمعك مستعدون لمساعدة جيرانهم (المساعدة المتبادلة) (Nawa, Isumi and Fujiwara, 2018).

وهنا يمكن للمنظم الاجتماعي استثمار وتنمية رأس المال الاجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات في التوعية المجتمعية بالتصدي للشائعات وتحقيق التماسك والترابط المجتمعي.

7 - تعزيز المشاركة التطوعية Voluntary participation

يعتبر مبدأ مشاركة المواطنين هو أحد المبادئ المهنية الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع (عبد العال وبشري، 1986: 209). والذي يؤكد على ضرورة مشاركة الموطنين في أمور مجتمعاتهم وفي عمليات اتخاذ القرار التي تهم مصالحهم. والمشاركة المباشرة للمواطنين في حياة مجتمعاتهم تعتبر جزءاً أساسياً مكملاً للمجتمع الديمقراطي حيث إن مشاركة أفراد المجتمع مرتبطة بالديمقراطية فبوجود مشاركة واسعة توجد ديمقراطية واسعة والعكس صحيح (German، 1979 :309).

وهناك صور للمشاركة تتمثل في: المشاركة بالمال (المشاركة المادية)، بالرأي، بالجهد، حث الآخرين على بذل الجهد والمشاركة، الحضور (حضور الاجتماعات والندوات واللقاءات)، المشاركة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، المشاركة في وضع الخطط لمواجهة المشكلات، المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بحاجات المجتمع، المشاركة في تنفيذ الحلول التي تم التوصل إليها، المشاركة في عمليات التقويم والمتابعة لما تم التوصل

إليه من حلول (عبد اللطيف ،2011: 97-99).

وهنا يقوم المنظم الاجتماعي بتعزيز المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع المحلي في التصدي للشائعات والتوعية بمخاطرها وذلك من خلال صور المشاركة المتعددة.

ومن الأدوات والوسائل التي يستخدمها المنظم الاجتماعي في تطبيق الآليات السابقة لتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات هي: (الاجتماعات – المقابلات الجماعية – الندوات – المؤتمرات الشعبية – المناظرات – المناقشات الجماعية – النشرات – الكتيبات – الفيديوهات التوعوية- المقاطع الصوتية التوعوية- وسائل الاتصال التقليدية مثل (الصحف – المجلات – الاذاعة والتليفزيون) – وسائل الاتصال الحديثة، ومواقع وبرامج التواصل الاجتماعي) .

تاسعاً: الاستنتاجات العامة

من خلال العرض السابق لمحاور البحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي تُجيب عن تساؤلاته، ومنها:

التساؤل الأول: ما مفهوم الشائعات وأسباب انتشارها والهدف من وراء إطلاقها؟

1. الشائعات ظاهرة قديمة يتم إطلاقها ونشرها بهدف التأثير السلبي سواء على الأفراد أم الجماعات أم المؤسسات أم المجتمع أم الأمة، وقوة الشائعة تعتمد على أهميتها والغموض المحاط بها ، وزمن إطلاقها وانتشارها، وخصائص المجتمع الذي انتشرت فيه.
2. الشائعة هي عبارة عن أخبار غير صحيحة أو مغلوطة، بها جانب من الصحة وتم التحريف فيها، وتتم بعنصر الإثارة الذي يلفت انتباه الجميع وغالبا ما تمس الحاجات الأساسية والأمنية للمواطنين، وتسعى إلى إيجاد حالة التوتر والصراع وعدم الثقة.
3. أدت وسائل الاتصال التقليدية بممارستها المهنية السالبة، وكذلك وسائل الاتصال الحديثة دورا في إطلاق الشائعات وسرعة نشرها بين جمهور عريض، ويعظُم التأثير بها بين المراهقين والشباب.
4. هناك عوامل وأسباب تساعد على انتشار الشائعات وتوسع نطاق التأثر ومنها:
   - وسائل الاتصال الحديثة وعدد المترددين عليها خاصة من فئة المراهقين والشباب.
   - حالة عدم الرضا التي تنتشر بين عدد من المواطنين، وسيادة حالة من التوتر النفسي.
   - انتشار الجهل وضعف المستوى الاقتصادي وتهميش بعض الفئات في المجتمع.
   - ضعف راس المال الاجتماعي بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية وبين المؤسسات وبعضها بعض.

- نقص المعلومات والبيانات حول موضوع الشائعة مما يخلق حالة من الغموض حولها.
- ضعف الوعي المجتمعي ووقت الأزمات .
- ضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ،وأداء المسؤولين.

5. ترتكز عملية إطلاق ونشر الشائعات على تحقيق أهداف ذات تأثير سلبي على المستوى المجتمعي، وتتمثل في:

- نشر الشعور السلبي وخفض الروح المعنوية للمواطنين.
- زعزعة الاستقرار والأمن المجتمعي، وتفكيك وهدم الدولة.
- خلق الصراع والتفرقة بين جماعات المجتمع.
- دفع بعض أفراد المجتمع إلى التخريب والتعدي على الممتلكات الخاصة والعامة.
- الإضرار بمصالح المجتمع الداخلية والخارجية والتأثير السلبي على العلاقات الدولية.
- إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

التساؤل الثاني: ما البعد المجتمعي للشائعات (آثارها الاجتماعية على المجتمعات)؟

6. إن إطلاق ونشر الشائعات له بعد مجتمعي يعكس آثاراً اجتماعية جسيمة على النسيج المجتمعي، ومنها:

- بث الفرقة والصراع بين جماعات وفئات المجتمع وزعزعة الأمن الاجتماعي.
- ضعف الروح المعنوية والدافعية للإنجاز وضعف الانتماء الوطني لدى المواطنين.
- ضعف المشاركة المجتمعية وتزداد بين فئة الشباب.
- تشكيك المواطنين في إنجازات الدولة وجهودها في التنمية.
- تراجع النسق القيمي والأخلاقي في المجتمع.
- سوء التكيف الاجتماعي لدى المواطنين .
- تراجع رأس المال الاجتماعي الفردي والأسري والمؤسسي والمجتمعي.
- ضعف المسؤولية الاجتماعية الفردية والمؤسسية، ونشر روح الأنا مالية.
- بناء اتجاهات سلبية لدى المواطنين تجاه المجتمع.

التساؤل الثالث: ما المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي

بمواجهة الشائعات؟

7. تُعد تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات مسؤولية جماعية تكاملية تقوم فيها مهنة الخدمة الاجتماعية بتزويد المواطنين بالمعارف والمعلومات عن الآثار الاجتماعية المترتبة على إطلاق ونشر الشائعات وحتمية التصدي لها ، ومن ثم توجيه وتعزيز سلوك التصدي لها.
8. يساهم المنظم الاجتماعي بعدد من الأدوار في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات تجنباً لآثارها الاجتماعية السلبية على المجتمع ومنها: المساعد، والممكن، والخبير، والإداري، والمخطط، وجامع المعلومات، والبيانات، ومحلل البيانات الوسيط، والمفاوض، والمنسق، والقائم بعمليات الاتصال، ومصمم ومقوم برامج توعوية، والقائم بعملية التعبئة، والتربوي.

التساؤل الرابع: ما المتطلبات المهنية للمنظم الاجتماعي لتنمية الوعي المجتمعي بمواجهة الشائعات؟

9. تستلزم المسؤولية المهنية للمنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات عدداً من المتطلبات المهنية تتمثل في: متطلبات معرفية ، ومهارية، وقيمية، ومؤسسية.
10. تتحدد المتطلبات المعرفية للمنظم الاجتماعي للقيام بالمسؤولية المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات في ضرورة إلمامه بمعارف ونظريات السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، والتنمية البشرية، والسياسة الاجتماعية، ووسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الرقمية، والأساس النظري للخدمة الاجتماعية وأدبيات تنظيم المجتمع المتعلقة بالعمل مع المؤسسات والمجتمعات، بالإضافة إلى الوعي الثقافي بقضايا وإمكانيات المجتمع، والمعارف عن الجانب الروحاني، والمعارف المرتبطة بطبيعة الشائعة محور التدخل.
11. تتحدد المتطلبات المهارية في إتقان المنظم الاجتماعي للمهارات العامة للممارسة في الخدمة الاجتماعية مثل مهارة البحث، والتخطيط، والمهارة في تصميم وتطبيق المقاييس والأدوات والوسائل والاستراتيجيات، وحل المشكلة، ومهارة الاتصال الجماهيري، والمهارات المهنية المرتبطة بالعمل مع المجتمعات ومنها: مهارة التنسيق، والتخطيط، والمدافعة، والتفاوض واللوبي، وبناء القدرات المؤسسية والمجتمعية، ومهارة المشورة،

ومهارة الحوار المجتمعي، ومهارة إقامة وبناء علاقة مع سكان المجتمع المحلي وغيرها من المهارات العملية في تنظيم المجتمع.

12. تتحدد المتطلبات القيمية في التزام المنظم الاجتماعي بقيم وأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية وقيم وأخلاقيات المجتمع عند القيام بمسؤوليته المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

13. تتحدد المتطلبات المؤسسية للمنظم الاجتماعي في قيامه بمسؤوليته المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات على المستوى المحلي في: اهتمام المؤسسات بالتشبيك وبناء الشراكات مع منظمات المجتمع المحلي، ومنح المنظم الاجتماعي، والصلاحيات التي تمكنه من العمل، والمجتمعات وتنمية الوعي المجتمعي، وتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة لعمل المنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات، وتفهم المديرين وفريق العمل لطبيعة دور المنظم الاجتماعي في تنمية الوعي المجتمعي، وتوفير التدريب المهني الذي يمكنه من الاتصال الجماهيري وتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات.

14. من المؤسسات الاجتماعية على المستوى المحلي التي يمارس فيها المنظم الاجتماعي دوره ومسؤولياته المهنية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات ما يلي: منظمات المجتمع المدني وأكثرها تأثيراً: (الجمعيات الأهلية – الوحدات الاجتماعية - جمعيات تنمية المجتمع المحلي - مجالس الاحياء – المدارس – مراكز الشباب).

التساؤل الخامس: ما آليات الخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات؟

15. للخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات آليات مهنية متعددة يمكن للمنظم الاجتماعي تطبيقها عند القيام بمسؤولياته المهنية في التصدي للشائعات على مستوى المجتمع المحلي ومنها:

- العمل المرتكز على المجتمع.
- الحوار المجتمعي.
- الاتصال الجماهيري والإعلام الاجتماعي.
- التنسيق والشراكة المجتمعية.

- بناء قدرات المجتمع المحلي.
- تنمية رأس المال الاجتماعي .
- تعزيز المشاركة التطوعية

عاشراً: أقتراحات البحث:

من خلال عرض محاور البحث والاستنتاجات الخاصة به؛ يمكن صياغة الأقتراحات التالية وتوجيهها للجهات المعنية كما يلي:

- أن يتضمن تعليم مهنة الخدمة الاجتماعية إضافة مقرر أو موضوعات علمية تحتوى معارف متعلقة بمفهوم الشائعات، وأسباب انتشارها، والهدف من ورائها، وتأثيرها على مختلف الصعد، ومعارف وقيم ومهارات وآليات الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الشائعات والتصدي لها.
- ضرورة إلمام وتطبيق الاختصاصي الاجتماعي الممارس في المؤسسات الاجتماعية على المستوى المحلي للأساس المعرفي والمهاري والقيمي للخدمة الاجتماعية في العمل مع المجتمعات واللازم لتنمية وعي المواطنين بالتصدي للشائعات كالتزام مهني ووطني .
- أن تقوم المؤسسات الاجتماعية على المستوى المحلي ببناء شراكات مجتمعية، ومنح المنظم الاجتماعي الصلاحيات المهنية والإدارية اللازمة وإمداده بالموارد المتاحة لتطبيق آليات الخدمة الاجتماعية في تنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات وآثارها الاجتماعية على المجتمع.
- تفعيل دور المؤسسة الدينية في نشر الثقافة الدينية وتبيان الرأي الشرعي في الكذب بإطلاق الشائعات ونشرها، وتنمية الوعي المجتمعي بالتصدي للشائعات والتخفيف من آثارها الاجتماعية على المجتمع.
- اهتمام وسائل الإعلام التقليدية والحديثة بالتحلي بالمصداقية والموضوعية في عرض المعلومات والأخبار والموضوعات التي تهم الرأي العام، وعدم التصريح أو التلميح بأخبار مجهولة غير موثوقة المصدر وذلك لحماية الأمن المجتمعي.
- تنمية مستوى الوعي المجتمعي لدى مختلف فئات المجتمع، وبخاصة المراهقون والشباب بعدم نشر أي معلومات أو أخبار مجهولة المصدر، أو مختلقة وليس لها أساس من الصحة وضرورة التحلي بالتفكير النقدي عند سماع أو مشاهدة أو قراءة أي معلومة وعدم اعادة

نشرها دون التثبُّت من مصداقيتها.

المراجع العربية

- أحمد زكي بدوي ، (1993).معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت : مكتبة لبنان.
- أحمد محمد السنهوري ،. (1997). نحو نموذج للخدمة الاجتماعية لتنمية الوعي الاجتماعي في المجتمعات المحلية ، دراسة نظرية تحليلية منشورة بالمؤتمر العلمي العاشر ،القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .
- اعتماد خلف معبد عبدالحميد، و هبة أمين أحمد شاهين. (2017). تعرض المراهقين لشائعات مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها باتجاهاتهم السياسية، دراسات الطفولة: جامعة عين شمس - معهد الدراسات العليا للطفولة مج20، ع74: 109 - 114.
- اعتماد خلف معبد عبدالحميد، إيناس محمود حامد، و غادة عطية محمد. (2016). معالجة المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية للشائعات وعلاقتها بإدراك المراهقين للواقع السياسي والاجتماعي، دراسات الطفولة: جامعة عين شمس - معهد الدراسات العليا للطفولة مج19، ع73: 87 - 92.
- أنور بن محمد الرواس، ، و جودة عبدالوهاب الحايس عبدالوهاب. (2016). وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بانتشار الشائعات في المجتمع العماني: دراسة استطلاعية للأنماط وعوامل الانتشار، حوليات آداب عين شمس: جامعة عين شمس - كلية الآداب مج44: 401 — 443.
- أيمن إسماعيل يعقوب، وعبد الله حضيض السلمي،.(2005) . إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية ورؤية للخدمة الاجتماعية(ط1) .الرياض :فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .
- تهاني محمد ضيف الله الجهني، (2014). عوامل انتشاء الشائعات عند الشباب السعودي من وجهة نظر طلاب وطالبات جامعة الملك سعود، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية: جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية ع37، ج9 2767 - 2797.
- جان برونو رينار، و سيد محمد زين العابدين. (2008). نفى الشائعات وإنكارها، مجلة ديوجين: المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية ع213: 59 - 82.
- حاتم محمد عاطف، (2017). رأى النخبة حول جدلية الشائعات أولاً أم الأزمات: مصر أنموذجاً، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط: الجمعية المصرية للعلاقات العامة ع15: 197 - 239.
- خالد بن سعد النجار، (2014). الشائعات: إرباك للمجتمعات، الوعي الإسلامي: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية س52، ع593: 82 - 83.

- رانيا عبدالله الشريف، (2015). دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات، مجلة العلاقات العامة والاعلان: الجمعية السعودية للعلاقات العامة والاعلان ع3: 88 – 99.
- رشاد أحمد عبد اللطيف، (2011). التنمية المحلية، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء.
- رفعت عارف الضبع، (2015). إدارة الأزمات ، القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات.
- سامي محمد هاشم، (2001). الشائعات من المنظور النفسي في عصر المعلومات، بحث منشور ضمن مؤتمر " الشائعات في عصر العولمة"، الرياض، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث.
- سناء محمد عمر، (2015). التمكين الاجتماعي: الأهداف والأدوات، مجلة الخدمة الاجتماعية- (الجمعية المصرية للاختصاصيين الاجتماعيين)، مصر، ع53.
- سهير صفوت عبدالجيد، (2015). دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترويج الشائعات وسبل مواجهتها: دراسة ميدانية على عينة من جمهور مواقع التواصل الاجتماعي في مصر، مجلة كلية التربية – القسم الأدبي: جامعة عين شمس – كلية التربية مج21، ع3: 577 – 647.
- السيد أحمد مصطفى عمر، (2004). الشائعات والجريمة في عصر المعلومات، مجلة الأمن والقانون: أكاديمية شرطة دبي مج 12، ع 2: 159 – 191.
- ضياء الدين زاهر، (2004). مقدمة في الدراسات المستقبلية : مفاهيم – أساليب – تطبيقات، ط1، القاهرة: مركز الكتاب للنشر المركز العربي للتعليم والتنمية.
- طلعت السروجي، (2004). السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
- عابد فايد عبدالفتاح فايد، (2015). القانون في مواجهة الشائعات، الفكر الشرطي: القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة مج24، ع92: 175 – 197.
- عباس بله محمد أحمد أحمد، (2011). الشائعات: نظرة تأصيلية تربوية. مجلة المنبر: هيئة علماء، السودان ع15: 20 – 41.
- عبد الحليم رضا عبد العال، وفوزي بشري، (1986) . تنظيم المجتمع" نظريات وقضايا". القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر.
- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز السبيعي، (2016). مسؤولية الدعوة تجاه إعداد الدعاة للتصدي للشائعات: دراسة ميدانية لآراء عينة من الدعاة والمسؤولين في المؤسسات الدعوية والمختصين في

الدراسات الدعوية بمدينة الرياض، مجلة البحوث والدراسات الشرعية: عبد الفتاح محمود ادريس مج6، ع60: 103 – 177.

- فهد بن علي عبدالعزيز الطيار، (2014). الشائعات بين الدوافع النفسية والآثار الاجتماعية: دراسة ميدانية على طلاب الصف الثالث الثانوي بمدينة الرياض، مجلة البحوث الأمنية: كلية الملك فهد الأمنية – مركز البحوث والدراسات مج23، ع59: 75 – 130.
- لؤي مجيد حسن، (2016). الشائعات تهديد للأمن الوطني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية: الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ع53: 428 – 467.
- مجمع اللغة العربية. (1980). المعجم الوجيز ، القاهرة: دار المعارف.
- محمد بن سليم الله بن رجاء الله الرحيلي، (2017). الآثار السلبية لشائعات مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية بالمدينة المنورة ودور المؤسسات التربوية في مواجهتها، مجلة التربية: جامعة الأزهر – كلية التربية ع175، ج1 : 744 – 804.
- محمد زين عبدالرحمن، (2015). مصداقية التناول الإعلامي لمشروع قناة السويس الجديدة عبر المواقع الإلكترونية وعلاقته بتدعيم الانتماء الوطني لدى الجمهور، دراسات الطفولة: جامعة عين شمس – معهد الدراسات العليا للطفولة مج18، ع69: 59 – 71.
- محمد صادق اسماعيل، (2017). الإعلام الأمني والشائعات عبر الشبكات الاجتماعية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
- محمد عبد الحي نوح، (1998). الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع، القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد قيراط، (2017). الشائعات والتضليل، والأمن المجتمعي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية مج25، ع2: 32.
- محمد كمال القاضي، (2002). الدعاية السياسية و الحرب النفسية، القاهرة: المركز الإعلامي للشرق الأوسط.
- محمود يوسف محمد محمود، (2008). المنهج الاسلامي في تربية المجتمع على مواجهة الشائعات، المجلة التربوية: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمى مج 22 ، ع 87: 113 – 148.
- ممدوح السيد عبدالهادي شتلة، (2017). الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في إحداث العنف والصراع السياسي بين الشباب الجامعي: دراسة ميدانية، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق

الأوسط: الجمعية المصرية للعلاقات العامة ع16: 119 – 192.

- هشام محمد عباس زكريا، (2014). انعكاسات الممارسة الإعلامية السالبة على تكوين الشائعة: دراسة على القائم بالاتصال في مجال الصحافة، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام: مركز الرؤية لدراسات الرأي العام ع4: 143 – 158.
- وديع محمد سعيد العزعزي، (2015). استخدامات الشباب الجامعي لشبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك): دراسة مسحية على طلبة كليات وأقسام الإعلام في أربع جامعات عربية، المجلة العربية للإعلام والاتصال: الجمعية السعودية للإعلام والاتصال ع14: 79 – 134.
- وديع محمد سعيد العزعزي، (2016). الإشاعات وشبكات التواصل الاجتماعي المخاطر وسبل المواجهة،مجلة الإعلام و العلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، ع (3) مجلد 1 :50 – 29

المراجع الأجنبية

- Barker Robert. L(1991) .The Social Work Dictionary ,USA :NASW Press.
- Berg-Weger, Marla.(2010).Social Work and Social Welfare :An Invitation, New York, Routledge.
- Birkenmaier, Julie, Berg-Weger, Marla and Dewees, Marty.(2011). The Practice of Generalist Social Work, Second Edition, New York, Routledge, Taylor & Francis Group.
- Cox, Michaelene, (2009). Social Capital and Peace- Building Creating and resolving conflict with trust and social networks, USA, Routledge.
- Cree, Viviene E.(2003). Becoming a Social Worker, London: Taylor & Francis.
- Day, Peter and Schuler, Doug .(2004). Community Practice in the Network Society ; Local action/global interaction, London, Routledge, Taylor & Francis Group.
- German ,Carel B.(1979).Social Work Practic, People and Environments an Ecological Perspective, N.Y:Columbi University Press.
- Gray, Mel, Coates, John, and Hetherington, Tiani.(2013). Environmental Social Work, New York: Routledge.
- Hardina, Donna. (2002) .Analytical Skill for Community Organization Practice , New York:

Columbia University Press.

- Hegazy, Huda M.(2006) The Skill Base of Community Organization in Nabeel Sadek and others: Community Organization, 3th,ed., Cairo :Faculty of Social Work.
- Higham, Patricia.(2006). Social Work: Introducing Professional Practice, London: SAGE Publications Ltd
- Hsung, Ray-May, Lin, Nan and Breiger, Ronald L.(2009). Contexts of Social Capital ,Social Networks in Markets, Communities, and Families, N.Y, Routledge , the Taylor & Francis Group.
- Krysik, Judy L. & Finn, Jerry.(2010). Research for Effective Social Work Practice, Second Edition, New York, Routledge, Taylor & Francis Group.
- Lawler, John and Bilson, Andy.(2010). Social Work Management and Leadership: Managing complexity with creativity, New York, Routledge, Taylor & Francis Group.
- Lee ,Dan, Jeong, Kap-Young & Chae, Sean(2011). Measuring Social Capital in East Asia and Other World Regions: Index of Social Capital for 72 Countries, Global Economic Review, Vol. 40, No. 4, 385407-.
- Mugisha, C. (2018). Social work in a Digital Age: The need to integrate social media in social work education in the UK. (A. Paul, Ed.) Journal of Social Work Education and Practice, III(4), 110-.
- Murphy, John W.(2014). Community-Based Interventions: Philosophy and Action, New York :Springer
- Nawa, Nobutoshi, Isumi, Aya and Fujiwara, Takeo.(2018). Community-level social capital, parental psychological distress, and child physical abuse: a multilevel mediation analysis, Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology , 53:1221–1229
- Schuller, Tom.(2007). Reflections on the Use of Social Capital, Review of Social Economy, Vol. LXV, NO. 1,
- Shardiow, Steven.(2005). The Values Of Change In Social Work, New York, The Taylor &

Francis.

- Sheldon, Brian and Macdonald, Geraldine.(2009). A Textbook of Social Work, New York, Routledge, Taylor & Francis Group.
- Skidmore , Rex A & others (1994) : Introduction to Social Work ,6th ed , N.J, prentice – Hall .

الروابط الالكترونية :

- http://www.moss.gov.eg/sites/mosa/ar-eg/Pages/default.aspx وزارة التضامن الاجتماعي آخر زيارة 1/ / 2019
- http://mld.gov.eg/ar/p/3035/your-voice-is-heard وزارة التنمية المحلية آخر زيارة 1/ 1/ 2019
- رئاسة مجلس الوزراء آخر زيارة في 16 / 2/ 2019 http://www.cabinet.gov.eg/arabic/ MediaCenter/CabinetNews/Pages/default. aspx
- (https://www.socialworkers.org/newhomepage)الجمعية القومية الأمريكية للاختصاصيين الاجتماعيين
- http://ssa.gov.sa/93292 المملكة العربية السعودية الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء آخر استرجاع في 2 / 3/ 2019
- http://aliftaa.jo/Question.aspx?QuestionId=3078#.XHpkeYlvZdg دار الإفتاء العام الأردنية آخر استرجاع 2/ 3/ 2019
- http://dar-alifta.org.eg/AR/ViewFatwa.aspx?sec=fatwa&ID=14089 دار الإفتاء المصرية آخر استرجاع 2/ 3/ 2019

The Professional Responsibility of Community organizer in developing Community Awareness in dealing with Rumors: A future social vision "Egypt as a model"

PROFESSOR HUDA MAHMOUD HASSAN HEGAZY •

Abstract

Rumors are the most dangerous of the fourth generation wars(4GW) because their negative effects on the security and stability of communities, and because the social work profession is concerned with the interactions between people and their social environments, so it has a professional responsibility to develop community awareness against rumors. The question of research is; What is the professional responsibility of the community organizer to develop community awareness in dealing with Rumors, The objectives of research was; defining the concept of rumors and their social effects, and requirements, professional mechanisms to develop community awareness against rumors. This study belongs to future studies that using the inductive approach. The important conclusions was: The rumors are incorrect or false news that has a part of truth and has been distorted, and often affects the basic and security needs of citizens, spread in times of crisis and in the weak social awareness, have negative social effects, community organizer practice many roles to develop community awareness against rumors to avoid their negative social effects. community awareness development requires knowledge, skill, value, and institutional requirements, community organizer practices mechanisms to develop community awareness, including: community-based work, community dialogue, mass communication, community coordination and partnership, community capacity building, Developing social capital, promoting voluntary participation.

Keywords: Rumors - Professional Responsibility - Social Organizer - Community Awareness – Community organization- Fourth-Generation Warfare (4GW).

• Professor of Community Organization, Faculty of Arts, King Saud University, Faculty of Social Work, Helwan University

جمعية الاجتماعيين

منبر اجتماعي ثقافي وطني، جمعية ذات نفع عام اشهرت بالقرار الوزاري رقم 2/76 لسنة 1981 وبدأت نشاطها في 1981/11/19

عضو الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
عضو الجمعية الخليجية للاجتماعيين

تهدف إلى:

- رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.
- العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في المجال الاجتماعي بشتى الوسائل والأساليب والعمل على تطوير المهن الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.
- نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.
- العناية بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعوق سبل التطور الاجتماعي لمجتمعانا وتبني السياسات التي تعنى في التغلب عليها واقتراح الوسائل والحلول المناسبة لها.
- الإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية أو الذين يحتاجون إلى رعاية أعلى مستوى أو أكثر تخصصاً كالمعاقين والمسنين والأحداث والأيتام ومجهولي الأبوين.
- تقديم الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.
- تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المتشابهة الدولية والعربية والجمعيات المختصة في المجالات الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات المحلية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والمجلات وغير ذلك بإقامة الندوات والحلقات الدراسية.

The Sociological Association of the UAE

The Sociological Association of the UAE was established in 1981 for the public benefit.

Member of The International Sociological Association /ISA

Member of The Gulf Sociological Association

Its Goals And Purposes Are:

- to provide a representative body for professionals in the social sciences;
- to better serve the needs of society by increasing and maintaining standards of excellence for professionals in the social sciences;
- to disseminate culture and promote social awareness among all classes of society, in conjunction with other public and benevolent institutions, in order to achieve the highest level of social harmony and cohesiveness;
- to promote scholarly research that will help identify factors and problems that inhibit the appropriate development of society, and that will help design and select the best policies for dealing with such factors and problems;
- to offer support to individuals and groups who are unable to fully take advantage of governmental services, or who have special needs, such as the handicapped, the aged, minors, orphans, and any children without parents to care for them;
- to promote the exchange of information with other Arab and international Associations that specialize in the social sciences by all conventional means, such as the organization of seminars and study groups, sponsorship of local conferences, sponsorship of attendance by members at conferences of other Associations, and the publication of books and scholarly journals;
- to improve the conditions of employment for professionals in the social sciences, and to offer financial, social, and cultural services to members of the Association.

Journal of Social Affairs | Order Form

Name .....

Address .....

P.O.Box .....

Date .....

Please invoice me at the ☐ institutional rate ☐ individual rate

Tel: (971-6) 2277655 • Fax: (971-6) 7227655 • E-mail: social@emirates.net.ae • P.O.Box: 5473 • Sharjah, United Arab Emirates

Subscriptions

The Journal of Social Affairs is published quarterly, in the Spring, Summer, Fall, and Winter.

For personal subscriptions	1 year	2 year	3 year	4 year
UAE	40 DHS	70 DHS	100 DHS	120 DHS
Arab Countries	15 $	25 $	40 $	50 $
Elsewhere	20 $	35 $	50 $	60 $
For institutions				
UAE	100 DHS	175 DHS	250 DHS	300 DHS
Elsewhere	40 $	70 $	100 $	130 $

Individuals pay a contribution in advance

Contributions paid either in cash or check for the Social Affairs Magazine

جمعية الاجتماعيين | قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي/ اشتراكنا في المجلة لمدة ..... ، عدد النسخ .....

الاسم .....

العنوان .....

ص. ب .....

التاريخ .....

المبلغ المرسل ..... ☐ نقداً ☐ شيكاً ☐ حوالة

دولة الإمارات العربية المتحدة | الشارقة | ص. ب: ٣٧٤٥ | هاتف: ٥٥٦٧٧٢٢ | فاكس: ٥٥٦٧٢٢٧

الاشتراكات | للأفراد سنوياً: في الامارات: ٤٠ درهماً • في الوطن العربي: ١٥ دولارا • في الخارج: ٢٠ دولاراً
للمؤسسات سنويا: في الامارات: ١٠٠ درهماً • في الخارج: ٤٠ دولاراً

الاشتراكات

للأفراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الإمارات	٤٠ درهماً	٧٠ درهماً	١٠٠ درهماً	١٢٠ درهماً
الوطن العربي	١٥ دولاراً	٢٥ دولاراً	٤٠ دولاراً	٥٠ دولاراً
البلاد الاخرى	٢٠ دولاراً	٣٥ دولاراً	٥٠ دولاراً	٦٠ دولاراً
للمؤسسات				
الامارات	١٠٠ درهماً	١٧٥ درهماً	٢٥٠ درهماً	٣٠٠ درهماً
البلاد الاخرى	٤٠ دولاراً	٧٠ دولاراً	١٠٠ دولاراً	١٣٠ دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

تسدد الاشتراكات إما نقداً أو بشيك لصالح مجلة شؤون اجتماعية

Journal of Social Affairs

Volume 36, Number 144 Winter 2019

Foreword 8

Articles and Research Papers

Manuscripts in Arabic

Tolerance from social perspective: UAE society as a model
Professor Abdulaziz Albrithen 9

The Problems of Developed Sharia Sciences Curricula in elementary schools from the Perspectives of Female Teachers and Supervisors in Riyadh
Dr. AJILAH Bint Saeed Al Otaibi 27

A Model for the Behaviour of Small States at the External Level
Dr. Maryam Sultan Lootah 51

The Availability of Cybersecurity Awareness among Saudi Arabian University Students from a Social Perspective «A Field Study»
Dr. Noura Nasser alqahtani 85

Pattern of Political Culture of Bedouins in Ma'an Governorate
Ph.D. Al-Taweel Hashem 121

The Professional Responsibility of Community organizer in developing Community Awareness in dealing with Rumors: A future social vision "Egypt as a model"
Professor Huda Mahmoud Hassan Hegazy 149

Disclaimer: Views expressed by authors and reviewers are solely their own and in no way represent any positions or policies of the editors or the ***Journal of Social Affairs***.

Foreword

With the issuance of Issue 144 of the Journal of Social Affairs, the magazine has completed its thirty-sixth year of publication, during which it has achieved many of the achievements that it placed among the most important scientific journals in the Arab world in terms of the number of years, regularity of publication, the scientific level, the importance of topics addressed by researchers, and the diversity of writers and researchers' nationalities Participants and their affiliation to most Arab countries.

This magazine would not have achieved these achievements had it not been for the support of His Highness Sheikh Dr. Sultan bin Muhammad Al Qasimi, Member of the Supreme Council and the continuous ruler of Sharjah and his directives, and the support of the Ministry of Community Development, the National Media Council, and contributions of citizens who are zealous for the progress of culture and knowledge in the Emirates United Arab Emirates.

We cannot forget in this regard to pay tribute to what the members of the magazine's editorial board, the advisory and executive staff, the arbitrators and researchers presented, whose work in the magazine was voluntary, because of their belief in the importance of scientific research in the progress of nations and peoples.

The magazine will continue its march towards development and advancement, and the Sociologists Association will do its utmost to advance the magazine to the highest levels, and to be accessible to most institutions and academic bodies in the Arab world.

This issue of the magazine contains two research papers on the United Arab Emirates, the first by Dr. "Maryam Sultan Lootah" from the Emirates University in Al Ain entitled "The Foreign Policy of the United Arab Emirates: a model for the behavior of small countries at the external level"

The researcher noted that the seven Emirates that made up the federal state had been subject to colonial domination for nearly a century and a half, isolating them from external dealings, as they were governed by a set of treaties concluded by Britain with the rulers of the Emirates and which prevented them from contacting any external party; and with that isolation was able the UAE in a short period of its establishment to adopt an effective foreign policy, and had an influential role in many Arab issues; starting with its role in the Palestinian is-

sue, the October liberation war, the civil war in Lebanon, the Camp David agreement, and Iraq's invasion of Kuwait, And the Arab mediation Arabia, and the outbreak of the waves of the Arab popular movement since November 2010 Tunisia through Syria, Libya, Yemen and Bahrain, where he dealt with these waves as much caution and balance and dealing with each crisis separately, but according to the alignment of these crises driven by the development. And the second research on the UAE in this issue by Professor Dr. Abdulaziz Abdullah Al-Barithin on "Tolerance from a Social Perspective: The Emirati Society as a Model".

The researcher has indicated that a follower of the state of the Emirati society can observe the state of social change that the country is going through in a balanced manner since the last decade of the twentieth century. The UAE has sought since the establishment of the Union to establish the law as the guardian of virtues, and in the forefront of them are freedoms, rights and public duties as adopted The policy of opening up to societies, while welcoming other cultures, and encouraging multiculturalism, and the researcher shows that the members of the UAE society have the values of Islam alongside the inherited Arab social customs to show tolerance, beginning in the form of daily cultural conviction, and the Sameh as a method of social and political as a program in the hope of reaching the peak of tolerance as the value of a global civilized, where the UAE has adopted a national program for tolerance in 2016 as celebrated in 2019 the year of tolerance.

The research is for a third in the issue, entitled "Problems of Sharia Sciences Developed in the Elementary Stage from the Point of View of Female Teachers and Supervisors in the City of Riyadh" by Dr. "Ataba Bint Saeed Al Otaibi. On tolerance and the establishment of human rights.

The researcher suggested that the teachers be involved in setting the course goals, and that the goals include knowledge, skill and sentimental aspects, and work to include many issues for students in the course content in the developed forensic science, and attention to the elements of suspense in displaying the content.

And the fourth study in the issue of Dr. "Nourah Bint Rashid Al-Qahtani" entitled "The availability of awareness of cybersecurity among male and female students of Saudi universities from a social perspective." By using communication and information technologies to reduce losses, damages and crimes related to these technologies, the study aimed to identify the most important crimes that cybersecurity deals with and that are related to society, and to identify some of the societal methods of protection against space crimes. I am from the perspective of students and students of Saudi universities, And to protect the Saudi society from the penetrations that are made to the Saudi information society from external sources, the researcher suggested tightening the penalties for cyber space crimes and urging the international community to make inter-

national agreements to track down the owners of cyber crime and define rules for dealing with these operations in a clear and fast manner, and to follow the development in Cybersecurity infrastructure inside the kingdom through state agencies to limit hacking and data security inside the kingdom and government agencies.

And the fifth research of this issue by Professor Dr. "Hashem Al-Tawil" from Jordan, entitled "The pattern of political culture among the Bedouins in Ma'an Governorate". The researcher has indicated that the Bedouin tribe or clan is considered a unit of social organization that the sheikh carries out and runs, and it is embodied in its past and present.

When talking about the culture of the Bedouins in the past, the life of movement and instability did not give way to science, culture, development, and upgrading, and the study showed that the Bedouins' attitudes towards themselves in political activity were fragmented, and that their attitudes towards others in the political system were negative . Their attitudes toward demographics were also negative, and the researcher suggested increasing interest in raising education levels for the people of the region, increasing grants for the people of the desert, working to involve the sons of the desert in cultural activities, and expanding their participation in various civil society institutions, especially political ones.

And the sixth and final study in the number of Dr. "Huda Mahmoud Hassan Hegazy" entitled "The professional responsibility of the social organizer in developing societal awareness by addressing rumors: a forward-looking social vision: (Egypt as a model), and the researcher indicated that the Egyptian community recently faced a systematic campaign of rumors that It aims to undermine its flesh and cohesion, which is transmitted through the media and social media and circulated by people with the aim of creating a state of confusion, internal instability and schism of class unity, and the number of those rumors has reached approximately / 21 / thousand rumors, which called for the establishment of a media center for the Council of Ministers E The achievement of effective communication between the government and all its organs and the media; to clarify the facts of public opinion,

And refute the rumors on various issues and topics in a framework of transparency and credibility.

The researcher suggested that the social worker practicing in social institutions have a role in developing the awareness of citizens by addressing rumors as a national professional commitment, and that social institutions at the local level build community partnerships, and give the social organizer the necessary professional and administrative powers and provide him with the resources available to implement social service mechanisms To develop societal awareness by addressing rumors and their social effects on society.

Published by the Sociological Association of the UAE

The Journal is listed in Ulrich's International Periodicals
Directory No. 4274945, ISSN 1025-059X
success in obtaining the criteria for accreditation of the Arabic-based
(Arcif) effect and standards factor.

General Supervision
Dr. Jasim Khalil Mirza (Chairman of Association)

Editor-in-Chief
Ahmad Ali Al haddad Al Hazmi Dr.

Managing Editor
Salah Musabeh Almazrouei Dr.

Editorial Assistants
Taha Husain Hassan

Advisory Committee

Abdulkhaleq Abdulla , Pr.Dr.	UAE University, Previously
Ahmad Falah ALomosh,Pr. Dr.	University of Sharjah
Faris Albayati, Pr. Dr.	University of Sharjah
Mohammad Ibrahim Ayish, Pr. Dr.	President of the University
Moza Ghobash,Dr.	UAE University, Previously
Nayef Odeh Albanawi, Pr. Dr.	University of Sharjah

Editorial Board

Ateeq Gakkah, Ph.D.	UAE University
Labeeb Ahmed Bsoul, Ph.D.	Khalifa University
Husain Saeed Al-Shaikh, Mr.	Sociological Association
Rima Sabban, Ph.D.	Zayed University
Saeed Nasef, Ph.D.	Ajman University

Names appear in alphabetical order according to the first name

CALL FOR PAPERS

Journal of Social Affairs

The Journal of Social Affairs (JSA) is peer-reviewed academic journal, published by the Sociological Association of the United Arab Emirates =. Prior to 2001, the Sociological Association published the JSA for 17 years. In the new format (post-2001), half of each issue of the JSA is published in English and half in Arabic.

The JSA is a widely focused academic forum whose scope encompasses the social and cultural disciplines largely within the humanities and social sciences. The JSA welcomes manuscripts from a wide variety of fields, including anthropology, cultural studies, economics, education, history, international relations, law, philosophy, psychology, and sociology, as well as interdisciplinary treatments that include some of these disciplines. The JSA especially promotes an understanding of the wider Gulf region in particular and the Middle East in general. Some preference in each issue will be given to manuscripts that are of direct relevance to the United Arab Emirates and the Muddle East, but manuscripts of wider applicability and comparative in nature will be sought for publication.

The JSA is published quarterly. Submissions for publication undergo "blind peer review" by multiple referees. Manuscripts are acknowledged within two weeks of receipt, with a decision rendered on publication generally within three months. Issues of the JSA may be devoted to specified themes, such as those that result fro conferences sponsored by AUS and /or the Sociological Association of the UAE.

Since 2001, the English language section of the JSA has published contributions by Tim Niblock (University of Exeter). Louis Fisher (Congressional Research Service), David Apter (Yale University), David J. Roxburgh (Harvard University), Albrecht Schnabel (United Nations University), Peter Hellyer (Abu Dhabi Island Archeological Survey), Mark N. Katz(George Mason University), and J. Milton Yinger (Oberlin College), Abbas Maleki (International Institute for Caspian Studies Iran), Ali A. Mazrui (Binghamton University and Cornell University), Helle Lykke Nielsen (University of Southern Denmark), Tony Allan (University of London (SOAS)), William Granara (Harvard University), Mark Tessler and Dan Corstange (University of Michigan), Serge Sur Elhiraika (Islamic Research and Training Institute), Sulayman Khalaf (University of Sharjah), Kamal Abdel-Malek (American University of Sharjah), Mutasem Al Fadel and Rania Maroun (American University of Beirut), Peter Rogers and Joge Ramirez-Vallejo (Harvard University), Ahmed Al Shahi (Oxford University), Muhsin AlMusawi (Columbia University and American University of Sharjah), and Michael Glennon (Tufts University), and Hussein Amery (Colorado School of Mines) among others.

Send manuscripts to:
Ahmad Ali Al haddad Al Hazmi, Dr.
JSA, Editor-in-Chief
The Social Society of the UAE
P.O. Box 3745, Sharjah
United Arab Emirates

• General Information

The Journal of Social Affairs is published quarterly, in the spring, summer, fall, and winter. Contributors may submit scholarly research papers, book reviews, and summaries of PhD dissertations. Submissions for publication undergo blind peer reviews by multiple reviewers, although the editors reserve the right to decide on the suitability of the subject matter in the first instance. All manuscripts are acknowledged within two weeks of receipt. Every attempt will be made to inform authors within three months about the suitability of submitted manuscripts for publication in the JSA. For any single issue of the JSA, some priority is given to maintaining a balance of research subjects and to maximizing the geographical diversity of contributors. Designated issues of the JSA may be devoted to specified themes, which may be the subject of conferences sponsored by AUS or the Sociological Association of the UAE.

• Research Papers

Contributors of research papers must abide by the following conditions:

a. The author's name should appear directly below the title, and an asterisk should be placed immediately after the author's name. The asterisk is to refer to the author's institutional affiliation and address, and acknowledgements, if any, all of which should appear as a footnote on the first text page. The author's name must be followed by an abstract of not more than 200 words. The abstract should be single-spaced, and in italics, and should make clear the purpose and findings of the paper.

b. The abstract and references must be single-spaced. Otherwise, the manuscript must be double-spaced, and the length of the paper ordinarily may not exceed 35 printed pages or 13,000 words, counting the reference list. If submitting a hard copy, the manuscript must be printed on one side of the paper only.

c. The JSA uses the author-date documentation system of The Chicago Manual of Style, 15th edition (Chicago: University of Chicago Press, 2003). Text citations should appear as follows:

(Bagwell and Staiger 1997) or
(Bagwell and Staiger 1997, 12) if a specific page is cited

d. Reference List. Please list all references alphabetically according to the author's last name. When more than one work is cited for the same author, the works should be listed chronologically, with the most recent work listed last. Please observe the following: (i) give complete periodical data such as volume, issue, page numbers, series; (ii) do not use abbreviations for titles of journals; (iii) titles of books and periodicals are capitalized and italicized; (v) article or chapter titles appear in quotation marks and are capitalized. Reference list entries should adhere to the following examples:

Journal article

Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger. 1997. "Multilateral Tariff Cooperation during the Formation of Free Trade Areas." International Economic Review 38 (4): 291–319.

Book

Kemp, Murry C. 1964. The Pure Theory of International Trade. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Chapter in a Book

Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger. 1997. "Multilateral Tariff Cooperation during the Formation of Free Trade Areas." In The Pure Theory of International Trade, ed. Mary Smyth, 291–319. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

e. Short quotations within the text should appear within quotation marks. Longer quotations should begin on a new line and be indented about 2 cm from the left margin. Words, punctuation, underlining, or italics not present in the original work should be contained in square brackets or noted as "emphasis added."

f. The first paragraph of a new section or subsection should not be indented. Otherwise, the beginning of each new paragraph should be indented. In titles of sections and subsections, the first letter of each word should be capitalized. Titles of sections and subsections should be appropriately numbered. Contributors should place tables, figures, and graphs within the manuscript at the same location as is desired for the final version of the paper. (Contributors must not submit tables, figures, and graphs on separate sheets.)

g. The JSA cannot consider any research paper previously published in another journal, and contributors are not permitted to have the same paper simultaneously under review at the JSA and another journal. Likewise, the JSA cannot consider any paper that has been published in the proceedings of a conference or which is being considered for publication in the proceedings of a conference.

h. If a submitted paper has been presented at a conference, then the author must make appropriate acknowledgements.

i. If a submitted manuscript is the property of some other party (such as a research institution), then the contributor must obtain permission from that party prior to submitting the manuscript to the JSA; when the manuscript is submitted, the contributor must make appropriate acknowledgments.

j. Any article published in the JSA becomes the property of the JSA, and the right of disseminating such articles belongs exclusively to the JSA. However, authors do retain the right to publish their articles as part of a book, provided that appropriate reference is made to the publication in the JSA.

k. Please note that manuscripts that fail to conform to the above guidelines will be immediately returned to the contributor.

• Dissertations

Authors may submit summaries of PhD dissertations, provided that such dissertations have been successfully completed and the author has completed the PhD degree.

• Book Reviews

Authors may submit reviews of books published within the last three years. Such reviews may not exceed 10 pages in length and must include a cover page with all of the following information:

a. the full title of the book
b. the full name of the author of the book
c. the full name of the publisher
d. the place of publication
e. the date of publication
f. the number of pages in the book
g. the full name and address of the reviewer

If the book is published in a language other than English, then the information requested in parts (a) through (f) must be provided both in English and in the language in which the book is published.